مجلة الدراسات الافريقية



العدد الثالث عشر والرابع عشر ١٩٨٤ ، ١٩٨٥

يصدرها سنويا معهد البحوث والدراسات الافريقية ــ جامعة القاهرة

مجلة الدراسات الافريقية



العدد الثالث عشر والرابع عشر ١٩٨٤ ، ١٩٨٥

يصدرها سنويا معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة

رئيس التحرير : **الاستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر**
سكرتير التحرير : **السيد الدكتور توفيق الجسينى عبده**

ترسل المقالات والابحاث على العنوان التالى :
الاستاذ الدكتور سليمان عبد الستار خاطر
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة
ص.ب ١٢٦١٣ أورمان/جيزة
(ج.م.ع)

كلمة هيئة تحرير المجلة

يسر معهد البحوث والدراسات الافريقية أن يواصل اصدار « مجلة الدراسات الافريقية » فى عددها الثالث عشر لسنة ١٩٨٤ والرابع عشر لسنة ١٩٨٥ ، بعد توقف دام بعض الوقت لظروف خارجه عن ارادتنا .

وسوف يعقب اصدار هذين العددين أن شاء الله عدد خاص بمناسبة انعقاد مؤتمر الدراسات الافريقية العالمي بجامعة الخرطوم وذلك بنشر البحوث التى شاركت بها جامعة القاهرة فى هذا المؤتمر .

على أن يستأنف اصدار العدد الخامس عشر وما يليه مؤرخه ابتداء من ١٩٩٣ ، حتى يتسنى مواكبة البحوث والمقالات للسنوات التى تصدر فيها .

وهيئة تحرير المجلة تنتهز هذه الفرصة لتشكر السادة الاساتذة اعضاء هئية التدريس بالمعهد وغيرهم من المهتمين بالدراسات الافريقية على ما يبذلونه من تعاون صادق ومساهمة فعالة فى امداد المجلة بالبحوث والمقالات المتخصصة فى جميع فروع المعرفة فى المجال الافريقى .

ووفقنا الله واياكم لما فيه خير البحث العلمى ورعاية الباحثين .

(أ.د. سليمان عبد الستار خاطر)

رئيس التحرير

المحتويات

السيول فى قرى محافظة قنـــا
دراسة فى عوامل التغير والاستمرار

إعـــداد
دكتور توفيق الحسينى عبـده
مدرس الانثربولوجيا بالمعهد

مقدمـــة :

تعد الظواهر الطبيعية المفاجئة كالسيول وما فى حكمها من العوامل الخارجية التى تؤدى إلى إحداث تغير اجتماعى وثقافى فى البيئات التى تحدث فيها . ولا سيما أن أفراد المجتمعات التقليدية الذين يتعرضون لمثل هذه الظواهر المؤثرة فى حياتهم ، لا يستطيعون منع حدوثها أو حتى التنبؤ بمقدمها . ورغم أنها تتكرر بصفة دورية كل بضعة أعوام فإنهم لا يملكون السبل والوسائل التى تمكنهم من السيطرة عليها أو التكيف السريع فى مواجهتها ، وذلك بسبب بساطة ثقافتهم المادية وضعف امكاناتهم التكنولوجية يضاف إلى ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو اعتمادهم اعتماداً كلياً على نشاط اقتصادى واحد وهو الزراعة التى تتأثر بدورها تأثراً بالغاً بأى اختلاف فى الظروف المناخية دون أن يتمكن الناس من حمايتها أو درء الأخطار عنها .

وعلاوة على ما تحدثه السيول من آثار مادية قاسية على الإنسان والحيوان والنبات نتيجة فقد الأهل والممتلكات ومقومات المعيشة ، فإن آثارها غير المادية قد تكون أشد وأقوى . فعدم الشعور بالأمن وفقدان الاستقرار والخوف من قوى الطبيعة كلها عوامل تؤدى إلى حالة من اللاتوازن النفسى ، بحيث تجعل الفرد يحاول أن يجد له مخرجا من هذا الإطار البيئى الذى يعرضه لمثل هذه الكوارث المدمرة . وقد يجد الإنسان هذا المخرج فى صورة هروب كلى

من المجتمع كما يحدث فى حالات الهجرة ، وقد نجده أيضاً فى شكل تغيير فى أنماط حياته التقليدية يتصورها كخط دفاع يقيه خطر السيول ، وقد نجده فى صورة اقتراحات تتضمن حلولا جذرية لحماية البلدة كلها من هذا الخطر بينما يستمر فى ممارسة حياته العادية بنظمها التقليدية.وحول هذه العوامل من التغير والاستمرار فى القرى التى شملها البحث ينحصر موضوع هذه الدراسة .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية من خلال تعرض البناء الاجتماعى الكلى لعوامل ومؤثرات خارجية مثل التغير فى النسق الإيكولوجى نتيجة تعرض قرى البحث لظاهرة طبيعية كالسيول ، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على مدى مايعانيه السكان من صعوبات ومشكلات تهدد حياتهم ، وإلى أى حد تكون استجابة الناس لمثل هذه الظواهر الطبيعية ، وعما إذا كانت تلك الاستجابة تتضمن ظهور أنماط جديدة فى نظم حياتهم التقليدية ، وإبراز صور وأشكال التضامن والتكافل الاجتماعى وبالتالى فسوف نتعرف على أنواع التغيرات المصاحبة التى تؤثر فى نظم وأنساق المجتمع .

الفروض :

تقوم الدراسة على عدة فروض هى : —

— يؤدى التغير فى النسق الإيكولوجى إلى تغيرات مصاحبة فى الأنساق الاجتماعية الأخرى .

— عندما يتعرض المجتمع لمؤثرات خارجية فإن نمطاً من التغير يحدث للتكيف مع الظروف والأوضاع الجديدة .

— تختلف استجابة أعضاء المجتمع فى مواجهة الكوارث الطبيعية كالسيول من مجرد تغيير الأنماط التقليدية لحياتهم ، إلى الخروج كلياً من المجتمع فى شكل هجرات دائمة أو مؤقتة .

— تظل بعض أنساق البناء الاجتماعى فى حالة ثبات واستمرار رغم تأثر الأنساق الأخرى بعوامل ومؤثرات خارجية .

طريقة جمع المعلومات :

جمعت معلومات البحث من خلال دراسة ميدانية استغرقت شهراً * فى قرى مركز قوص بمحافظة قنا التى أصابتها السيول ** يومى السبت ١٩ أكتوبر ، والأحد ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ ، وقد أعد الباحث قائمة أسئلة واستفسارات للاسترشاد بها فى جمع البيانات المطلوبة والمتعلقة بموضوع البحث .

هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات والاحصائيات الرسمية التى أمكن جمعها من الهيئات الحكومية فى المناطق المدروسة .

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على أسلوب الملاحظة المباشرة من الميدان بالإضافة إلى المقابلات الفردية مع ذوى الخبرة والدراية فى المراكز الحضرية والريفية . وبفضل أسلوب المقابلات الجماعية تمكن الباحث من الحصول على معلومات مفيدة من الأشخاص الذين أضيروا من جراء السيول للتعرف على مشاعرهم وتصوراتهم .

وقد اشترك فى العمل الميدانى فريق بحثى أنثربولوجى كل فى مجال تخصصه كما ضم الفريق أيضاً بعض طلاب قسم الأنثربولوجيا بالمعهد بهدف تدريبهم على البحث الميدانى .

وجميع ما ورد فى هذا البحث جملة وتفصيلا هو من عمل الباحث وحده ولم يشاركه فيه أو فى أى جزء من أجزائه أى باحث آخر .

(*) بدأت الدراسة الميدانية يوم ٢٥-١٠-١٩٨٠ .

(**) القرى التى شملها البحث تقع فى زمام مركز قوص هى قرى : حجازة قبلى ، حجازة بحرى ، خزام ، العقب والنجوع التابعة لها .

أما القرية الوحيدة التابعة لمركز الأقصر فهى المدامود . والشكل رقم (١) به خريطة توضح مناطق البحث .

الإطار النظرى :

شغل موضوع التغير الثقافى والاجتماعى — وما يزال — أذهان علماء الأنثربولوجيا والاجتماع فى السنوات الأخيرة . ولا سيما أن المجتمعات البسيطة والتقليدية التى تعد مجالا مثالياً للدراسة تمر بفترة تغير سريع كنتيجة مباشرة لعدد من المؤثرات والعوامل الخارجية والداخلية المتعددة ، ولم يقتصر هذا النمط السريع من التغير على نظام اجتماعى معين أو عنصر ثقافى بعينه ، بل الملاحظ أن التحولات الرئيسية فى حياة تلك المجتمعات تتصف بالشمول والعمومية حيناً ، وأحياناً أخرى يقتصر التغير على بعض التعديلات غير الجوهرية التى يستجيب لها أعضاء المجتمع بالتكيف السريع لها واستحداث أنماط جديدة لا تؤثر تأثيراً مباشراً على تماسك النظم الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعى واستمرارها فى أداء وظائفها الاجتماعية .

وحيث أن التغير الاجتماعى والثقافى هو موضوع مشترك بين علماء الإجتماع والأنثربولوجيا الثقافية والأنثربولوجيا الاجتماعية فلنا أن نتوقع أن يركز كل منهم على القضايا والمشكلات النظرية التى تتفق وطبيعة تخصصه . وحتى يمكن الاستفادة من كل التيارات الفكرية التى تناولت موضوع التغير ، رأينا أن نناقش الموضوع من وجهات نظر متباينة حتى نتعرف على أبعاده وطبيعة العناصر التى يشملها التغير ، فمن هؤلاء العلماء من اهتم بمعرفة أسبابه واتجاهاته ومعدله . ومنهم من اهتم بتحديد أشكاله وأنماطه كمحاولة لوضع أسس نظرية ثابتة للتغير يمكن تطبيقها على كل المجتمعات الإنسانية .

يؤكد عالم الاجتماع بوتومور Bottomore على وجود ظاهرتى الاستمرار والتغير فى كل المجتمعات (١) . ويقول فى مقال له بعنوان « عوامل التغير الاجتماعى » أن علم الاجتماع الحديث قد أهمل — تحت تأثير الاتجاه الوظيفى — دراسة

(1) Bottomore, T.B. : Sociology, Unwin Univ. Books, London, 1965, PP. 276—286.

ترجمة الدكتورة علياء شكرى فى كتاب التغير الاجتماعى .

ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وآخرون — دار المعارف — القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٥ .

مشكلات التغير ، أو عرضها بصورة توحي بأن التغير الاجتماعي شيء استثنائي عارض . وأن التركيز دائماً على ثبات واستقرار الأنساق الاجتماعية وأنساق القيم والمعتقدات وكذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع . غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرتى الاستمرار والتغير ، وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسيولوجي هي الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما .

وفى نهاية مقاله يحاول بوتومور أن يضع أنماطاً للتغير الاجتماعي ويحصرها فى أربعة أنماط يسميها مشكلات رئيسية وهى : —

أولا : أين ينشأ التغير الاجتماعي ؟ ويميز بين التغير النابع من داخل المجتمع وذلك التغير النابع من خارجه . ويتساءل هل هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التى ترجع إلى سبب داخلى وتلك التى ترجع إلى سبب خارجى ؟

ثانياً : ما هى الظروف التى تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ ويمكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيراً عميقاً على مسار التغير الاجتماعي ويعنى بهذا أن التغير يختلف باختلاف المجتمعات التى تحدث فيه . فالتصنيع مثلا عملية شديدة الاختلاف فى المجتمعات القبلية فى أفريقيا عنها فى المجتمعات ذات الحضارات القديمة كالهند كما تختلف أيضاً تبعاً لحجم المجتمع ودرجة تعقده .

ثالثاً : ما هو معدل التغير ؟ فيمكن أن يحدث التغير بسرعة فى بعض الفترات أو فى بعض المجالات أو ببطء ، وربما إلى حد غير ملحوظ فى مجالات أخرى .

رابعاً : إلى أى حد يعتبر التغير الاجتماعي شيئاً خاضعاً للصدفة أو تحكمه علل محددة ، أو هادفاً على نحو معين . ويقرر أن جميع مظاهر التغير الاجتماعي تقريباً . تغيرات هادفة ، وبخاصة فى حالة المجتمعات الحديثة حيث يوجد هدف مشترك يمكن أن يتحقق تدريجياً من خلال عملية تغير إجتماعي مخطط .

بينما يتوسع فرانسيس ميريل .Fraincis M فيدخل فى مفهوم التغير الاجتماعى والثقافى أفكار وديناميات الجماعة مثل التفاعل والحركة والنمو . ويرى أنه من الصعب تحليل البناء الاجتماعى والثقافى دون الإشارة للتغيرات التى تحدث فى السلوك والمنزلة والدور ومختلف أنماط التفاعل بين الأعضاء .

ثم يحدد كمية التغير التى حدثت فى جيل معين بمقياس أنماط السلوك والنشاطات الممارسة والتى يمكن مقارنتها بالجيل الذى سبقه ، ولذلك فإن التغير عنده بمعناه المجرد يعنى أن تقوم مجموعة من الأشخاص بأنشطة تختلف عما كان يقوم به والداهم من قبل . ويتفق مع جيرث Gerth وميلز * Mills بأن التغير الاجتماعى يشير إلى ما يمكن أن يحدث فى فترة ما لمختلف الأدوار أو النظم و الأنساق التى تشكل البناء الاجتماعى فى نشأتها ونموها وتدهورها . فالمجتمع شبكة معقدة من العلاقات المنمطة يشترك فيها كل الأعضاء بدرجة تقل أو تكثر . وهذه العلاقات تتغير ويتغير معها السلوك أيضاً فى نفس الوقت ، فيواجه الرجال والنساء بمواقف جديدة يجب أن يستجيبوا لها ، وهذه المواقف تعكس نفس العوامل كمقدمة لأساليب جديدة وطرق جديدة لجعل الحياة تتغير ويحدث ابتكار فى الأفكار والقيم الاجتماعية .

أما عن أسباب التغير سواء أكانت داخلية أو خارجية والنتائج المترتبة عليها فى المجتمعات التى يحدث فيها ، فيحدثنا سوروكين Sorokin بأنه ما دمنا قد حللنا أشكال واتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى فيجب أن نبحث عن أسبابه : ويتساءل قائلا . لماذا تكون الظواهر الاجتماعية الثقافية غير ثابتة . . ولماذا تتخذ التغيرات شكلا معيناً سواء أكان خطياً أم دائرياً بدلا

---

(1) Merrill, Francis E. : Society and Cuture, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1957, PP. 9—70.

(*) فى كتابهما : الشخصية والبناء الاجتماعى .

(2) Sorokin, Pitrim A. : Reasons for Socio-Cultural Change and Variable Recurrent Processes, in Wilbert Moore "ed." (Readings on Social change), Prentice-Hall, Inc., N.J., 1967, P. 68.

من أن تعطى مختلف الإيقاعات والتأثيرات . . ؟ ويضيف قائلا بأنه يمكن تفسير معظم هذه الأسئلة بمبدأين عامين ، أولها : مبدأ التغير المصاحب للأنساق الاجتماعية الثقافية نتيجة لعوامل مساعدة خارجية وثانيهما مبدأ التحديد بأشكاله الثلاثة الجوهرية وهم : —

١ — أن أى نسق وبخاصة النسق الاجتماعى الثقافى يصبح ذا أهمية فى عملية التغير طالما استمر موجوداً ومؤدياً لوظيفته حتى ولو وضع فى بيئة ثابتة تماماً .

٢ — يكمن السبب الإضافى لتغير النسق الاجتماعى الثقافى فى الوسط الذى يوجد فيه والذى يتألف أساساً من التغيرات التى تحدث فى الأنساق الأخرى .

٣ — ويعنى التغير المصاحب للنسق الاجتماعى الثقافى انبثاق سلسلة من النتائج تؤثر وتحدد مستقبل واتجاه التغير ، فتأثيرات تغير معين لا تقتصر عليه فقط ، بل تؤدى إلى استمرار وخلق سلسلة تراكمية من النتائج حتى ولو استمرت البيئة فى حالة ثبات .

ويرى عالم الأنثربولوجيا الثقافية ميردوك Murdock أن التغير فى السلوك الاجتماعى وبالتالى فى الثقافة ينتج من بعض التعديلات الجوهرية فى ظروف المجتمع . فإن أى حدث يؤدى إلى تغيير المواقف التى ألفها الناس فى سلوكهم الجمعى وينتج عنها اختفاء أفعال كانت مألوفة لديهم وظهور استجابات جديدة ، قد تؤدى إلى تجديدات ثقافية . ومن بين هذه الأحداث الهامة والمؤثرة التى تؤدى إلى تغيير ثقافى هى الزيادة أو النقصان ، فى عدد السكان ، والتغيرات فى البيئة الجغرافية ، والهجرة إلى بيئات أخرى ، والاتصال بشعوب لها ثقافة مختلفة ، والكوارث الطبيعية والاجتماعية مثل الفيضانات ، والأمراض الوبائية ، والحروب ، والأزمات الاقتصادية الحادة وما شابه ذلك .

وبخلاف علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية يميز الأنثربولوجيون البنائيون أنواع التغير بمقدار التأثير الذى يحدث فى نظم وأنساق المجتمع فيرى

(1) Murdock G. Peter : How Culture Changes, in Shapiro, H. "ed.", (Man' Cuture, and Society), Oxford University Press, N.Y., 1960, P. 249.

بيتى(١) Beattie أن التغير الاجتماعى ينقسم إلى نوعين : الأول هى تلك الصراعات أو التغيرات التى تحدث فى البناء الاجتماعى ومن أمثلتها عداوة الدم عند النوير أو الصراعات على الخلافة التى تنشأ فى كثير من الدول عند موت الملك . ومن الواضح أنها تغيرات فى الأشخاص بينما تستمر الأدوار بدون تغيير وهذه الصراعات أو الإحلالات بمعنى أصح — لا تؤثر فى بناء النسق الاجتماعى نفسه ، فهى تعمل من خلال الإطار المعتاد ولا تؤثر بحال على نسق القيم ولا تثير تحديات للنظم القائمة .

والنوع الثانى من التغير هو أكثر عمقاً وأبعد أثراً وهو تغير فى النسق الاجتماعى نفسه ، فبعض نظمه المستقرة تتعرض للتغير ولا تصبح متفقة مع غيرها من النظم الاجتماعية الأخرى وهذا هو التغير البنائى Structural Change .

ولعل أشهر من ساهم مساهمة فعالة فى وضع الإطار النظرى لدراسة التغير الاجتماعى هو عالم الانثربولوجيا الاجتماعية ريموند فيرث Raymond .

فقد أضاف نوعاً ثالثاً أطلق عليه التغير التنظيمى Organizational Change ويقول فى هذا الصدد أنه يجب أن نهتم بما يحدث فى البناء الاجتماعى ، ومع عدم إغفال التجديدات التى تحدث من الأفراد ، بصفتهم أعضاء فى المجتمع ، فإنها لا تؤثر بحال على العلاقات الاجتماعية الدائمة فى المجتمع ، مثل إدخال عنصر جديد فى البيئة الزراعية ، حتى ولو أدى إلى إيجاد فرص جديدة أو حماية أكثر للمحصول . ومن ناحية أخرى قد يتعرض أعضاء المجتمع لكوارث طبيعية مثل القحط ، و الفيضانات ، أو العواصف وما إلى ذلك من مشكلات يمكن حلها عن طريق تعديل الأنشطة . فكل هذه المتغيرات تتطلب تكيفاً جديداً من الفرد فى نشاطه اليومى ، ولكن يمكن فى الوقت نفسه أن يحتفظ بالقيم التى يكون لها فى هذه الحالة المكان المؤثر فى

---

(1) Beattie, John : Other Cultures, Routledge & Kegan Paul Lte. London, 1966, P. 247.

(2) Firth, Raymond : Elements of Social Organization, Tavistock Publications, London, 1971, PP. 83—4.

نظامه الإبداعى ويمكن أن يأخذ فى اعتباره أيضاً الطرق التى يستجيب بها الأعضاء الآخرين للعوامل الجديدة فى الموقف الاجتماعى واستجابته هو أيضاً لها وستكون المحصلة هى التغير التنظيمى .

ثم يقارن فيرث بين التغير التنظيمى والتغير البنائى فيذكر أن التغير التنظيمى لا يغير العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع بشكل يؤدى إلى تعديل البناء الاجتماعى ، أما التغير البنائى فهو حصيلة التفاعل الاجتماعى بما يشمله من شعـــور بالضغط وإدراك لأهمية الفوائد التى يمكن اكتسابها والإحساس بالمسئوليات التى تمليها الظروف الجديدة ، وكلها أمور لم يكن لها وجود من قبل ، هذا بالإضافة إلى أنها تشمل تغييراً جوهرياً فى نمط القيم القديم الذى كان يسود المجتمع .

ويلاحظ أن فيرث يعتبر نسق القيم السائد فى المجتمع هو المعيار الذى يمكن أن نقيس عليه مقدار التغير أو الاستمرار . فإذا تعرض نسق القيم للتغير سمى التغير فى هذه الحالة « بنائياً » لأنه قد أدى إلى تغيير فى نمط العلاقات التى يقوم عليها البناء الاجتماعى . أما إذا تعرض أحد النظم للتغير ولم يتغير نسق القيم سمى التغير « تنظيمياً » أى أن التجديدات أو التعديلات التى طرأت — رغم الاعتراف بأهميتها — فإنها لم تغير من نمط العلاقات القائمة بل أعيد تنظيمها فقط ولم تمنع الشكل التقليدى للبناء الاجتماعى من الاستمرار .

لذلك فسوف تسير دراستنا على ضوء هذا الإطار النظرى الذى صاغه فيرث ، عند تناول موضوع السيول فى قرى محافظة قنا كدراسة لعوامل التغير والاستمرار نتيجة المؤثرات والعوامل الخارجية .

كما أننا سوف نتبع المنهج البنائى الوظيفى فى دراسة النظم والأنساق المؤلفة للبناء الاجتماعى . وبذلك يتفق الإطار النظرى مع المنهج المتبع فى الدراسة .

(١) السيول كعامل خارجي مؤثر في حياة السكان :

بما أن معظم قرى وبلدان محافظة قنا وبعض المحافظات المجاورة * تتعرض من حين لآخر – لأخطار السيول ومداهمتها المفاجئة الناس الآمنين في مواطنهم ومنازلهم ، فإن ثمة علاقات اجتماعية متبادلة تنشأ بين سكان تلك المناطق على اختلاف انتماءاتهم القرابية ، إذ يهب الناس في المناطق غير المنكوبة لنجدة السكان في القرى المنكوبة ويقدمون لهم المساعدات الغذائية والأغطية والملابس التي تعينهم على مواجهة هذا الخطر الداهم . ولا تقتصر هذه المساعدات على مواد الإغاثة فقط بل قد تشمل أيضاً المعاونة بالعمل في إنشاء الجسور والسدود لدرء خطر المياه عن البيوت والحقول وتصريف مياه السيول إلى القنوات والمصارف المائية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الممتلكات والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .

ويذكر الناس عدد المرات التي داهمتهم فيها السيول وتواريخها مثلما يعرفون من الذي عاونهم وساعدهم في كل مرة . وحيث أن السيول قد تصيب جزءاً من البلدة بينما تنجو باقي الأجزاء أو القرى من الكارثة ، فإن هذه المساعدات والنجدات تأخذ شكل التناوب أو التكافل بالتبادل ، بحيث يتلقى المتضرر من السيول اليوم من مساعدات ومعاونات ماسبق أن قدمه بالأمس لأهالي القرى المصابة .

هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات الرسمية والأهلية ** من معونات ومساعدات لأهالي القرى المنكوبة .

ويقول الأهالي أن آخر سيل حدث عام ١٩٧٢ ، ولكنه لم يكن في قوة وضراوة سيل ١٩٧٩ بسبب ما خلفه من آثار مدمرة للقرى التي أصابها . فقد بلغ عدد الأسر التي أضيرت بالسيول في محافظة قنا وحدها ٩٩٧٧ أسرة تضم ٧٧٧٧٧ مواطناً *** . ورغم أنهم قد سمعوا بحدوث السيل في المناطق

(*) أنظر جدول رقم (٢) بيان بالقرى التي أصيبت بالسيول في المراكز المختلفة .

(**) أنظر جدول رقم (٣) وبه بيان بالتبرعات الواردة من جهات رسمية وأهلية .

(***) بينما بلغ عدد الأسر التي أضيرت بقرى مركز قوص وحده ٤٧٧٤ أسرة تضم ٢٠١٨٢ نسمة . أنظر جدول رقم (٤) .

المجاورة إلا أنهم لم يتوقعوا أن يكون بهذه الغزارة . ففي حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء – كما يقول أحد الأهالى – هاجم السيل القرية فى كل اتجاه ، وبعد مرور ساعة واحدة فقط كان السيل قد أغرق كل شيء وحطم القرية ونجوعها الأربعة لأنه يهبط من المناطق المرتفعة بقوة شديدة * حاملا معه الأحجار والأتربة ثم يتفرق إلى عدد من السيول الفرعية التى تهاجم كل مداخل القرية حتى يغطى كل المنطقة فى زمن وجيز .

ولمـــا تكررت ظاهرة السيول وتعرض الاهالى لنكبات متوالية اختلفت شدتها من وقت لآخر ، فلقد تغيرت استجابتهم لهذه الظاهرة الطبيعية ، ولم يقتنعوا بأسلوب تقديم المساعدات النقدية أو العينية التى كانت تقدم لهم عقب كل سيل من الجهات الحكومية والاهلية لتعويضهم عن بعض مافقدوه من ممتلكات أو مصادر رزق . وأصبحت مطالبهم تنادى بحمايتهم من مثل هذه الكوارث الطبيعية ، وذلك بايجاد الوسائل الفعالة التى تكفل الدفاع الدائم عن قراهم ومساكنهم ، ويمكن لتحقيق هذا الهدف أن تنفذ فكرة أقامة حزام واق حول البلدة أو حفر خندق عميق يمر بجميع تجمعات السيول على شكل ترعة فارغة من المياه ، فاذا حدث السيل فى أى مكان بالمنطقة أو المناطق المجاورة فان مياهه تنصرف فى هذا الخندق العميق الذى يتصل بالنيل أو أحد فروعه وبذلك تجد المياه المتدفقة بقوة هائلة مصرفاً طبيعياً بعيداً عن أراضى البلدة ومساكنها ، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان كل الاهالى الذين يلحون فى سرعة تنفيذها .

وبجانب حفر هذا الخندق العميق يرى الناس ضرورة تحسين طرق المواصلات وربطها بالطرق الرئيسية بحيث يمكن سرعة الاتصال بمراكز النجدة والاغاثة ، وأيضاً لتسهيل نقل الامدادات من المواد الغذائية والطبية لاسعاف المتضررين من السيول ، وستفيد هذه الطرق فى تمكين الاهالى من النجاة بأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم فى حالة السيول المفاجئة وخاصة

(*) بلغت سرعة السيل ٧٠ ك . م فى الساعة .

أثناء الليل ، كما طالبوا بتزويد الوحدة الصحية — فى المناطق المعرضة للسيول — بكافة المستلزمات الطبية للاسعاف العاجل .

ومما يساعد على سرعة تدمير المساكن فى القرى التى تصيبها السيول أن البيوت مبنية من اللبن المصنوع من الطين المحلى ، لذلك فهو يذوب بسرعة من جراء تدفق الماء بهذه القوة ، وبعد فترة وجيزة من بدء السيل سرعان مايهوى البيت كله على من فيه ، وتشكل محتوياته من أخشاب وبعض الأثاث قوة تدميرية أخرى تؤدى الى مضاعفة الخسائر .

مما دعى الاهالى — تخفيفا من شدة الكارثة — الى التفكير فى تغيير نمط بناء البيوت واستبدال المادة الطينية التى اعتادوا البناء بها باحلال الطوب الأحمر بدلا من اللبن واستخدام مادة الاسمنت فى البناء والطلاء عندما وجدوا أن هذه المبانى الاسمنتية لها قدرة أكبر على مقاومة تدفق مياه السيول .

وساعد على هذا التغيير فى نمط بناء المساكن عامل مادى ألا وهو توفر النقود فى أيدى بعض الاهالى نتيجة اشتغال ذويهم فى دول الخليج العربى واستطاع هؤلاء بناء منازلهم — أو على الاقل الجزء الاسفل منها — بالطوب الأحمر والاسمنت ، مما يوفر حماية جزئية لهذه المساكن الجديدة من خطر مداهمة السيول المفاجئة . وسرعان ما انتشر التقليد الحديث فى القرى والنجوع مما أدى الى أرتفاع أسعار مواد البناء ارتفاعا هائلا وأصبح الطلب عليها مضاعفا ، كما تكيف البناؤون المحليون مع الاتجاهات الجديدة وغيروا بدورهم أسلوب حرفتهم ليتلاءم مع الاوضاع والتقنية الحديثة فى البناء والتشييد .

ولم يكتف الاهالى بمجرد تغيير مواد البناء للمساكن . بل أمتد التغيير ليشمل تصميم البناء نفسه ، فقد لاحظوا أن السيول عندما تهاجم القرى بشدة يرتفع مستوى الماء عن سطح الأرض ارتفاعا يسمح للمياه المتدفقة بالتسلل الى داخل المسكن عن طريق الفتحات مثل الابواب والشبابيك المنخفضة . لذلك فقد حرصوا عند اعادة بناء البيوت الجديدة أن تكون

فتحاتها مرتفعه بعض الشيء عن مستوى سطح الأرض ليقوا أنفسهم من طغيان السيول عندما تهاجمهم من هذه الفتحات * .

ولايقتصر مضار السيول على هلاك الزرع ** والضرع وهى الخسائر المباشرة التى يمكن حصرها عند التعويض ، ولكن المياه المتدفقة تحمل معها — عندما تمر على الجبال والسهول — كمية هائلة من الحشرات الضارة كالعقارب والثعابين وغيرها ، وتخرجها من مخابئها فتؤذى من يصادفها وتصيبه بأضرار بالغة قد تكون قاتلة فى وقت يصعب اسعافه . كما تؤدى السيول أيضاً الى هياج الحيوانات الضارية كالذئاب وغيرها من الحيوانات المفترسة التى تهاجم أهالى القرى المنكوبة وتصيبهم بالذعر والخوف وهم بلا مأوى ، هذا بالاضافة الى انتشار الامراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا نتيجة سوء الحالة الصحية بصفة عامة وتراكم الحيوانات النافقة وتركها مدة طويلة داخل القرى بصفة خاصة .

فإذا كتبت النجاة لبعض الناس من الموت غرقاً فى مياه السيول أو دفن تحت أنقاض بيته ، فإن هناك أخطاراً أخرى تهدد حياته فقد يقع فريسة لمرض معد أو يصاب بأحد الأمراض النفسية . وبقدر ما تكون الأمراض حقيقة فيزيقيه واقعه بقدر ما يكون بعضها متخيلا و متصوراً وقد لاحظ طبيب الوحدة الطبية أن بعض المواطنين يترددون على العيادة بدعوى اعتلال صحتهم ، وعندما يفحصهم طبياً لا يجد أى مرض عضوى وقد فسر هذه الظاهرة بقلق الناس واهتمامهم بصحتهم بعد السيول . ويرجع ذلك إلى خوف الأهالى من انتشار الأمراض المعدية التى تنتج بسبب تراكم

(*) يقول أحد المواطنين أنه شاهد السيل بنفسه يدخل عليه من نافذة البيت ليلا ويدفع معه إلى الداخل كميات هائلة من المياه المحملة بالأحجار والطين حتى أغرق البيت تماماً ، ويشبهه بطوفان نوح . كما ذكر أن الناس قد هرولت إلى خارج بيوتها لإنقاذ أنفسهم وأولادهم تاركين كل شيء وراء ظهورهم ولجأوا إلى الأماكن العالية حتى الصباح .

(**) بلغت جملة الأراضى الزراعية التى تأثرت بالسيول والأمطار فى مركز قوص وحده نحو ٣٦٨٨ فداناً . أنظر جدول رقم (٥) .

المخلفات العضوية بالإضافة إلى الحالة النفسية السيئة التى تعم المواطنين عندما يسمعون بنبأ وفاة أحد الأشخاص .

وقد أدى تكرار مداهمة السيول على حين غرة أن أصيب سكان القرى بحالة هستيرية وذعر شديد كلما رأوا تجمعاً للسحب بدأ يتجمع فى السماء و تلبداً للغيوم يلوح فى الأفق ، نتيجة الخبرات المؤلمة التى مرت بهم وسرعان ما يخرجون من بيوتهم مذعورين وهم ينظرون إلى السماء تحسباً لأى سيل جديد قد يأتى من أى مكان ، وقد يبيتون ليلتهم فى ليالى الشتاء القارصة البرد خارج ديارهم فى الخلاء خوفاً وخشية من هذا الخطر المرتقب .

وبجانب هذه المخاطر المحققة يتصور الناس وجود أشباح ومخلوقات غريبة فقد روى أحد الأهالى أنه رأى بنفسه يوم السيل وحوشاً وحيوانات خرافية لها أشكال غير مألوفة تأتى من ناحية الجبل مصاحبة للسيل ، ويعتقد الأهالى أن السيول تخرج هذه المخلوقات الغريبة من مكانها فى كهوف الجبال فتفر هاربة تجاه القرى المأهولة بالسكان لكى تلجأ إلى مأوى يحميها من المارد المدمر . .

وهناك من يفسر ظاهرة السيول تفسيراً دينياً ، وعن أسباب السيول ودواعيها من وجهة نظر الأهالى ، يقول بعضهم أنها غضب من الله على عباده الذين لا يؤدون الفرائض الدينية كما ينبغى . والبعض الآخر يقول أنها محنة من الله يبتلى بها عباده الغافلين عن عبادته الذين لا يتقربون إليه بالأعمال الخيرة والدعوات الصالحات ، ولذلك فإن الله يذكرهم كل فترة وأخرى بما يمكن أن يحل بهم من كوارث فى صورة سيول جارفة تهلك الحرث والزرع لولا رحمة الله ولطفه بعباده .

ويبرر أنصار هذا التفسير الدينى للظاهرة بأن تتجلى قدرة الله ورحمته بعباده تتجلى فى أن السيول لا تستمر وقتاً طويلا بل أنها لا تتعدى — فى معظم الأحوال — اليوم أو اليومين ولو استمرت أكثر من ذلك لهلك كل شىء كما فعل الله بقوم نوح عندما عصوا أمره ، كما أن المساجد لم تصب بسوء

من جراء السيول بل أن السكان الذين تهدمت مساكنهم لم يجدوا مأوى و ملجأ يحتمون به من هول الكارثة إلا بيوت الله « المساجد » ، ويضيف هؤلاء أن السيول هي بمثابة وسيلة لتطهير النفس والبدن من أدران الشرور والآثام والتعلق بأهداب الدنيا وزخرفها ، كما أنها صورة مصغرة لما ستكون عليه أحوال الناس يوم القيامة حتى يتعظ الغافلون ويذكرون الله في كل أوقاتهم .

وحيث أن النشاط الاقتصادى الرئيسى فى المناطق التى شملها البحث ينحصر فى ممارسة حرفة الزراعة التى يعتمد عليها السكان كمصدر اقتصادى معيشى و قوتى كما هو الحال فى إنتاج الغلات المختلفة وأيضاً كمصدر يتمثل فى إنتاج قصب السكر فإن أى تهديد لهذا النشاط يعد تهديداً للحياة ذاتها ، وعندما تداهم السيول هذه الأراضى الزراعية ، ولاسيما فى بداية زراعة المحصول فإن القروى يفقد مجهود وإنتاج موسم زراعى بأكمله ، فإذا إلتهم السيل أيضاً مخزونه من المواد الغذائية والحبوب فى البيت ، فإنه وأفراد أسرته لا يجدون ما يقيم أودهم ، وفى هذه الحالة يكون أمامه أحد اختيارين : إما أن يجمع شتات بيته المهدم بفعل السيول ويعيش فى الخيام التى تقدم للمنكوبين ، أو يرحل فى شكل هجرة للعمل فى المدن بأجر تمدى فى الأعمال غير الفنية إلى أن يأتى موسم زراعى جديد ، أو تقدم له تعويضات عن الخسائر التى لحقت بممتلكاته من الحبوب والماشية والأثاث والأراضى الزراعية ، وهى بطبيعة الحال تعويضات جزئية لا تغطى الخسائر التى تكبدها ، كما أنها تقدر بشكل تقريبى لصعوبة الحصر .

ويزيد من صعوبة المشكلة أن الأشخاص الموكول إليهم مهمة الحصر وتقدير الخسائر * ينتدبون من المدن كموظفى وزارة الشئون الاجتماعية أو المحافظة وهم بحكم نشأتهم ليسوا على دراية كافية بمحتويات البيت القروى

(*) تم تقدير الخسائر والتعويض عنها بمعرفة لجنة من محافظة قنا ومديرية الشئون الاجتماعية . وقد أعد جدول لعناصر التعويض وقيمتها المقدرة ليكون معياراً يسترشد به العاملون عند تقدير التعويض .
أنظر الجدول رقم (٦) .

من أمتعة أو مخزون سلعى يكفى طول العام . وبهذه الطريقة تأتى التقديرات جزافية لا تتناسب مع حجم الخسائر .

ويختلف أسلوب تقديم المساعدات تبعاً لشدة السيول ومداها ، فقد يأتى السيل ضعيفاً بحيث لا يضر قطاع عريض من القرى ، وفى هذه الحالة يقتصر أسلوب المساعدة والعون على تقديم بعض المواد الغذائية للسكان المتضررين أو إعادة بناء ما تهدم من مساكن أو ترميمها بشكل يمكن من استخدامها وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حدوث السيل .

أما إذا كان السيل شديداً وهذا يحدث فى شكل دورات كل عشرة سنوات تقريباً فإن حجم الدمار والخسائر يكون فادحاً . وهنا تلعب أجهزة الأعلام المسموعة والمرئية دوراً فعالا فى إثارة حماس المواطنين والهيئات على المستوى القومى بما يؤدى إلى الاستجابة الفورية لتقديم المساعدات والتبرعات للتخفيف من أثر الكارثة على الأهالى .

(٢) — العوامل الداخلية كعامل مصاحب للتغير

وعند دراسة العوامل الخارجية المؤدية للتغير لا يمكن للباحث أن يغفل أثر العوامل الداخلية لأنها فى هذه الحالة تكون بمثابة عامل مساعد فى إحداث التغير فمما ساعد على سرعة التغير فى قرى البحث عاملان أساسيان كان لهما أثر كبير فى حياة الناس ، أولهما : توصيل التيار الكهربى عام ١٩٧٩ ، وثانيهما : توفير النقود فى أيدى الأهالى . وقد أدى العاملان معاً إلى تنافس العائلات فى اقتناء أجهزة التليفزيون وغيره من وسائل الحياة الحديثة .

وقد أوجد جهاز التليفزيون بصفة خاصة عادات اجتماعية وأنماطاً معيشية جديدة لم تكن موجودة فى المجتمع من قبل وسوف تكون له فى المستقبل القريب آثار اجتماعية أعمق وأشد خطراً .

ويهمنا هنا أن نتعرف على الآثار الإيجابية لكل من العاملين السابق ذكرهما على أن نناقش الآثار السلبية فيما بعد . فمن الآثار الإيجابية لدخول الكهرباء فى القرى أن أضيئت الطرقات التى تفصل بين الأحياء السكنية

فقلت السرقات (ولو أنها أضافت جريمة سرقة التيار الكهربى نفسه) كما أن هذه الإضاءة قد قللت إلى حد كبير من وجود الحشرات المؤذية والسامة مثل العقارب والثعابين المعروفة بخطورتها الشديدة وضخامة حجمها وميلها إلى التخفى فى الأماكن المظلمة وانتشارها بأعداد كبيرة فى تلك البقاع .

كما أن برامج التليفزيون قد أفادت فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين والاستفادة من البرامج والنشرات الاعلامية القومية لدمج هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة فى الوطن القومى الكبير ، وبذلك تقل الفوارق بين المدينة والقرية وتذوب الاختلافات الإقليمية بين سكان القطر الواحد . ويعد هذا الهدف فى حد ذاته من أهم أهداف التنمية الثقافية الشاملة .

وتنحصر السلبيات فى عدم استخدام هذه المخترعات الحديثة الاستخدام الأمثل . فقد أدى توفر الكهرباء إلى سهر الناس شطراً كبيراً من الليل على ضوء مصباح كهربى فى مقهى أو منتدى عام ، وكانوا يأوون إلى فراشهم فى وقت مبكر . كما اعتاد الناس السهر ليلا لمشاهدة برامج التليفزيون رغم عدم تعودهم على ذلك ، وبذلك يتأخرون فى الاستيقاظ صباحاً للذهاب إلى الحقل مبكرين أو شعورهم بالتعب والكسل عند عودتهم لأداء مهام العمل الزراعى فى وقت مبكر .

وتعد الهجرة بنوعيها إلى داخل الوطن وإلى خارجه من أهم أسباب التغير فى القرية المصرية ، ومن المعروف أن محافظة قنا هى كبر محافظة طاردة للسكان فى الوجه القبلى ، وقد أدت إلى تغيرات مصاحبة فى كل نواحى الحياة فى قرى البحث . وتمثلت الهجرة الداخلية فى نزوح أعداد كبيرة من الرجال إلى المدن الكبرى بالقاهرة وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والاسكندرية للعمل كعمال إجراء وبخاصة فى طائفة المعمار . ويلاحظ أن نمط الهجرة هنا من النوع الذى ألفه المجتمع المصرى والذى اصطلح على تسميته الهجرة من الريف إلى الحضر ، حيث يغادر عدد من الريفيين قراهم للعمل لدى مقاول من أهل بلدته يعرفه تمام المعرفة ، ويعيش

هؤلاء – فى أول الأمر – فى مسكن واحد أو عدة مساكن متجاورة تاركين زوجاتهم وأولادهم ليرعاهم أحد من الأقارب أو والد المهاجر الذى يبعث بفائض دخله إلى ذويه فى البلدة لينفق على الزوجة والأولاد ، ثم يعود إليهم بعد فترة تطول أو تقصر حسب ظروف العمل . وفى خلال هذه المدة يكون الرجل قد تعلم إحدى الحرف أو المهن التى لا تتطلب سابق معرفة أو تعليم ونظراً لارتباطه بالعمل فإنه يقضى فترة قصيرة بين عائلته ثم يودعهم إلى مقر عمله فى المدن الكبرى ، وقد يتنقل للعمل مع مقاول آخر وفى تلك الأثناء تزداد تطلعاته وقد يطلب أجراً أكبر أو يغير مسكنه ويبدأ الاندماج فى حياة المدينة فإذا طاب له المقام يرسل فى طلب زوجته وأولاده ليعيشوا معاً وعند ذلك تنقطع كل الصلات التى كانت تربط الأسرة بحياة الريف والعمل فى القرية .

ومن الجوانب السلبية للهجرة بنوعيها آثارها الواضحة على التعليم فى كل مراحله ، فقد أدى نزوح أو سفر الآباء للخارج إلى ضعف الرقابة الوالدية على التلاميذ . وبذلك كثر الغياب وزادت نسبة التسرب إلى نحو ٧ ٪ وبالتالى انقطع بعض الأبناء عن مواصلة التعليم الابتدائى ، أما فى المرحلتين الإعدادية والثانوية فقد اضطر بعض الأبناء إلى الانخراط فى العمل الزراعى لتعويض العمل الذى كان يقوم به الآباء فى الحقل ولتلبية احتياجات الأسرة وسد متطلباتها الأساسية من خارج المنزل وهى كلها مهام قاصرة فى مجتمعات صعيد مصر على الذكور فقط .

وزاد من حدة هذه المشكلة أن أرباب الأعمال والمقاولين بدأوا فى قبول عاملين جدد من صغار السن تعويضاً عن العمال الكبار الذين هجروا العمل لديهم ونظراً للأجور العالية التى يتقضاها العامل فى المواسم الزراعية وبخاصة عند قطع القصب ، فقد أغرى المال كثير من الفتيان إلى ترك المدرسة كلية سعياً وراء الكسب المادى لأداء أعمال غير فنية لا تحتاج لأى مستوى ثقافى أو تعليمى معين .

وإذا أخذنا إحدى القرى التى شملها البحث كمثال وهى قرية حجازة قبلى

نجد أن جملة عدد السكان * ٢٥٠٤٠ نسمة عام ١٩٧٩ ، فقد هاجر منها في نفس السنة ٥٠٠ مواطناً وكلهم من الذكور البالغين ، فإذا علمنا أن عدد من هم في سن العمل والإنتاج يبلغ ٩٧٥٠ لكانت نسبة الهجرة من الأيدى العاملة في سنة واحدة نحو ٥,١ ٪ وهي نسبة عالية .

وقد بنيت أول مدرسة ابتدائية بالقرية عام ١٩٧٩ وتطور عدد التلاميذ بها حتى بلغ سنة البحث ٧٧٠ تلميذاً موزعين على الجنسين كالآتى :

ذكور ٥٤٨ ، إناث ١٨٦ أي بنسبة ٣ : ١ .

وهنا يلاحظ الاتجاه السلبي نحو تعليم البنات في قرى البحث وبأنه رغم ميله إلى التحسن في السنوات الأخيرة نتيجة لبعض التغيرات البنائية التي حدثت في مدن الصعيد إلا أن القرى لم تتأثر بهذا التغير ، فما زالت نسبة تعليم البنات دون المستوى المطلوب . وقد علل ناظر المدرسة هذه الظاهرة بأن كثيراً من الإناث يرغبن في التعليم ، ولكن العادات والتقاليد السائدة عند أولياء الأمور تحول دون تحقيق هذه الرغبة ، رغم أن نسبة نجاح الإناث تفوق نسبة نجاح الذكور في المدرسة .

ويأتي الزواج المبكر في مقدمة الاسباب التي تمنع البنات من استكمال تعليمهن الاساسى ، إذ أن متوسط سن زواج البنات هو ١٤ سنة (وهي السن التي لايسمح بها القانون (ولهذا السبب أيضاً لايرى الوالدان جدوى من تعليم البنات في المراحل التعليمية المختلفة ، إذ سرعان مايتقدم لخطبتها شاب من أهل القرية أو احد الاقارب ويمنعها من إتمام تعليمها .

وهكذا اتحد العاملان عند كل من الذكور والإناث ، عامل اتجاه بعض الفتيان العمل الزراعي أو غيره من الاعمال في سن صغيرة ، وزواج البنات في سن مبكرة ليحول دون وصول ايهما الى التعليم الاعدادى أو استكمال مرحلة التعليم الاساسى كما تسمى الان .

(*) البيانات الاحصائية المتعلقة بعدد السكان والهجرة والحالة التعليمية جمعت من مجلس محلى قرية حجازة قبلى .

أما الهجرة للعمل فى الخارج وهى غالباً الى دول الخليج العربى فهى التى أحدثت ومازالت تحدث أثارا اجتماعية على المستوى المحلى والقومى ، ورغم العائد المادى الذى جلبه هؤلاء المهاجرون فلم يستغل هذا العائد فى المساهمة فى مشروعات استثمارية تعود على مجتمع القرية وسكانها الفائدة المرجوه كما انها لم تؤد — فى منطقة البحث — الى أرتفاع المستوى الاجتماعى للمهاجر أو عائلته بشكل واضح يمكن اعتباره تجديدا ثقافياً فى نسق القيم السائدة بل أن هذا العائد قد عاد بنتائج سلبية تمثلت فى زيادة معدل الاستهلاك واقتناء سلع مادية ترفيه لاتتناسب مع انماط الحياة التقليدية فى القرية هذا بالاضافة الى دخول الاهالى فى تنافس غير متكافىء على السلع مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

وحيث أن ملكية الأرض تعطى لصاحبها مكانة اجتماعية فقد تكالب الاثرياء الجدد على اقتناء الارض لمجرد تمتعهم بهذه الملكية ، وبالتالى محاولة الحصول على منزلة اجتماعية مما أدى الى أرتفاع أسعار الارضى الزراعية ، وهذا بدوره ادى الى زيادة تكاليف أنتاج المحصولات الزراعية ، وهو أمر انتقل بنتائجه السلبية من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة ، وبدأت تظهر مشكلة قومية جديدة وهو تحول القرى — التى كانت منتجة للطعام وتعتمد اعتمادا ذاتيا على مواردها — الى قرى ومجتمعات مستهلكة تعتمد على أنتاج المدنية . وهذه مشكلة أخرى تحتاج الى دراسة مستقلة .

مبدأ الثبات والاستمرار(٣) :

وإذا كانت العوامل الخارجية كحدوث السيول قد أدت الى تغييرات ثقافية او تجديدات فى السمات الثقافية للمجتمع والتى تمثلت أساساً فى تغيير شكل المسكن أو تغيير المواد المستخدمة فى بنائه . وأيضاً فى تغيير نمط تفكير الأهالى واستجابتهم لاحداث السيول وعدم قناعتهم باستمرار أسلوب تلقى الاعانات والتعويضات عند فقد الممتلكات بل نلاحظ تحولا فى هذا النمط من التفكير تمثل أساساً فى مطالبهم بوضع حلول جذريه للمشكلات التى

تواجههم . فكل هذه التجديدات لم تؤثر في العلاقات التقليدية القائمة ولذلك لم يترتب عليها تغيرات بنائية مؤثرة .

كما أن العوامل الداخلية أو المصاحبه التغير والتي تمثلت في هجرة بعض أفراد المجتمع الى خارج القرى أو إدخال التيار الكهربى مع ماصاحب هذه الهجرة من آثار واضحة على النظام التعليمي ، إلا أنها لم تكن من القوة والعمق والاتساع بحيث ينتج عنها اخلال بمبدأ الثبات والاستمرار في المجتمع ، إذ سرعان مايتكيف الناس ويعيدون ترتيب وتنظيم حياتهم بما يسمح بامتصاص واستيعاب هذه التجديدات والتغيرات الطارئه على البناء الاجتماعي .

بينما نجد الانساق الاجتماعية الاخرى كالنسق القرابى ونسق الضبط الاجتماعي والنسق الاقتصادى لاتتأثر بهذه العوامل الخارجية والداخلية فمازالت العلاقات الاجتماعية بين الزمر والوحدات القرابية متماسكة ومتوازنة كما أن هذه المؤثرات لم تؤثر في نسق القيم السائدة في المجتمع . وحيث ان هذا النمط من التغير لايعد بنائيا ، فان النظم الاجتماعية تظل في حالة استمرار . ومادمنا قد حللنا التغيرات التي واجهت النسق الإيكولوجى ، فيحسن أن ندرس نظاما أو نسقا اجتماعيا احتفظ بخاصية الاستمرار ، وسوف نقتصر على دراسة النسق الاقتصادى بما يتضمنه من نظم الانتاج ونظم الملكية كمثال للاستمرار .

تتميز الحياة الاقتصادية في قرى البحث بالتشابه في كثير من جوانبها وهي تعتمد على الزراعة كنشاط انتاجى رئيسى مع مايتصل بها من أنشطه مساعدة وأهم المحاصيل هي القصب ، القمح ، البرسيم ، القول السودانى ، إما العدس والفول فان المساحة المنزرعة منهما قليله نسبيا .

إلا أن الزراعة تواجه مشكلات متعددة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، فرغم أن التحول إلى نظام الرى الدائم — قد أتاح الفرصة لزراعة الأراضى ثلاث مرات في السنة بدلا من مرة واحدة كما كان متبعاً في نظام رى الحياض . إلا أن المزارعين يرون أن رى الحياض كان أفضل في نظرهم من الرى الدائم ، ويعللون ذلك بما يواجهونه من مشكلات دائمة تتصل بعدم

إنتظام وصول مياه الرى فى مواعيد محددة ، وخاصة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من كل عام حيث تقل المياه أو تنعدم تماماً فى الوقت الذى يحتاج فيه النبات إلى الرى لبدء عملية التحضير .

ويواجه المزارع بمشكلة التوازن بين زراعة المحاصيل المعيشية التى يعتمد عليها فى غذائه كالقمح والعدس والفول وبين إنتاج المحاصيل النقدية كالقصب والفول السودانى . إذ أن أسعار توريد قصب السكر تحددها الشركة المنتج لحسابها . وأحياناً ترتفع تكاليف إنتاجه كنتيجة لارتفاع أجور الأيدى العاملة والنقل بالإضافة إلى ما يصيب المحصول من آفات وأمراض تؤثر فى جودته أو كميته بشكل لا يتناسب مع الأسعار التى تحددها الشركة لتوريد المحصول . وما يحصل عليه بعد الجهود المضنية لا يمكنه من استكمال مقومات الحياة وشراء ما يحتاج إليه من غلات ومواد غذائية . وخوفاً من الأخطار التى تهدد المحاصيل النقدية ، يفضل المزارعون الاستمرار فى زراعة المحاصيل المعيشية فى جزء من الأراضى وزراعة الباقى بالمحاصيل النقدية حتى يضمن لنفسه ولماشيته مورداً غذائياً طول العام . وأحياناً أخرى يلجأ إلى ما يسمى « بالتحميل » أى زراعة المحاصيل المعيشية بين ثنايا زراعة القصب وغيرها من الزراعات التى يمكن أن تتحمل هذا الأسلوب الزراعى .

وليست كل الأراضى متساوية من حيث الجودة والخصوبة ويقسم الأهالى الأراضى الزراعية حسب خصوبتها من حيث اللون الغالب عليها إلى أربعة أنواع :

(أ) الأرض الصفراء . المشربة بالسواد وتعتبر أفضل الأنواع .

(ب) الأرض السوداء . وهى أقل إنتاجاً عن سابقتها وتوجد فى المناطق المنخفضة .

(حـ) الأرض الصفراء الرملية توجد فى المنطقة المرتفعة وتمتاز بخصوبة التربة .

(د) الأرض البور . وهى غير صالحة الزراعة واستصلاحها يحتاج لمصروفات كثيرة .

وما لم يكن المزارع مالكاً لأرض فإنه إما أن يعمل بالأجر النقدى لدى الغير ، أو يستأجر أرضاً لزراعتها وهناك طريقتين الحصول على أرض زراعية عن طريق الإيجار هما :

١ – الإيجار بالنقد : حيث يؤجر المالك أرض الزراعة لمزارع مقابل أجر معين متفق عليه سلفاً. وقد كان الإيجار قديماً لا يتعدى ٢٥ جنيهاً الفدان فى السنة ، أما الآن وبعد تغير الظروف الاقتصادية العامة ، فقد ارتفعت قيمة الإيجار الفدان وأصبحت تتراوح بين ٣٥ ، ٦٠ جنيهاً فى السنة حسب خصوبة الأرض .

٢ – الإيجار بالمشاركة على المحصول : وهذا النوع من الإيجار يقصد به أن المالك يؤجر أرضه مقابل جزء من المحصول ، ويحدد هذا الجزء حسب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر وعادة يكون المالك ثلاثة أرباع المحصول بينما يحصل المستأجر على الربع ،وفى أحوال أخرى يتم الاتفاق على أن يكون للمالك ثلثين والمستأجر الثلث . وكل هذه المعايير تتحدد تبعاً لجودة الأرض، ونوعية المحصول، كما تتوقف أيضاً على نوع العلاقة الاجتماعية بين الطرفين المتعاقدين .

وتتخذ صور وأشكال الملكية الزراعية النمط السائد فى معظم قرى البحث ، وهى تنقسم حسب طبيعتها إلى نوعين رئيسيين :

١ – الملكية الفردية :

وتنقل إلى الشخص بعدة طرق تختلف باختلاف كيفية الحصول عليها والحقوق المترتبة عليها ، فمنها ما هو حق مطلق ومنها ما هو مقيد أو مشروط بشروط معينة وأهم هذه الطرق :

(أ) الملكية عن طريق الشراء : ولصاحبها حق التصرف بالبيع أو بأى شكل من الأشكال ، وقد زاد هذا النوع من الملكية بعد توفر النقود فى أيدى الأهالى نتيجة اشتغالهم بالخارج .

(ب) الملكية عن طريق الميراث : ورغم أنه يفترض فى هذا النوع من الملكية حرية التصرف ، إلا أن الوارث لا يستطيع بسهولة بيع نصيبه من الأراضى الموروثة إلا تحت ظروف معينة ، وفى هذه الحالة يقتصر البيع على أحد أقاربه العاصبين شركاء الميراث عملا بمبدأ « حق الشفعة » حيث يرى الناس أنه من العيب أن تباع الأرض الموروثة من الآباء والأجداد إلى أشخاص غرباء من عائلات أخرى . ولذلك يتدخلون لشراء الأرض المراد بيعها .

(ح) الملكية بوضع اليد : توجد خارج زمام القرى مناطق صحراوية لم يكن يهتم بها من قبل . ونظراً لحرص الأهالى على عدم التفريط فى أراضيهم بالبيع للغير ، فقد إتجه البعض إلى محاولة استصلاح الأراضى البور الصحراوية خارج القرى ، وبدأوا بمساحات صغيرة لا تتعدى بضعة قراريط وعندما نجحت الزراعة فيها زادت المساحات المستصلحة . وقد أدت السيول المتوالية إلى نقل تربة طفلية ساعدت على جودة التربة الرملية . وينص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على « أن كل غارس أو زارع لأراض صحراوية لمدة ١٥ سنة على الأقل يعتبر مالكاً لها » .

٢ – ملكية جماعية :

وهذا النوع من الملكية يشيع فى المجتمعات التقليدية ، وهى أقرب فى طبيعتها وتبعاً الحقوق المترتبة عليها إلى حقوق الانتفاع الجماعية ، بمعنى أن الملكية لا تقتصر على شخص بعينه بل تشمل عدة أشخاص ومن أمثلتها .

(أ) ديوان العمدة : وهو عبارة عن قاعة فسيحة تنتشر على جوانبها الأرائك الخشبية . ورغم أن الديوان يعتبر مملوكاً العمدة ، إلا أنه يستخدم إستخداماً جماعياً من جميع أهالى القرية ، كما تقام فيه الاجتماعات العامة فى المناسبات السياسية والاجتماعية وتتم فيه أيضاً جلسات فض المنازعات وعقد الصلح بين المتنازعين ، وهو المكان الذى يلتقى فيه عادة المسئولون الرسميون بالأهالى .

(ب) ديوان العائلة : ولكل عائلة كبيرة فى القرية ديوان خاص بأفرادها لإقامة الأفراح والاتراح . ومع أنه مملوك جماعياً لأفراد عائلة معينة من الناحية النظرية ، إلا أنه يستخدم أيضاً من قبل الجماعات القرابية الأخرى التى لا تمتلك دواوين ، كما يستخدمه أيضاً أفراد الجماعات التى تعيش فى القرية تحت حماية أو كنف العائلة مالكة الديوان كما هو الحال فى بعض الأسر المسيحية ، ويتعاون أفراد العائلة فى دفع تكاليف إقامة الديوان والصرف على صيانته وعادة ينظم كبير العائلة مثل هذه الأمور . ومن الملاحظ أن العائلات تتسابق لدعوة الغير إلى استخدام ديوانها إذ أن ذلك يعد نوعاً من علو المنزلة وارتفاع المكانة الاجتماعية .

(حـ) أرض الجرن : وهى مساحة واسعة من الأرض تتوسط مساكن القرية ، ومن حق كل مزارع أن يستخدمها لدرس محصوله بالتنسيق مع المزارعين الآخرين ويشمل استخدام الجرن استعمال الأدوات التقليدية كالنورج والمدراة وهى متوفرة بجانب الجرن . وفى مقابل هذه الخدمات الجماعية يوزع صاحب المحصول جزءاً منه على البيوت المحيطة بالجرن ، ويسمى هذا الجزء الموزع (الدواقة) إذ يفترض أن سكان البيوت المجاورة للجرن سوف يرون المحصول خلال عملية الدرس ، لذلك لابد أن يذوقوا بعضاً منه . وتلجأ الأسر الفقيرة إلى السكنى بجوار الجرن حتى ينالهم نصيباً من خيراته ، وهو نوع من التكافل الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء وهو إلتزام يقع على عاتق الأغنياء فقط ذوى المحاصيل الوفيرة أما إذا كان المحصول قليلا فإن صاحبه غير ملزم بتوزيع هذه (الدواقة) .

(د) حصان العرس وجمل النقل : تتعدد صور الملكية الجماعية فى مثل تلك المجتمعات القروية بشكل يسترعى الانتباه ، لذلك نجد من لا يملك وسائل ومتطلبات الحياة مثل المالك ، وهو نوع من التماسك والتضامن الاجتماعى لا نجد له نظيراً فى المجتمعات الحضرية بل أن المالك فى هذه الحالة يجد سعادة وسرور فى استعمال الغير لممتلكاته وعلى سبيل المثال فقد يملك أحد الأثرياء فى القرية حصاناً يستطيع الانفاق عليه والعناية به ، وحيث أن

حفلات العرس تستلزم أن تنتقل العروس إلى بيت زوجها على حصان ، فإن الأهالى تلجأ إلى صاحب الحصان لاستعارته فى إتمام حفلة الزفاف ، وقد ينتقل الحصان من بيت إلى بيت قبل أن يصل إلى صاحبه بعد بضعة أيام . وبالمثل يستعير المزارعون الجمل من مالكه لنقل المحصول من الحقول إلى البيت أو إلى الجرن .

تبادل الحقوق المترتبة على الملكية :

من صور وأشكال العلاقات الاجتماعية الطيبة التى يجدها الباحث عند دراسته النظم الاقتصادية ، ما يسود بين الأهالى من اتفاقات وتعاقدات تتسم بطابع الود والتعاون ومنها على سبيل المثال ما يتم فى شكل تبادل القطع الزراعية المملوكة لأطراف التعاقد فيما يعرف محلياً باسم (المقايضة على الأراضى (فقد يتفق مالكان على أن يزرع كل منهما أرض الآخر إذا وجدت ضرورة لذلك ونفع متبادل لكل منهما . فقد يسكن مالك فى الجهة الشرقية من القرية ويقع زمام أرضه الزراعية الجهة الغربية منها ، فإنه فى هذه الحالة يتفق مع مالك آخر تقع أرضه الزراعية فى الجهة الشرقية ويسكن فى الجهة الغربية على تبادل كل منهما زراعة أرض الآخر التى هى بجوار مسكنه ويشترط لإتمام هذا التبادل تماثل القطعتين من حيث المساحة ونوع التربة حتى لا يضار أحد من جراء هذا التبادل . ورغم أن العلاقات الطيبة تسود بين الطرفين المتبادلين إلا أنه تحرر عقود المقايضة تحدد نطاق وحدود التبادل ومن أهم الشروط التى ترد فى مثل هذه العقود هى ألا يغرس أحدهما غرساً أو يقيم بيتاً على الأرض موضوع التبادل (حتى لا تتحول إلى ملكية بوضع اليد) فإذا التزم الطرفان بتنفيذ الاتفاق تجدد هذه العقود تلقائياً وقد تستمر هذه العلاقة عشرات السنين ، المدرجة أن الأبناء لايعرفون أنهم يزرعون ويمرحون فى أرض ليست مملوكة لهم وقد لا يعرفون ملاكها الأصليين .

وقد تتحول عقود المقايضة المؤقتة بعد عدة سنوات إلى عقود تبادل نهائية ، وتنتهى علاقة المقايضة لتبدأ عملية بيع وشراء تكون فيها الملكية خاصة لكل منهما ويحق لهما التصرف فى أملاكهما بكافة أنواع التصرف .

ومعيار التماثل فى الأراضى الزراعية يعرفه الأهالى بمقدار الرسوم المقدرة عليها والتى تتراوح بين ٦٠ جنيهاً للفدان لأجود الأراضى ، ٣٥ جنيهاً للأقل جودة ، كما يدرك الناس نوعية الأراضى موضوع المقايضة ويشترك معهم فى ضبط المساحات ومقدار الرسوم « دلال المساحة » وهو الشخص الخبير بنوعيات الأراضى وملكية أصحابها وتعتبر هذه العملية ضمن مهامه الرئيسية وقد ينسق عمليات المقايضة ويجمع الطرفين المتقايضين .

ولا تقتصر عمليات تبادل الأراضى على زمام قرية واحدة فقط ، بل أحياناً تمتد لتشمل قرى أخرى تتم بين ملاكها عمليات مقايضة : وقد لوحظت عدة حالات للمقايضة بين قرى البحث كما هو الحال بين قرى حجازة قبلى والمدامود أو بين خزام وحجازة بحرى . ولكن لا تتعدى المقايضة حدود المركز الإدارى :

« الخاتمـــــة »

كانت دراستنا لظاهرة السيول فى بعض قرى محافظة قنا موضوعاً لاختبار نظريات وآراء العلماء فى التغير الاجتماعى والثقافى بفعل العوامل الخارجية والداخلية ، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه المؤثرات على النسق الاجتماعى الكلى وما ينتج عنها من عوامل ونتائج فى المجتمعات القروية . وتحقيقاً الفروض التى وجهت البحث ومن خلال الإطار النظرى الذى سارت عليه يمكن ان نستخلص التعميمات الآتية : —

١ — أن تعرض النسق الأيكولوجى فى صورة سيول جارفة قد يغير من العلاقة الثابتة التى تحكم العلاقة بين الإنسان القروى فى قنا والبيئة المحيطة به ، ولذلك نتفق مع فرانسيس ميريل وغيره من العلماء الذين يرون أن الكوارث الطبيعية هى أحد أسباب التغير إن لم تكن أهمها جميعا .

٢ — اختلفت استجابة الأهالى فى مقابلة الظروف التى طرأت على البناء الاجتماعى ، وتراوحت الاستجابة من تكيف للتغيرات الجديدة بتجديدات ثقافية تحدث عنها ميردوك وتمثلت فى عناصر الثقافة المادية كتغيير فى نمط المساكن أو مواد البناء . أما فى العناصر غير المادية فقد كانت الاستجابة فى طرق التفكير وتحولت من مجرد تلقى الإعانات إلى المطالبة بوضع حلول جذرية للمشكلات التى تواجههم ، ومنهم من كانت استجابته أشد بأن هاجر من المجتمع كلية .

٣ — يمكن القول أن التغير الذى حدث فى قرى البحث بفعل السيول هو نوع من التغير التنظيمى الذى أشار إليه ريموند فيرث ، فقد أدت السيول كعوامل خارجية إلى تعديلات طرأت على العلاقات التقليدية بين السكان والظروف المحيطة بهم .

٤ — تبين أن ظاهرتى الاستمرار والتغير — كما يقول بوتومور — توجدان جنباً إلى جنب فى الثقافة الواحدة ، فإذا كانت المؤثرات الخارجية قوية وأدت إلى تغييرات فى بعض أنساق المجتمع ، فهناك أنساق أخرى تتميز بظاهرة الاستمرار .

٥ — يعانى السكان فى محافظة قنا وغيرها من المحافظات التى تصيبها السيول من مشكلات متعددة تهدد حياتهم من وقت لآخر ، كما ينتابهم كثير من مشاعر العجز والإحباط نتيجة التعرض المستمر لمثل هذه الكوارث الطبيعية التى لا يستطيعون تحملها أو التصدى لها . ولذلك فإن وضع الحلول الجذرية لحماية السكان من أخطار هذه السيول يصبح ضرورة لازمة .

٦ — تؤدى هجرات السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الريفية سعياً وراء الكسب المادى إلى تخلخل سكانى واضح ينتج عنه آثار سلبية على كل من المجتمع الطارد وهو مجتمع القرية والمجتمع الجاذب وهو مجتمع المدينة .

٧ — ينجم عن الآثار السلبية للهجرة مشكلات اجتماعية أكثر عمقاً فى البناء القروى تؤثر بدورها — كعوامل مصاحبة للتغير — على مختلف العلاقات التقليدية فى مجتمع القرية وتبدو مظاهرها واضحة على قلة الأيدى العاملة المنتجة واختلاف أنماط الاستهلاك ، كما أن أثرها على التعليم قد أصبح يدعو إلى القلق .

مناطق البحث

قـــرى ونجـــوع مركز قـــوص

نهـــــر

النيــــــل

* الجماليــة

حجازة قبلى (*) — (*) حجازة بحرى

* نجع ابو الجـــود

العيايشـــــــة*

نجع يوسف عبد الله*

* نجع الرواضى

نجع الغشم*

* نجع الرواضى

نجع العمـــدة*

نهـــر

النيـــل

* نجع رمضان

العقب (*)

نجع عقل رمضان* — نجع البحرى*

خزام (*) — * نجع الزيدة

* نجع العويضات * العشى

(*) القرى التى شـــملها البحث

* النجوع التابعـــة لهـــا

شكل رقم (١)

بيان القرى التى أضيرت بالسيول
يومى الجمعة والسبت الموافق ١٩ ، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ م

م	المركز	القرى
١	إسنا	الكلابية ــ زرنيخ ــ الحلة ــ الدير ــ المدامورد
٢	الأقصر	المدامود - منشأة العمارى - الطور
٣	قوص	حجازة قبلى ــ حجازة بحرى ــ خزام ــ العقب
٤	قفط	الكلاحين
٥	قنا	كرم عمران
٦	نجع حمادى	هو ــ المصالحة
٧	أبو تشت	العمرة ــ بلاو المال قبلى ــ الكعبيات

جدول رقم (٢)

التبرعات العينية الواردة لمديرية الشئون من هيئات اهلية

الصنف	العدد	الجهة الوارد منها
ملابس جاهزة	١٣٨١٣ قطعة	فاعل خير
قماش كستور	٩٩٩٨,٢٥ متر	فاعل خير
قماش تيل نادية	١٠٤٠٠,٠٠٠	فاعل خير
مكرونة بالطن	٩ طن	شركة مطاحن مصر العليا
أرز بالكيس	١٥٧٠ كيس	هيئة الإغاثات الكاثوليكية
زيت بالكرتونة	٥٢٤٠ كرتونة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
دقيق بالجوال	١٥٧٠ كرتونة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
بطاطين	٤٨٩	فاعل خير
بطاطين	٥٠٠	شركة مختار
بطاطين	٢٠٠	صيدناوى
سمن بالعلبة	٤٠٠	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
ملابس مستعملة	٥ بالة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
كرتونة معلبات	٢٦١	الهلال الأحمر
كرتونة فول مدمس	١٩٩	من وزارة الشئون الاجتماعية
مكرونة باللحمة (كرتونة)	٧٠	من وزارة الشئون الاجتماعية
مربة برتقال	١٦٠	من وزارة الشئون الاجتماعية

جدول رقم (٣)

مركز قوص :

بيان عن عدد الاسر والتعويضات الاجلة للمبانى والمنقولات

القرية	عدد الأسر	عدد الأفراد	مبانى	منقولات	جملة مبانى ومنقولات
حجازة قبلى	١٩٣١	٨٠٧٨	٢٢٢٧٨٠	١٢٢٠٠٠٦٩٠	٣٤٤٧٨٠٦٩٠
حجازة بحرى	٤٦٧	١٩١٤	٣٠٧٠٥	١٨٧٢٣٥٠٠	٤٩٤٢٨٥٠٠
خزام	١٧٩٣٠	٨٢٢٤	١٦٥٤٣٠	٩٦٧١٨	٢٦٢١٤٨
العقب	٥٨٣	١٩٦٦	٤٤٠٦٠	١٢٤١١	٥٦٤٧١
الإجمالى	٤٧٧٤	٢٠١٨٢			

جدول رقم (٤)

بيان عن الخسائر الزراعية طبقا للحصر الذى أعدته مديرية الزراعة

	مساحة أضيرت بالسيول		مساحة أضيرت بالعواصف والأمطار		مساحة غمرتها المياه بعد إعدادها للزراعة	
	ط	ف	ط	ف	ط	ف
١ — أبو تشت	٩	٤١٩	—	٣٨٢٥	—	١٥٨٤
٢ — نجع حمادى	—	—	—	٥٥٠٠	—	—
٣ — دشنا	—	—	—	٢٣٥٠	—	—
٤ — قوص	١٩	٢٧٦٨	—	٨٠٠	—	١٢٠
٥ — الأقصر	—	٩٣٥	—	١٣٩٩	١٥	٦٥٩
٦ — إسنا	١٦	٢٤٩	—	٢٥٠	١٩	٢٦٧
٧ — قنا	٨	٧٤٤	—	—	—	٣٣٠
الجملة	٤	٥١١٧	—	١٤١٢٤	٤	٢٩٦٤

جملة المساحة ٢٢٢٠٥ ١٠,٠ — ٢٣٧,٠١٠,

قوص وحدها = ٣٦٨٨ فدان

جدول رقم (٥)

عناصر التعويض عن خسائر السيول

المبلغ المقدر للتعويض	موضوع التعويض
١٠٠,٠٠٠	تصدع بيت
١٥٠,٠٠٠	بناء من حجر واحد
١٠٠,٠٠٠	حجرة بمنزل طوب أخضر
٣٠,٠٠٠	عشة بالجالوص
٥,٠٠٠	ملابس للفرد الواحد
١٠,٠٠٠	دكة خشب
٢٠,٠٠٠	سرير
١٥,٠٠٠	دولاب
١٢,٠٠٠	أردب قمح
١٠,٠٠٠	أردب شعير
١٢,٠٠٠	أردب ذرة شامى
٥٠,٠٠٠	أردب سمسم
٠٠٠,١٥٠	كيلو بصل
٠٠٠,١٥٠	كيلو بلح
٥٠,٠٠٠	حجرة نوم مرتفعة
١٠,٠٠٠	متوسط خسائر الأسرة فى الطيور
١٢٠,٠٠٠	جاموسة
١٠٠,٠٠٠	بقرة
١٠,٠٠٠	غنم للواحدة
٢٠,٠٠٠	حوش سمارى أو زريبة
٥,٠٠٠	معدل الفرد فى الغطاء

جدول رقم (٦)

أولاً : المراجع العربية

١ ــ محمد الجوهرى وآخرون : التغير الاجتماعى .
دار المعارف ــ القاهرة ١٩٨٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبيـــة

1.— Beattie, John : Other Cultures, Routledge & Kegan Paul, Ltd., London. 1969.

2.—Firth, Raymond : Elements of Social Organization, Tavistock Publications, London, 1971.

3.—Merrill, Francis : Society and Culture, Prentice-Hall, Inc., NJ 1957.

4.—Murdock, George P. : How Culture Changes, In Shapiro, H. "ed." (Man, Culture, And Society), Oxford University Press, N.Y.' 1960.

5.—Sorokin, Pitrim : Reasons for Socio-Cultural Change and Variable Recurrent Process, in Welbert Moore, ed., (Readings on Social Change, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1967).

التطور التاريخى للسياسة البريطانية فى وسط أفريقيا
من ١٩٢٤ – ١٩٥٣

بقلم : دكتور / نصر الدين رشو ن حسن

مقدمـــة :

نقصد بعبارة «وسط أفريقيا» فى هذا البحث المستعمرات البريطانية السابقة الثلاث : روديسيا الشمالية (زامبيا حالياً) ، وروديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، ونياسالاند (مالاوى) . وقد تميزت هذه المنطقة بكثافة الاستيطان البريطانى وخاصة فى روديسيا الجنوبية ، مما جعل للسياسة البريطانية فيها طابعاً خاصاً مغايراً لما اتبعته فى منطقة غرب أفريقيا التى حالت ظروفها الجوية والطبيعية دون استيطان البريطانيين بها .

لقد حددت بداية الفترة الزمنية لموضوع البحث بعام ١٩٢٤ عندما بدأت أولى الخطوات من جانب بريطانيا لدراسة الأفكار المطروحة لإيجاد صيغة للتعاون بين خمس من الأقاليم التابعة لبريطانيا وهى روديسيا الشمالية التى روئى أنها أقرب إلى نياسالاند من روديسيا الجنوبية التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى فى ذلك الوقت ، بالإضافة إلى أقاليم شرق أفريقيا البريطانية الثلاثة : كينيا وأوغندة وتنجانيقا . أما نهاية الفترة الزمنية البحث فهى عام ١٩٥٣ الذى قام فيه إتحاد وسط أفريقيا والذى ضم كلا من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وقد توقفنا عند ذلك على أساس أن الاتحاد منذ قيامه وحتى نهايته فى عام ١٩٦٣ حظى باهتمام الكثيرين من الباحثين . ولا يمكن فهم السياسات البريطانية فى هذه المنطقة دون الحديث عن الجذور التاريخية لهذه السياسة والتى كان لشخصيات بارزة مثل : لفنجستون (Livingstone) وسيسيل رودس (Cecil Rhodes) دور هام فى تحديد ملامحها .

الجذور التاريخية :

وضحت الجهود التى قام بها لفنجستون المعالم الجغرافية للمنطقة ومهدت لتركز البعثات التبشيرية الاسكتلندية خاصة فى نياسالاند ثم تطور هذا التواجد بما سمح لبريطانيا أن ترتب حقوقاً خاصة لها خلال نزاعها مع الدول الأوروبية المتواجدة فى المنطقة ، وقام سيسيل روديس وشركته (British South Africa Company) بدور كبير فى تنفيذ السياسة البريطانية عن طريق الاحتيال على زعماء المنطقة بفرض المعاهدات عليهم حيناً وبالغارات المباشرة حيناً آخر .

قام لفنجستون بثلاث رحلات ، حقق فى رحلته الأولى من عام ١٨٤١ إلى ١٨٥٦ عدداً من الكشوف الجغرافية كانت موضع تقدير الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية التى منحته ميداليتها الذهبية (١) . وأثار بهذه الكشوف اهتمام الرأى العام فى أوروبا مما أدى إلى تأسيس جمعية تبشيرية جديدة باسم بعثة الجامعات إلى وسط أفريقيا ، Universities Mission to Central Africa لتدعيم جهوده (٢) .

وفى الرحلة الثانية من ١٨٥٨ — ١٨٦٤ قام خلاف بين لفنجستون وجمعية لندن التبشيرية لاعتراضها على نشاطه الكشفى بينما أصر هو على نشاطه الكشفى والتبشيرى فى آن واحد وقد أيده فى ذلك بالمرستون رئيس الوزارة البريطانية (٣) . كان لفنجستون يعمل فى هده الفترة قنصلا لبريطانيا فى الساحل الشرقى لأفريقيا وزنجبار فضلا عن مهامه الكشفية .

أما فى المرحلة الثالثة من ١٨٦٦ — ١٨٧٣ فقد عين قنصلا لبريطانيا فى وسط أفريقيا دون مرتب ولكن بمساعدة مالية من كل من الحكومة والجمعية الجغرافية الملكية فى بريطانيا . وبالإضافة إلى الإنجازات العلمية لرحلات

---

(١) رياض ، زاهر : كشف أفريقيا ، ص ٢٣٦ .

(2) Kingsworth, Q.W. : Africa South of the Sahara, P. 65.

(3) Pike; J.G. : Malawi, A Politicel Economic History, P. 71.

لفنجستون فى مجال الكشوف الجغرافية فقد لفتت الأنظار إلى تجارة الرقيق وضرورة القضاء عليها والعمل على تشجيع التجارة العادية .

لقد سارت السياسة البريطانية فى أفريقيا بصفة عامة فى خطين ، الأول أسلوب لفنجستون الليبرالى وقد طبقته فى غرب أفريقيا ، أما فى وسط أفريقيا فقد طبقت أسلوب رودس الاستعمارى ، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى تمركز الاستعمار الاستيطانى البريطانى فى هذه المنطقة (١) .

لقد كان فى تقدير العناصر البيضاء البريطانية أن يكون وسط أفريقيا موئلا لاستيطان البيض فى ظل الامبراطورية البريطانية ، وأيد هذا الاتجاه كذلك الاستعمارى البريطانى هارى جونستون (Harry Johnston) الذى دعا فى عام ١٨٩٧ إلى أن يكون نهر الزمبيزى فاصلا بين نوعين من الحكم ، فما دون هذا الخط جنوباً يستأثر به البيض لظروفه الجوية والصحية المواتية لهم ، وترفع الحكومة البريطانية يدها عن التدخل فى شئونه ، أما فى الشمال فيجب أن تعتمد الحكومة المحلية على بريطانيا اعتماداً مباشراً(٢)

أما الحكومة البريطانية فقد ظهر فيها إتجاهان متناقضان : إتجاه يتزعمه إمرى (L.S. Amery) وزير الدولة للمستعمرات من ١٩٢٤ — ١٩٢٩ يرى تفويض السلطة ونقلها إلى المستوطنين ، أما الاتجاه الآخر فقد كان يتزعمه سلفه دوق ديفونشاير (Duke of Devonshire) وزير الدولة للمستعمرات فى حكومة المحافظين عام ١٩٢٣ وكان يرى تغليب المصالح الأفريقية (African Paramountcy) إذا تناقضت معها مصالح المستوطنين شكل البرلمان البريطانى لجنة مشتركة لمحاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين المتناقضين ، فتوصلت إلى رأى مفاده أن مصلحة كل فرد فوق كل اعتبار مناقضة الرأى السابق عن أولوية مصالح الأفريقيين ، وأنه حينما ينشأ التناقض العنصرى تكون معالجة الأمر من اختصاص وزير الدولة وحاكم الإقليم

---

(1) Leys, Colin : A New Deal in Central Africa, P. 4 .

(2) Hallett, Robin : Africa Since 1875, Vol. 2, PP. 514, 515.

نيابة عنه والذى يعمل بتوجيهاته وفى السنوات التالية توصلت الحكومة البريطانية إلى أن أفضل أسلوب للحكم هو تنمية مبدأ الحكم غير المباشر (Indirect Rule) من خلال المؤسسات الأفريقية أى النظم القبلية(١)

اعترضت الأوساط التقدمية فى بريطانيا على أسلوب الحكم القبلى وأثير العديد من الآراء حول أفضل أساليب الحكم فى وسط أفريقيا وشرقها والتى تقوم على المشاركة بين الأجناس المختلفة (Multi-Racial Societies) وأهم هذه الأفكار :

١ ـ فكرة المشاركة بين المجتمعات العنصرية (Partnership Between The Racial Communitie) وتقضى بمشاركة الافريقيين فى الحكم بصورة متدرجة تصل بهم إلى المساواة مع العنصر الأوروبى رغم التفوق العددى للأفريقيين ، أما الديموقراطية الكاملة فتتحقق فى المستقبل البعيد عندما يختفى كل أثر للاختلافات العنصرية

٢ ـ المساواة فى الحقوق لكل الرجال المتحضرين (Equal Rights for All Civilised Men) وتقضى بإجراء الانتخاب العام بشرط توفر مؤهلات معقولة ، وفى رأيهم أن هذا يؤدى إلى انتقال السلطة فى النهاية إلى الافريقيين ، وعلى الحكومة أن تؤهلهم لهذا .

استمرار حكم المستعمرات مع حقوق انتخاب محدودة ضمانا قليات (٢) .

كان الاهتمام البريطانى بهذه المنطقة يثير مخاوف البرتغال التى كانت تسعى لمد نطاق مستعمراتها من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى بين موزمبيق وأنجولا ، فأعلنت بريطانيا إقليم بتشوانالاند مستعمرة بريطانية فى عام ١٨٨٥ لتكون منطقة عازلة فى وجه الأطماع البرتغالية وأصدر روبنسون الحاكم البريطانى لمستعمرة الرأس Cape Colony تعليماته بالسعى لعقد معاهدة

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 45.
(2) Leys, Colin : Ibid., P. 46.

صداقة مع لوبنجولا ملك ماتابيلى فى روديسيا الجنوبية ووقعت معه معاهدة عام ١٨٨٨ وافق فيها على ألا يتصل بالخارج إلا عن طريق البريطانيين ، وكانت الخطوة الثانية على يد رودس الذى أرسل ثلاثة مبعوثين للحصول على امتياز من لوبنجولا لاستخراج المعادن والذى سمى بامتياز رود (Rudd Concession) الذى أنشئت على أساسه شركة جنوب أفريقيا البريطانية بجهود رودس عام ١٨٨٩ والذى خول الشركة سلطات الحكم فى حقل عملياتها .

ثار الماتابيلى على هذا الاستغلال وشكوا إلى الحكومة البريطانية التى كانت متواطئة مع رودس الذى انتهز فرصة الاشتباك بين الماتابيلى والشونا للتدخل فدمر جيش لوبنجولا ثم تمكن عن طريق الاحتيال والغدر من احتواء كل من الماتابيلى والشونا والسيطرة على بلادهما ، وتمكن المستوطنون الذين استخدمهم رودس فى الإغارة من إقامة المزارع وشاركت شركة جنوب أفريقيا فى هذه الإغارات واستقر الأمر للمستوطنين الذين أنشأوا فى عام ١٨٩٠ مدينة سالسبورى واستمرت الغارات رغم تأكيد هنرى لوك المندوب السامى البريطانى إلى لوبنجولا بعدم وجود نية للغزو ، لكن المستعمرين صمموا على الاستمرار فى الحرب والاستيلاء على الأرض بحيث يحصل الواحد منهم على ستة آلاف فدان وجزء من ماشية الماتابيلى .

كانت المناطق الخاضعة لنشاط شركة جنوب أفريقيا البريطانية تعرف باسم زامبيزيا الشمالية والجنوبية (Northern and Southern Zambezia) ثم عدل اسمها فى عام ١٨٩٥ فسميت : روديسيا الجنوبية وكانت تتكون من ماشونالاند وماتابيلى لاند وتقعان جنوب نهر الزمبيزى ، أما المنطقة شمال الزمبيزى فقد سميت روديسيا الشمالية .

كان رودس يهدف إلى أن تكون روديسيا متمتعة بالحكم الذاتى من خلال كونها إحدى ولايات جنوب أفريقيا ، لكن الأمور لم تجر على هواه ، فقد حكمت روديسيا الجنوبية فى المرحلة الأولى بواسطة شركة

جنوب أفريقيا ورئيسها يعرف باسم مدير (Administrator) ولها مجلس تشريعي أصبح بحلول عام ١٩١٤ يتكون من أغلبية منتخبة (١).
وفى هذا العام انتهى عقد الشركة الذى كان ممنوحاً لها عام ١٨٨٩ لمدة ٢٥ عاماً وخير المستوطنون بين تجديد عقد الشركة أو الانضمام إلى جنوب أفريقيا كما كان رودس يريد . ورغم ارتياحهم لحكم الشركة إلا أن المستوطنين البريطانيين انزعجوا من وصول البوير للحكم فى اتحاد جنوب أفريقيا فاختاروا تجديد عقد الشركة عشر سنوات أخرى (٢) .

وفى خلال هذه الفترة طرحت عدة آراء حول المستقبل على النحو التالى :

١ ـ إقتراح مدير الشركة بأن تتحد روديسيا الشمالية مع روديسيا الجنوبية ، لكن المستوطنين رفضوا الاقتراح كلية لاعتقادهم أن الشمال متخلف كثيراً وقد يعرقل تطورهم .

٢ ـ أن تتحد روديسيا الجنوبية مع اتحاد جنوب أفريقيا كولاية أخرى وقد شجع الجنرال سمطس (Smuts) الفكرة وقدم الكثير من المغريات .

٣ ـ أن تصبح روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية ذات حكومة مسئولة .

وفى عام ١٩٢٢ اختار المستوطنون من خلال الانتخابات أن تكون روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية متمتعة بالحكم الذاتى وبذلك انتهى حكم شركة جنوب افريقيا رغم احتفاظه ببعض الحقوق المتعلقة بالتعدين والسكك الحديدية :

كانت الدول الأوروبية قد عقدت فى عام ١٨٩٠ ـ ١٨٩١ عدة اتفاقيات فيما بينها لتسوية خلافاتها حول المنطقة منها اتفاقية بين بريطانيا

(1) Hanna, A.J. : The Stor of the Rhodesias and Nyasaland, PP. 89, 90.

(2) Kingsworth, G.W. : Op. Cit., P. 124.

والبرتغال تأكد فيها حق بريطانيا فى ماشونالاند ونياسالاند ، ثم الاتفاقية بين بريطانيا و لماتا عام ١٨٩١ ، طبقتضاها أصبحت المنطقة غرب نياسالاند التى كانت تسمى روديسيا الشمالية تخضع لحكم جنوب أفريقيا البريطانية ، وكانت المنطقة الواقعة شمال الزمبيزى تضم ثلاثة أجزاء : الأول محمية باروتسيلاند (Barotseand) فى الغرب التى لجأ زعيمها إلى بريطانيا لحمايته من الماتابيلى ، أما الجزءان الآخران فقد اتحدا عام ١٩١١ تحت اسم روديسيا الشمالية والتى ظلت حتى عام ١٩٢٤ خاضعة لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية ومنحت دستوراً نص على وجود حاكم ومجلس تشريعى وآخر تنفيذى .

أما نياسالاند فقد سوى النزاع حولها بين بريطانيا والبرتغال بمقتضى اتفاقية ١٨٩١ كما ذكرنا وأعلنت محمية وسط أفريقيا البريطانية والتى سميت فى عام ١٩٠٧ باسم نياسالاند ، وحصلت على دستور جديد ينص على وجود حاكم ومجلس تشريعى ومجلس تنفيذى وكانت العضوية فيه تزداد من عام إلى آخر ، وطبق نظام المجالس الإقليمية فى معظم قاليم نياسالاند .

ظهرت فكرة توحيد روديسيا الشمالية والجنوبية فى عام ١٩١٥ والتى رددها مديرو شركة جنوب أفريقيا البريطانية بهدف تقليل النفقات الإدارية لكن المستوطنين فى روديسيا الجنوبية عارضوا خوفاً من تخلف الشمال كما ذكرنا فضلا عن زيادة النسبة العددية للأفريقيين فى حالة الانضمام ولم تستطع الشركة الحصول على موافقة بريطانيا على اقتراحها نظراً لمعارضة المستوطنين (١) .

ورغم أن بريطانيا كانت تأخذ مصالح المستوطنين فى الاعتبار ، إلا أن المستوطنين اعتبروا الاتحاد عملية غزو من جانب بريطانيا موجهة ضد سيطرة الأوروبيين ، أما الفريق الثانى فقد صدم لمجرد سماع فكرة وجود ممثلين أفريقيين فى الجمعية التشريعية الفيدرالية يجلسون بجوار البيض ،

(1) Hanna, A.J. : Op. Cit., P. 243.

أما الفريق الثالث فقد رأوا فى الاتحاد خطوة نحو الابتعاد من جنوب أفريقيا (١) .

بعد اكتشاف النحاس فى رودبسيا الشمالية تغير مسلك الأوروبيين تجاه الأفريقيين وزاد عدد المستوطنين فيها وبالتالى زاد نفوذهم لدى الحكومة البريطانية خاصة بعد انتهاء عقد شركة جنوب افريقيا عام ١٩٢٤ وانتقال السلطة إلى الحكومة البريطانية ، وأدت الزيادة المستمرة فى أعداد الأوروبيين فى روديسيا الشمالية إلى أن يحاولوا الوصول إلى نفس القدر من السلطة الذى وصلوا إليه فى رودسيا الجنوبية .

وفضلا عن اكتشاف النحاس فقد ظهر عامل آخر أثر فى اختيارات المستوطنين البريطانيين ، وهو وصول الجنرال هرتزوج (Hertzog) أحد زعماء البوير إلى السلطة فى جنوب فريقيا فى انتخابات عام ١٩٢٤ ، ونظراً للعداء التقليدى من جانب البريطانيين للبوير ، عاد الاهتمام مرة أخرى بموضوع الاتحاد مع روديسيا الشمالية ، ولكن ظهرت لبعض الوقت آراء تقول بأن روديسيا الشمالية ربما تكون أقرب إلى نياسالاند وشرق أفريقيا البريطانية (كينيا ، أوغنده ، تنجانيقا) منها إلى روديسيا الجنوبية التى تتمتع بالحكم الذاتى .

منذ ذلك الحين بدأت بريطانيا تتحرك لوضع سياسات لحكم هذه المناطق ودراسة الأفكار الاتحادية بين الأقاليم الخاضعة لها فى وسط أفريقيا وشرقها ، وعلى ذلك مرت السياسات البريطانية فى منطقة وسط أفريقيا بثلاث مراحل زمنية بدأت منذ عام ١٩٢٤ ونتوقف عند عام ١٩٥٣ .

المرحلة الاولى : ١٩٢٤ ـ ١٩٣٥

تأكيداً من الحكومة البريطانية للاستجابة لمطالب المستوطنين البريطانيين قامت بإرسال لجنتين لدراسة الأفكار الاتحادية التى تتردد فى أوساط هؤلاء المستوطنين ، كانت اللجنة الأولى لجنة برلمانية فى عام ١٩٢٤ تبعتها لجنة

(1) Hatch, Joh : Africa Today and Tomorrow P. 153.

أخرى عينها المستر أمبرى وزير الدولة للمستعمرات برئاسة هيلتون يونج (Hilton Young) عام ١٩٢٧ لبحث نوع الارتباط المقترح بين الأقاليم الخمسة : روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية وأقاليم شرق أفريقيا البريطانية الثلاثة كينيا و وغندة وتنجانيقا (١) .

كان رد الفعل بين المستوطنين فى روديسيا الشمالية حينذاك هو أنهم يفضلون مستوطنى روديسيا الجنوبية ، وعليه قام اثنان من ممثليهم بالاتصال بحكومة روديسيا الجنوبية لمناقشة الشروط فى حالة الاتحاد بينهما ، وكان الهدف الحقيقى لمستوطنى روديسيا الشمالية فى الواقع هو الاستقلال عن وزارة المستعمرات ، أظهرت حكومة روديسيا الجنوبية استجابة واضحة وعرضت منحهم تمثيلا وزارياً وتنازلات مادية أخرى . كانت روديسيا الجنوبية من جهتها تعتقد أن الثمن الذى تدفعه للاتحاد معقول وأفضل من أن تترك روديسيا الشمالية لتتحد مع قاليم أخرى فى الشمال ، وانتهى المستر يونج إلى أن معظم المستوطنين فى روديسيا الشمالية يرغبون فى الانضمام إلى روديسيا الجنوبية .

أيد هذه النتيجة المستر موفات (Moffat) رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إستناداً إلى وجه الشبه بين الإقليمين من حيث المثل والمشاعر الخاصة بالمستوطنين ، وكان يرى أن ضم الإقليمين سيمكن الاتحاد من مواجهة أية تغييرات فى الأقاليم المجاورة ، أما بخصوص المشكلة العنصرية فكان رأيه أنه يمكن معالجتها بالعمل الموحد من جانب الجاليات البريطانية فى كل من وسط أفريقيا وجنوب أفريقيا ، كما كان يرى أن الاتحاد يستطيع أن يخطو بالنواحى الإدارية والاقتصادية خطوات واسعة نحو الكمال ويخلق دولة أكبر قوة ونفوذاً ، مادياً ومعنوياً فى أفريقيا الجنوبية كلها . لذلك اقترحت روديسيا الجنوبية على اللجنة الضم مع التمثيل فى البرلمان . والملاحظ أن هذه الترتيبات لم يكن للمصالح الأفريقية فيها أى مكان

(1) Hanna, A.J. : Op. Cit., P. 244.

أو اعتبار ، وفى عام ١٩٢٨ بدا أن الضم يخدم كثيراً من المصالح الاقتصادية والعنصرية والسياسية فى الإقليمين ولكن كان من بين مساوئه بالنسبة للبيض فى روديسيا الجنوبية إلغاء احتكارهم لبعض المهن حيث أنها مفتوحة مام الأفريقيين فى روديسيا الشمالية .

أما السير هيلتون يونج نفسه فقد كانت آراؤه مخالفة لبقية أعضاء اللجنة ، إذ أنه كان يؤيد فكرة تقسيم روديسيا الشمالية فيضم أغنى جزء فيها إلى روديسيا الجنوبية ويضم الباقى — بما فى ذلك نياسالاند — فى اتحاد عام ، أما باقى أعضاء اللجنة فكانوا يمقتون سياسة روديسيا الجنوبية وأيدوا الوضع السائد وبدأ الأوروبيون فى روديسيا الشمالية الحديث مرة أخرى عن الإستقلال .

أصدر لورد باسفيلد (Passfield) فى عام ١٩٣٠ مذكرة أوضح فيها سياسة الوصاية (Trusteeship) وتقضى باحتفاظ الحكومة البريطانية بحق الإشراف النهائى .

تأثر المستوطنون فى روديسيا الشمالية لهذه المذكرة ، وقامت ضجة من أجل الانضمام إلى روديسيا الجنوبية وهددوا بالاستمرار فى الطريق الذى يريدونه رغم العقبات وأن يلتمسوا العطف الذى ينشدونه من المستعمرات المجاورة التى تتمتع بمؤسسات أكبر إستقلالا ، لكن اللورد باسفيلد — جريا على سياسة بريطانيا فى تقديم مصلحتها الخاصة إذا تعارضت مع مصلحة المستوطنين — أوضح لهم أن أراءهم لا تتفق مع سياسة الحكومة البريطانية وأنه لا يستطيع أن ينحرف عن سياسة حكومته .

كانت هذه السياسة من جانب الحكومة البريطانية لطمة كبيرة لثقة المستوطنين فى هذه الحكومة وأصبحوا مقتنعين بأن أملهم الوحيد يتمثل فى تضامنهم والتخلص من السيطرة البريطانية (١) .

---

(1) Ayandele and Others : The Growth of African Civilisation, Vol. 2, P. 289.

وعندما وصلت مذكرة لورد باسفيلد إلى السير جيمس ماكسويل (James Maxwell) حاكم روديسيا الشمالية ، أكد للمستوطنين أن المذكرة لن تغير شيئاً من سياسته ، وبالمثل أكد لهم هيوبرت يونج (Hubert Young) الحاكم التالى له أن مصالح البيض لا يمكن أن تجيء بعد مصالح الوطنين الأفريقيين – ولكن بمضى السنين صار هناك اقتناع لدى مستوطنى روديسيا الشمالية بفكرة الاندماج التى أشارت إليها مذكرة باسفيلد خاصة بعد الركود الذى أصاب أسواق النحاس فى العالم حتى اضطر كثيرون من المستوطنين إلى الهجرة من روديسيا الشمالية.

المرحلة الثانية : ١٩٣٦ – ١٩٥٠ :

تعهد ممثلو المستوطنين فى المجلس التشريعى فى يناير ١٩٣٦ بتأييد فكرة الإندماج واجتمعوا بصفة غير رسمية بممثلى الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية عند شلالات فيكتوريا لبحث الموضوع . وكان من المتوقع الوصول إلى اتفاق لولا معارضة حزب العمال فى روديسيا الجنوبية الذى اشترط أن تطلق الحرية كاملة للحكومة المشتركة للتصرف فى السياسة الخاصة بالوطنيين الأفريقيين كيفما تشاء ، لكن الحكومة البريطانية رفضت الاقتراح .

وبعد عامين من مؤتمر شلالات فيكتوريا عينت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة لورد بلديسلو Bledisloe بناء على إلحاح مستر هجنز (Huggens) رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وأصدرت اللجنة تقريراً فى عام ١٩٣٩ أوصت فيه بقبول سياسة الإندماج من حيث المبدأ بالنظر إلى ما لاحظته اللجنة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الأقاليم الثلاثة ولكن ليس قبولا فورياً وذلك بسبب اختلاف سياسة الروديسيتين إزاء الوطنيين الأفريقيين . كما أوصت اللجنة بإيجاد أقصى قدر من التنسيق بين الإدارات الحكومية فى هذه الأقاليم وعمل مسح لاحتياجات المنطقة ووضع الخطط لتحقيقها فى المستقبل .

---

(1) H.M's Stationary Office: Report of the Advisory Commission, P. 12.

وفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم تترك فكرة الوحدة لتموت ، وأنشئ مجلس التعاون بين الأقاليم الثلاثة تنفيذاً لمقترحات لجنة بلديسلو سمى مجلس أفريقيا الوسطى (Central African Council) ، الذى قام بالفعل بتنفيذ بعض المشروعات المشتركة بعد انتهاء الحرب مثل الخطوط الجوية لوسط أفريقيا (Central African Airways) وقالت الحكومة البريطانية أن هذا المجلس ليس بديلا لفكرة الاندماج .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدات ملامح التغيير فى المنطقة خاصة بالنسبة للوطنيين الأفريقيين ، وذلك نتيجة مشاركتهم مع الجيوش البريطانية واحتكاكهم بالشعوب الأخرى فى مسارح الحرب ، ثم ظهور مدن جديدة فى منطقة حزام النحاس فى روديسيا الشمالية كانت مراكز لإثارة الوعى القومى الأفريقى . ازدادت مخاوف المستوطنين من حكومة العمال البريطانية التى وعدت الأفريقيين بمنحهم الحكم الذاتى مما جعل المستوطنين يكثفون نشاطهم بزعامة السير روى ولنسكى (Ro Welensky) من أجل الاتحاد مع روديسيا الجنوبية .

من جهة أخرى تشجع المستوطنون فى روديسيا الجنوبية للاستجابة لدعوة ولنسكى وذلك على أثر انتصار البوير فى انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ فتوقفوا عن أى تفكير فى الاتحاد مع جنوب أفريقيا .

عاود المستوطنون جهودهم السابقة فعادوا للاجتماع مرة أخرى عند شلالات فيكتوريا فى فبراير ١٩٤٩ بحضور المستر هجنز وسير روى ولنسكى لوضع مشروع اتحاد فيدرالى ودعى لهذا المؤتمر ممثلون عن المستوطنين فى الأقاليم الثلاثة ولم يدع له ى من الوطنيين الأفريقيين . وقد فشل هذا المؤتمر لاختلاف الآراء لأن البعض أراد أن يكون المؤتمر فى أضيق الحدود ورفض هجنز بحث فكرة تمثيل الأفريقيين فى البرلمان ، أما الوطنيون الأفريقيون

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 10.

فكان رأيهم أن الضم أو الاتحاد لا يعنى إلا استبدال إشراف وزارة المستعمرات بإشراف المستوطنين .

كانت حكومة روديسيا الجنوبية تهدف إلى القضاء على مجلس وسط أفريقيا لتوجيه اهتمام الحكومة البريطانية نحو الاتحاد الفيدرالى ، فأعلنت روديسيا الجنوبية عزمها على ترك المجلس فى خلال إثنى عشر شهراً بحجة عدم تعاونه معها فى الشئون التنفيذية ، وقام هجنز بزيارة لندن حيث طالب هناك بعقد مؤتمر من ممثلين رسميين من الأقاليم الثلاثة ووزارتى المستعمرات والكومنولث البريطانيين لبحث المسائل الواقعية المترتبة على الاتحاد الفيدرالى ، فوافق المستر جيمس جريفث (James Griffith) وزير المستعمرات البريطانى .

المرحلة الثالثة : ١٩٥١ — ١٩٥٣ :

وهى المرحلة التى اتخذت فيها الخطوات التنفيذية لقيام الاتحاد ، عقد لهذا الغرض مؤتمر فى لندن فى يناير ١٩٥١ هو مؤتمر الرسميين Officials Conference حضره كبار الرسميين من حكومتى روديسيا الشمالية وسط أفريقيا ورأسه المستر باكستر Baxter الوكيل المساعد لوزارة شئون الكمنولث .

كانت ورقة العمل الرئيسية للمؤتمر هى استعراض مقارن للسياسات الخاصة بالوطنيين الأفريقيين فوضحت الخلافات الدستورية بينها ، فبينما كانت الحكومة البريطانية تريد إعطاء الأفريقيين نصيباً فى الحكومة المركزية كانت سياسة روديسيا الجنوبية تتلخص فى الحيلولة دون التقدم السياسى حتى فى حالة الحكم الذاتى . لهذا أعلن الرسميون أنهم إنما يبحثون فى أوجه التشابه لا الإختلاف وأن الهدف النهائى للأقاليم الثلاث هو التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للأفريقيين بالاشتراك مع الأوروبيين ، وإنقاذ وسط أفريقيا من الوقوع تحت تأثير سياسة التميز العنصرى التى تنتهجها جنوب أفريقيا ، وأوصى المؤتمر بإنشاء اتحاد فيدرالى ووضع الخطوط العريضة لهذا المشروع .

قام المستر جريفث وزير المستعمرات والمستر جوردون ووكر وزير الكمنولث بزيارة لوسط فريقيا فى سبتمبر ١٩٥١ وتبين لهما معارضة الأفريقيين لمشروع الاتحاد . وضعت الترتيبات لعقد مؤتمر عند شلالات فيكتوريا ضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة روعى فيه حضور ممثلين عن الأفريقيين لأول مرة ، ونظراً لشدة معارضة الأفريقيين حاول هجنز تأجيل المؤتمر لكن جريفث رفض على أساس أن موافقةا لأفريقيين على المشروع الاتحاى ضرورية لقيامة ، كما رفض الوريران البريطانيان اقتراحاً آخر بأن يضع ممثلو روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية اجراءات لارتباط أوثق بينهما بعد رفض نياسالاند للمشروع كلية .

بعد مجئ حكومة المحافظين فى بريطانيا أعلن المستر ليتلتون Lyttelton وزير المستعمرات الجديد أن الحكومة البريطانية تشعر بالحاجة الشديدة إلى مسألة الاتحاد الفيدرالى وأنها ستعقد مؤتمراً فى يوليو ١٩٥٢ لهذا الغرض وذلك رغم معارضة الأفريقيين . وكان هجنز قد قام بزيارة للندن فى يناير ١٩٥٢ مع حاكمى روديسيا الشمالية ونياسالاند لإجراء محادثات خاصة مع الوزراء البريطانيين للإسراع بتطبيق مشروع الاتحاد قبل أن يثير الأفريقيون والنقاد فى بريطانيا معارضة للمشروع ، واستجابت الحكومة البريطانية لذلك بالفعل حتى أنها رفضت أن تتعهد أمام البرلمان بعدم فرض المشروع رغم معارضة الأفريقيين .

وفى أبريل ١٩٥٢ رشحت حكومات الأقاليم الثلاثة بعض الأفريقيين لحضور مؤتمر لانكاستر هاوس لكن هؤلاء المندوبين قاطعوا المؤتمر بعد اجراء مشاورات مع وزارة المستعمرات بسبب عدم السماح لهم بالاطلاع على جدول أعمال المؤتمر ، لذلك آثروا مقاطعته لأنه لن يستمع إلى معارضتهم كما أن حضورهم كان سيعنى موافقتهم ضمنياً على المشروع النهائى .

كان تقرير المؤتمر قد اتخذ شكل مسودة لمشروع الاتحاد الفيدرالى ، وبمجرد نشره كان محل أخذ ورد لمدة عام تقريباً ، وظهر أنه يمثل صفقة بين

الحكومة البريطانية وحكومة روديسيا الجنوبية وضعت سراً بين الطرفين اللذين كانا يخشيان ما قد تحدثه هذه الصفقة من نقد وعدم موافقة . وكان رد هجنز أن المشروع المعروض يعتبر أفضل ما يمكن الحصول عليه وأن التعديلات التى أدخلت عليه أزالت جميع نقاط الاعتراض عليه .

كان آخر المؤتمرات لبحث المشروع مؤتمر كارلتون هاوس الذى عقد فى يناير ١٩٥٣ وحضره خمسون مندوباً ، وكان الاجتماع سرياً ، وقد أدخلت على المشروع عدة تغييرات أهمها .

١ — أن مكتب الشئون الأفريقية يشكل لجنة دائمة فى البرلمان الفيديرالى من ثلاثة ممثلين للمصالح الأفريقية عن الأقاليم الثلاثة وواحد من الأفريقيين من كل إقليم ؛ ويعين الحاكم العام واحداً من هؤلاء الستة ليكون رئيساً للجنة .

٢ — نقل جميع الاختصاصات إلى الحكومة الفيديرالية ويصبح لها الحق المطلق فى تكوين قوة بوليس فيديرالى منفصل لاستخدامه فى أى اقليم بعد موافقة الحاكم .

٣ — عدم جواز إدخال تعديلات على توزيع السلطات قبل مضى عشر سنوات ما لم توافق المجالس التشريعية الثلاثة .

٤ — يعقد مؤتمر من الحكومات الفيديرالية والإقليمية لوضع الدستور الفيديرالى بعد مضى سبع سنوات من تنفيذ المشروع على الأقل أو عشر سنوات على الأكثر .

٥ — حرص المشروع على أمن جميع سكان الأقاليم الثلاثة وتقدمهم ورخائهم ، والسير قدما نحو الحصول على عضوية الكمنولث (١) .

وافق مجلس العموم البريطانى على المشروع فى مارس ١٩٥٣ وصوت حزبا العمال والأحرار ضده ، عرض المشروع بعد ذلك للاستفتاء فى أبريل ١٩٥٣ ، وعارضه الأعضاء الأفريقيون فى المجالس التشريعية ، وأصبح

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 38.

المشروع الفيدرالى هو دستور الاتحاد الذى أصبح نافذ المفعول فى سبتمبر ١٩٥٣ واعتبر عضواً فى الكمنولث ولكن ليست له حقوق الدومنيون (١) .

أهداف السياسة البريطانية من إقامة الاتحاد :

يتضح من العرض السابق أنه فيما يتعلق بالسياسة البريطانية فقد حدث تحول من المعارضة لقيام الاتحاد إلى موافقة ، وتعرضنا إجمالا لمظاهر تلك المعارضة منها معارضة دوق ديفونشاير ثم معارضة لجنة هيلتون يونج فلجنة لورد باسفيلد . ومنذ البداية نتج عن موضوع الاتحاد خلافات حزبية فى بريطانيا ، ولكن بعد تولى حكومة المحافظين الحكم فى بريطانيا عام ١٩٥١ توصلت إلى اتفاق بشأن قيام الاتحاد (٢) ، رغم معارضة الأفريقيين وهو ما كانت بريطانيا تراعيه فى المراحل السابقة من التفاوض ، ويرجع هذا التحول من المعارضة إلى التأييد لقيام الاتحاد من جانب بريطانيا إلى العوامل التالية :

١ ــ **العوامل الاقتصادية :** إذ أنه ليس هناك اختلاف بين مؤيدى الاتحاد ومعارضيه على قيمته من الناحية الاقتصادية ، فمن الواضح أنه يؤدى إلى التكامل الاقتصادى بين الأقاليم الثلاثة ، حيث يتوفر فى روديسيا الجنوبية التعدين والتبغ والصناعات الثانوية ، وفى روديسيا الشمالية النحاس وبعض التبغ والذرة ، وفى نياسالاند الأيدى العاملة للمناجم والمزارع والصناعات المختلفة خاصة فى روديسيا الجنوبية(٣) . وهذا التكامل يؤدى بالتالى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة فى ظل دستور الاتحاد الذى كفل استمرار السلطة فى أيدى الأوروبيين الذين يتمتعون بخبرات واسعة فى الشئون المصرفية والاقتصادية بصفة عامة .

٢ ــ **العوامل السياسية :** تأثرت بريطانيا بالتقرير الذى وضعه لورد هيلى (Hailey) عن الإدارة الوطنية والتطور السياسى بعد رحلته فى أفريقيا من

(1) HM's Stationary Office : Op. Cit., P. 15.

(2) Shepherd, D.S. : The Politics of African Nationalism, P. 137.

(3) Currie, D.P. : Federalism in the New Nations of Africa, P. 7.

أنه من الآمن لبريطانيا سياسيا واقتصاديا تجميع مستعمراتها فى تجمع أكبر . ظهر هذا الاتجاه بصفة عامة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية وعبروا عنه بعبارة إعادة التجميع (Re-grouping) (١) . كما كانت بريطانيا ترى فى قيام الاتحاد الخاضع لنفوذها تدعيما الكمنولث البريطانى . كما كان مقصوداً به من جهة أخرى تدعيم نفوذ وسيطرة البيض فى مواجهة القومية السوداء(٢) .

٣ ــ الخوف من جنوب أفريقيا التى يسيطر عليها البوير بسياساتهم العنصرية التى كان يعارضها البريطانيون ذوو الأفكار الليبرالية مثل جيمس جريفث الذين كانوا يعتقدون أن روديسيا الجنوبية عليها أن ترتبط بجارتيها الشماليتين و أن تنضم إلى جنوب أفريقيا فتطبق فيها السياسات العنصرية .

٤ ــ ضمان قيام العلاقات العنصرية على أسس ليبرالية ، إذ كانت بريطانيا تطمع فى أن يؤدى استمرار سيطرة البيض التى ضمنتها بريطانيا من خلال نصوص دستور الاتحاد إلى أن تغرى المستوطنين باتباع سياسات اجتماعية ليبرالية ، أما المستوطنون فقد اعتبروا الاتحاد صفقة يتم بمقتضاها نقل السلطة إلى المستوطنين فى مقابل استمرار وزارة المستعمرات ، فى « حماية » مصالح الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند وتنمية عملية المشاركة فى الاتحاد كله .

٥ ــ تدعيم تجربة المشاركة (Partnership) ، وعلى هذا الأساس تقبل الكثيرون فى بريطانيا فكرة الاتحاد وليس كإجراء لضمان سيطرة البيض .

وبالرغم من أن الاتحاد وجد مؤيدين له فى بريطانيا فقد وجد أيضاً من يعارضونه فى أوساط أعضاء البرلمان البريطانى ورجال الكنيسة ورجال الجامعات وغيرهم من المعنيين بمستقبل الأقاليم البريطانية فى أفريقيا ، وكان اعتراضهم مبنياً على الأسس التالية :

---

(١) الجمل ، شوقى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ٦٠٩ .
(2) Currie, D.P. : Op. Cit., . 8.

١ — الاعتراض على تخلى بريطانيا عن مسئولياتها ونقلها إلى حكومة محلية مسئولة أمام الجالية الأوروبية ، وأن أية ضمانات لا جدوى منها فى مواجهة حكومة فيدرالية يسيطر عليها البيض بينما لا يملك الأفريقيون أية سلطة لإجبارها على احترام هذه الضمانات إذ أن بريطانيا نفسها لن تمارس عليها من الخارج سلطة الإجبار . كما أن التعديلات التى أدخلتها حكومة المحافظين على خطة حكومة العمال فى هذا الشأن جعلت الأفريقيين تحت رحمة المستوطنين وهذا معناه تخلى بريطانيا عن مسئولياتها لوزراء المحميتين .

٢ — الشكوك حول مبدأ المشاركة ، إذ شعر الكثيرون من البريطانيين بأنه لا يمكنهم أن يثقوا فى أن نقل مسئولية بريطانيا عن روديسيا الشمالية ونياسالاند سيكون موضع احترام المستوطنين ، ولهذا سحب حزب العمال بزعامة المستر تالى (Attlee) تأييده السابق لقيام الاتحاد لعدم وجود دليل مقنع على أن المستوطنين سيحترمون مبدأ المشاركة .

٣ — عدم ضمان مستقبل الحقوق السياسية للأفريقيين ، لأن الحكومة والبرلمان اللذين يسيطر عليهما الأوروبيون قد يستخدمان لتعميق امتيازات البيض بدلاً من العمل على نقل نصيب من المشاركة السياسية فى السلطة للأفريقيين ، وذهب البعض إلى حد المطالبة بأن يوضع فى الاعتبار أن تكون الأغلبية للأفريقيين فى المستقبل القريب .

٤ — الرغبة فى عدم الصدام مع المعارضة الأفريقية رغم أنها قد تكون غير منطقية فى بعض الأحيان من وجهة النظر البريطانية ، وكانت آراء هؤلاء البريطانيين مبنية على أساس : الحكم بالاتفاق ، كراهية القسر ، قبول حق أى اقليم مستعمر فى أن يشارك فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى مستقبله .

موقف الوطنيين الأفريقيين من السياسة البريطانية :

كانت معارضة الأفريقيين للسياسة البريطانية الخاصة بإقامة اتحاد فى وسط أفريقيا منصبة بصفة أساسية على إهمال تمثيلهم فى أجهزة الاتحاد بالدرجة التى

تتناسب مع أغلبيتهم العددية ، فقاطعوا مؤتمر لانكاستر هاوس الذى عقد فى لندن فى أبريل ١٩٥٢ .

اعتبر الأفريقيون هذا الاتحاد بديلا لفكرة الاندماج (Amalgamation) بعد فشلها ، إذ كانت حكومة روديسيا الجنوبية ترغب منذ أمد بعيد فى إنهاء حماية بريطانيا على روديسيا الشمالية وضمها إلى روديسيا الجنوبية تحت الحكم الأوروبى مع تمتعها بحقوق الدومنيون (١) .

إن الادعاء بأن الأفريقيين قبلوا الاتحاد فى هدوء قول يجانبه الصواب ، حقيقة أنه لم تقع سوى أحداث بسيطة فى مرتفعات شيرى بنياسالاند وبعض مناطق روديسيا الشمالية ، لكن الحقيقة هى أن الاتحاد فرض على الأفريقيين تحت ضغط قوة أكبر منهم(٢) . وكانت معارضة الأفريقيين للاتحاد — كما قال هارى نكمبيولا (Harry Nkombula) زعيم حزب المؤتمر الأفريقى — على أساس أن المستوطنين فى وسط أفريقيا يهدفون إلى السيطرة الكاملة على الأفريقيين ، « لقد خانتنا الحكومة البريطانية ، وحان الوقت لأن نقول للبيض فى هذا البلد أن فى تأييدهم للاتحاد خطورة لا علينا فحسب بل على وجودهم وسعادتهم فى هذا البلد ، إنه بلدنا » (٣) .

كانت المزايا الاقتصادية للاتحاد تستهدف منفعة الأوروبيين أولا ، ولا يهم أن تعود بالضرر على الأفريقيين كما فى حالة سد كاريبا الذى أدى إلى نقل واحد وخمسين ألف عائلة أفريقية من مناطق سكنها إلى مناطق غير صالحة للزراعة فقاوم الأفريقيون فى البداية وقتل وجرح منهم ثمانية عشر (٤) .

كان من مظاهر المعارضة الأفريقية الشعبية للاتحاد ، ذلك المؤتمر الذى نظمه حزب المؤتمر الوطنى الافريقى (ANC) فى أغسطس عام ١٩٥٢ وحضره

(1) Lessing' Peter : The African Kaleidoscope, P. 268.
(2) Legum, Colin : Must we lose Afri ca ? P. 186.
(3) Davis, J.A. : Southern Africa in Transition, P. 109.
(4) Democratic Voice International, PP. 6-7.

كبار الزعماء القبليين وزعماء نقابات العمال وغيرهم من الشخصيات الأفريقية الهامة ، وقد تمثلت أهمية ذلك المؤتمر فى أنه جمع الفئات الثلاث ذات التأثير فى الحقل السياسى الأفريقى وهم الزعماء القبليون والعمال والطبقة المتعلمة ، وهى ظاهرة هامة إذ أن نشاط حزب المؤتمر حتى ذلك الحين كان مقصورا على المتعلمين من سكان المدن . ومنذ مؤتمر لوساكا أخذ الزعماء القبليون يعبرون عن معارضتهم الصريحة للاتحاد وذهب بعضهم الى حد التوجه إلى لندن فى الوفود التى كانت تذهب إليها للتعبير عن الاحتجاج على أقامة الاتحاد (١) .

أبدى هؤلاء الزعماء — وبالتالى سكان القرى التابعون لهم — مخاوفهم ازاء مستقبل الأراضى فى ظل الاتحاد ، والمعروف أنه طبقاً للعادات الاجتماعية الأفريقية فان استخدام الأراضى والمراعى يجرى على المشاع بينهم والأرض غير قابلة للبيع أو الشراء ، وكانت هذه المخاوف لها أسس من تجارب سابقة خاصة فى روديسيا الجنوبية حيث كان الأفريقيون يطردون منها لتخصص للأوروبيين ، ومن ثم كان أعتراض الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند مبنيا على أساس هذه التجربة ولاعتقادهم أن الأوروبيين يستطيعون أن ينزعوا ما يشاءون من الأراضى إذا رأوا فى ذلك مصلحة لهم . وقد سبق لهم بالفعل أن طردوا قبائل لمبا (Lemba) من مناطق زراعتهم عند اكتشاف خام النحاس فى منطقة حزام النحاس بالإضافة إلى طرد القبائل حول سد كاريبا كما ذكرنا .

من جهة أخرى كان الأفريقيون فى روديسيا الشمالية ونياسالاند يخشون أن يتسلط الأوروبيين فى روديسيا الجنوبية على الحكومة الاتحادية خاصة إذا كانت العاصمة فى سالسبورى ، بالإضافة إلى نقل ممارستهم للتفرقة العنصرية التى يطبقونها هناك على الأفريقيين .

---

(1) Leys, Colin : Op. Cit., P. 143

كان أول من أشار إلى معارضة الأفريقيين للاتحاد أو الاندماج لجنة بلديسلو فى تقريرها عام ١٩٣٩ الذى قالت فيه أن معلومات الأفريقيين خاصة من نياسالاند الذين عملوا فى كل من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا أقنعتهم بأن التفرقة العنصرية التى تطبق فى هذين البلدين تسير على نمط واحد ، والاختلاف بينهما هو اختلاف فى تفصيلات تطبيقها فقط .

وقد أشارو بصفة خاصة إلى ممارسة التفرقة فى شكل قوانين تصاريح المرور (Pass Laws) وقانون توزيع الأراضى (Land Apportionment Act) فى روديسيا الجنوبية ، ويقضى قانون تصاريح المرور بأنه يتعين على الأفريقيين حمل هذه التصاريح عند زيارتهم للمدن أو عند السير ليلا ، أما قانون توزيع الأراضى فقد قضى بتخصيص ثمانية وأربعين مليونا من الأفدنة على الأوروبيين وحرم على الأفريقيين امتلاك أية أراضى فى المدن الكبيرة(١) .

كما خشى الأفريقيون أن تضيع منهم فرصة الحصول على الاستقلال من بريطانيا لأن أقامة الاتحاد ستعنى — فى تقدير الأفريقيين — نقل السلطة إلى المستطونين الأوروبيين . وبالتالى لن تكون هناك فرص للاستقلال وإذا حدث فهو استقلال للأوروبيين عن بريطانيا .

وقد عبر عن هذه المخاوف أثنان من الزعماء الأفريقين هما الدكتور هاستنجز باندا (Hastings Banda) زعيم نياسالاند ، وهارى نكبيولا فى المذكرة التى قدماها رداً على خطة موتمر الرسميين فى عام ١٩٥١ ، وقد عبرا فيها عن اعتقادهما بأن أقامة الاتحاد لن تكون فى مصلحة الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند للأسباب التالية : (٢) .

١ — أنه سيحرم الأفريقيين من الروابط السياسية والثقافية المباشرة مع المملكة المتحدة ، وسيكون معناه توقف سياسة « رعاية » الأفريقيين التى تقوم بها حكومة المملكة المتحدة حالياً فى الاقليمين .

---

(1) Pike, J.G. : Op. Cit., PP. 111, 112.

(2) Pike, J.G. : Op. Cit.,P. 114.

٢ ــ أنه سيعنى سيطرة روديسيا الجنوبية بدلا من « رعاية المملكة المتحدة » إذ أن سياسة الاقلية الأوروبية الكبيرة فيها تجاه الوطنيين سوف تمتد إلى الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، كما ستمتد معها سياسة التمييز العنصرى .

٣ ــ أن الاتحاد وجه آخر لسياسة الاندماج ، وقد لجأ رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إلى فكرة الاتحاد بعد فشل فكرة الاندماج التى لم يقبلها الافريقيون ولم تصادق عليها حكومة المملكة المتحدة .

٤ ــ أنه سيمكن المستوطنين فى روديسيا الجنوبية من الوصول بالاتحاد إلى مرحلة الدومنيون الذى يعنى اطلاق حريتهم فى التعامل مع الوطنيين الأفريقيين فى الاتحاد على النحو الذى يعامل به المستوطنون الأفريقيين فى جنوب أفريقيا بعد وصولها لمرحلة الدومنيون .

أثر فشل حملة حزب المؤتمر (ANC) ضد محاولة فرض فصل على معنويات الأفريقيين لعدة سنوات وأصابهم الوهن والتفكك ، وفصل الكثيرون من الأفريقيين من أعمالهم وبدأت الشكاوى تنهال على الحزب ، لكن لم يجد هارى نكمبيولا ما يفعله لهم إلا أن ينصح هؤلاء التعساء بالعودة إلى قراهم للعمل بالزراعة .

أخذ نكمبيولا يبحث عن مخرج من هذه الورطة فلم يجد من طريق أمامه سوى الدعوة إلى التجزئة (Partition) قبل أعلان الاتحاد ، أى أن يكافح كل أقليم على حدة لتحقيق مايريد ، لكن الزعماء الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية هاجموا الفكرة رغم أنها وجدت ترحيبها من الوطنيين فى لوساكا . ومنذ ذلك الحين أخذ حزب المؤتمر يتجه إلى معالجة الشئون المحلية تعويضاً له عن خيبة الأمل التى منى بها . ومع ذلك لم تتوقف السلطات عن ملاحقة أفراد الحزب وضيقت عليهم فى أعمالهم بعمليات الملاحقة خاصة فى أوساط الرؤساء القبليين مما اضطر بعضهم للانحياز إلى جانب السلطة بل ذهب البعض

لآخر منهم إلى حد تحريم أى نشاط الحزب فى منطقتة خوفا من بطش السلطات وتنكيلها بهم(١) .

ومع ذلك استطاع الوطنيون الأفريقيون أن يعيدوا تنظيم صفوفهم فى روديسيا الشمالية وقاموا باضراب فى أبريل ١٩٥٣ ضد أقامة الاتحاد واشترك فيه ثلاثون ألفا من الوطنيين الأفريقيين .

---

(1).Hall, Richard : Zambia, P. 174.

خاتمـــة :

يتبين من العرض السابق أن بريطانيا مهدت لغزو المنطقة بالأعمال الكشفية الجغرافية التى قام بها لفنجستون بصرف النظر عن الدوافع الشخصية التى كانت تحرك لفنجستون فيما قام به ، لكن الحكومة البريطانية أفادت من جهوده العلمية ومن حماس بعض الاستعماريين البريطانيين من أمثال سيسيل رودس وهارى جونستون .

كانت بريطانيا فى تحركها فى المنطقة تعمل أولا على احباط محاولات القوى الاستعمارية الأوروبية لاحتكارها ، فاصطدمت بالبرتغال التى كانت تريد خطا متصلا لمستعمراتها من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى لأن ذلك يعرقل أحلام الاستعماريين البريطانيين الذين كانوا ينادون بفكرة « من القاهرة إلى الكاب » ، وهو ما حدث تماما عندما اصطدمت مع فرنسا فى فاشودة عندما كانت الأخيرة تريد كذلك مد مستعمراتها من السنغال إلى جيبوتى فى خط متصل .

أما فيما يتعلق بالسياسات المحلية فكانت بريطانيا تعمل على مراعاة مصالح المستوطنين ولكن بشرط عدم تعارض ذلك مع مصالحها الخاصة ، وكانت حكومة العمال مدعمة بأفكار الليبراليين فى بريطانيا تحاول اعطاء دور ما فى شئون المنطقة بصورة متدرجة إلا أن الحكام البريطانيين فى المنطقة والمعينين من قبل الحكومة البريطانية لم يعيروا هذه الأفكار أى اهتمام ، وعندما جاءت حكومة المحافظين إلى الحكم عملت على تغليب مصالح المستوطنين على ما عداها وسارت فى طريق اقامة الاتحاد رغم معارضة الأفريقيين .

كان تأييد الحكومة البريطانية للاتحاد راجعا إلى عوامل كثيرة بخلاف المزايا الاقتصادية ، تأتى فى مقدمة ذلك محاولة ايجاد كيان سياسى تكون الغلبة فيه للمستوطنين البريطانيين حتى لا يرتموا فى أحضان جنوب أفريقية التى تسيطر عليها أعداؤهم البوير كما أن هذا الكيان السياسى سيدعم الكومنولث الذى يدور فى تلك السياسة البريطانية ، وهكذا فرض الاتحاد على الأغلبية الأفريقية رغما عن ارادتها .

المراجــع

أولا : المراجع العربية :

– الجمل ، شوقى : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (القاهرة ، ١٩٧١)

– رياض ، زاهر : كشف أفريقيا (القاهرة ، ١٩٦١) .

ثانياً : المراجع الأجنبيــة :

— Ayandele & Others : The Growth of African Civilisation (Londn, 1971).

— Currie, D.P. : Federalism in the New Nations of Africa (Chicago, 1964).

— Davis, J.A. & Baker, J.K. : Southern Africa in Transition (London, 1966).

— Hall, Richard : Zambia (London, 1966).

— Hallett, Robin : Africa since 1875, Vol. 2 (Lcdon, 1975).

— Hanna, A.J. : The Story of the Rhodesias and Nyasaland (London, 1960).

— Hatch, John : Africa Today & Tomorrow (New York, 1962).

— Her Majesty's Stationary Office : Report of the Advisory Commission on the Review of the Consti tution of Rhodesia and Nyasa-Mand (London, 1960).

— Kingsworth, Q. . : Africa South of the Sahara (London, 1962).

— Legum, Colin : Must We Lose Africa ? (London, 1962).

— Lessing, Peter : The African Keleidoscope (London, 1962).

— Leys, Coli : A New Deal in Central Africa (London, 1960).

— Pike, J.G. : Malawi, A Political & Economic History (London, 1968).

— Shepherd, G.W. : The Politics of African Nationalism (New York, 1962).

ثالثاً : الدوريات :

— National Democratic Party, Southern Rhodesia : Democratic Voice International, February—March 1961 (Cairo).

HISTORICAL DEVELOPMENT OF BRITISH POLICY IN CENTRAL AFRICA

By :

Dr. NASR EL-DIN RASHWAN HASSAN

By "Central Africa" in this papeı, I mean the formerly British Territories of Norther Rhodesia, Southern Rhcdesia and Nyasaland. fIn1924 Britain started its first steps towaıds studying the ideas call ng or unity among these territories, and possibly other territories in East-Africa, as expressed by British settlers.

The opening up and conquest of the area, the different machina tions contrived, and colonialist schcmes meant for these territories by architects of British colonialism, namely Cecil Rhcdes and Jchnstonn anteceded by the geographical discoveries of Livingstone servedd

my estimation, as prelude to the subject.

British attempts to forestall the Portuguese and the Germans can not be understood seperately from British movements elsew here, in Fashuda, to deprive the French of their own schemes.

Deliberations among parties interested in establishing whatever type of relationship to the best installed ideas reivew of the convert and insinuated attitudes of the British and the white settiers, giving a due stress on African nationalist ambitions, resistance and demonstrations staged against what was cooked for them contrary to their free will.

The British were, in fact, very considerate of the will of the settlers, as long as no harm should be inflicted on their own interests.

I concluded by 1953, when the 'Federation of Central Africa" was proclaimed.

نظم الحكم الاستعمارية
فى
غرب أفريقيا
دراسة مقارنة

للدكتور عبد الله عبد الرازق إبراهيم
أستاذ مساعد التاريخ الحديث
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ أصبحت الخريطة السياسية لغرب أفريقيا موزعة على الدول الأوربية ، فلقد حصلت ألمانيا على الكاميرون وتوجو ، واستولت إنجلترا على أربع مناطق هى سيراليون ، وساحل الذهب ، ونيجيريا وجامبيا ، وأما فرنسا فقد استولت على مساحة شاسعة أطلقت عليها أفريقيا الفرنسية الغربية ، وشملت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسى (مالى الآن) والنيجر وداهومى (بنين الآن) وساحل العاج وغينيا وفولتا العليا (١) .

وشملت الامبراطورية الفرنسية حوالى ١,٨٠٠,٠٠٠ ميلا مربعا وهو ما يوازى مساحة فرنسا تسع مرات ، وتلى فرنسا بريطانيا التى استحوذت على مساحة قدرها ٤٨٠,٠٠٠ ميلا مربعاً ، أما ألمانيا فقد امتلكت حوالى ٢٣٣,٠٠٠ ميلا مربعاً منها ٣٣,٠٠٠ ميل مربع فى توجو ، والباقى وقدره ٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع فى الكاميرون بينما انحسر النفوذ البرتغالى فى غرب أفريقيا فى حوالى ١٤,٠٠٠ ميل مربع فى غينيا البرتغالية (٢) .

وأفريقيا الغربية الفرنسية عبارة عن رقعة من الأرض لعلها من أكبر المساحات السياسية فى العالم كله ، تمتد من شواطىء الأطلنطى غرباً إلى

(١) أنشئت فولتا العليا عام ١٩٢٠ وانفصلت فى عام ١٩٣٢ حيث قسمت بين جيرانها من ساحل العاج والنيجر والسودان الفرنسى .

(٢) Fage, J.D. : Historyof West Africa, P. 175.

نهاية الصحراء الكبرى شرقاً ، ومن حدود مراكش شمالا إلى حدود نيجيريا جنوباً ، أى قدر مساحة فرنسا ثمانى مرات ونصف ، ونبلغ نصف مساحة أوربا كلها وثلاثة أخماس مساحة الولايات المتحدة ، وهى تحيط بالمستعمرات البريطانية بساحل الذهب وسيراليون وجامبيا كما تحيط بليبيريا من كل جانب عدا الساحل الجنوبى وبهذا استطاع الفرنسيون أن يجعلوا مستعمرتهم الكبيرة وحدة سياسية واحدة (١) .

وتضم أفريقيا الغربية الفرنسية أعداداً من القبائل تتكلم ١٢٠ لغة مختلفة ، ومن هذه القبائل الولوف والبامبارا والتوما وبها حوالى مليون من الطوارق والبربر وهى تنقسم إلى ثمانية أقسام إدارية كبرى هى :

١ - السنغال وفيه عاصمة أفريقيا الغربية داكار ومساحتها ٨٠,٦٠٠ ميلا مربعاً .

٢ - موريتانيا : ومساحتها ٤٠٠ ألف ميل مربع وعاصمتها سانت لويس

٣ - السودان الفرنسى : وعاصمته باماكو ومساحته ٤٥٠ ألف ميل مربع .

٤ - غينيا الفرنسية : ومساحتها ١٠٦,٢٠٠ ميلا مربعاً وعاصمتها كوناكرى .

٥ - ساحل العاج : ومساحته ١٢٣ ألف ميل مربع وعاصمته أبيدجان .

٦ - الفولتا العليا : ومساحتها ١٠٥,٩٠٠ ميلا مربعاً وعاصمتها واجادوجو

٧ - داهومى : وهى قطعة من الأرض تقع بين توجولاند ونيجيريا .

٨ - النيجر : ومساحته ٤٩٤,٠٠ ميلا مربعاً ويمتد فيما بين حدود نيجيريا وليبيا وعاصمته نيامى ويسكنه حوالى مليونى من البشر .

وهذه الأقاليم الثمانية تشكل أفريقيا الفرنسية الغربية .

---

(١) خلف الله عبد الغنى عبد الله : مستقبل أفريقيا السياسى ، ص ٣٦٤ .

وقد اختلفت نظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا حسب طبيعة كل قوة أوربية وسوف ندرس هذه النظم بشيء من التفصيل :

أولا : نظم الحكم فى المستعمرات الألمانية فى غرب أفريقيا :

من المعروف أن الاستعمار الألمانى بدأ أساساً على أكتاف الشركات التجارية ، وكان المستشار بسمارك يصرعلى أن تتحمل المجموعات التجارية مسئولية إدارة المناطق التى تسيطر عليها ، وأن تتحمل كل المصروفات المتعلقة بهذه المناطق، ولكن هذه الشركات الألمانية فوجئت بثورات عارمة فى كل مكان ، مما جعلها عاجزة عن مواجهة هذه الثورات بإمكانياتها المحدودة — الأمر الذى اضطرها الى طلب العون من الحكومة الألمانية وانتهى الامر بتنازل هذه الشركات عن سيادتها للحكومة الألمانية (١) .

وعندما تولت الحكومة الألمانية شئون الحكم فى هذه المستعمرات عينت حاكماً عاماً على رأس كل مستعمرة ، وقسمت المستعمرات إلى أقاليم على رأس كل منها مدير يعتبر الحاكم المحلى المسئول عن إدارة إقليمه ، ولكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام ، وفى بعض المناطق كان بعض هؤلاء المديرين من العسكريين ، ويعاون الحاكم العام مجلس استشارى يتكون من أعضاء يمثلون مختلف الشئون الحربية والصحية والمالية والزراعية .. الخ .

وكان نظام الحكم يسير وفق قانون المستعمرات الصادر فى عام ١٨٨٦ حيث وضح هذا القانون حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة فى المستعمرة فعلى سبيل المثال نجد أن سلطات الحاكم العام قد حددت بإشرافه على إدارة المستعمرة . وهو مسئول أمام المستشار الألمانى عن إدارته ، كما حدد هذا القانون وتعديلاته فى عام ١٨٨٨ اختصاصات المجلس الاستشارى وغيره من المجالس الأخرى (٢) .

---

(١) Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, (New York), 1730, PP. 42—45.

(٢) الجمل ، شوقى : تاريخ كشف القارة واستعمارها ، ص ٤٤٦ .

وأيضاً عبد ربه ، سعد زغلول : الاستعمار الألمانى فى شرق أفريقيا ، ١٨٨٤—١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٨١ — ٨٢ .

وكانت المستعمرات الألمانية فى غرب أفريقيا مثل بقية المستعمرات الألمانية الأخرى تتبع وزارة الخارجية حتى عام ١٩٠٧ ولكن بعد هذا التاريخ أنشئت وزارة مستقلة للمستعمرات تتولى الإشراف على شئون المستعمرات وتصدر لها كافة التعليمات والتشريعات ، وكانت المركزية الشديدة هى طابع الحكم الألمانى ، ولم يشترك الوطنيون فى الإدارة إلا حين تولوا رئاسة المحاكم الوطنية للفصل فى القضايا الصغيرة (١) .

واستكملت الحكومة الألمانية هيكل نظام الحكم فى المستعمرات بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل مقاطعة وذلك للنظر فى القضايا المدنية البسيطة مثل قضايا المخالفات أو قضايا الميراث . لكن ترك البت فى القضايا التى لا تمت للمستوطنين الألمان الزعماء الوطنيين ليفصلوا فيها حسب التقاليد الوطنية ، وقد أدخل الألمان نظام العقاب البدنى (الجلد) وقيد الوطنيين بسلاسل جماعية وفى بعض المسائل كانت القوانين المدنية والجنائية والإجراءات القانونية هى السائدة . وأصدرت ألمانيا عدة قوانين وضعت بموجبها أيديها على مساحات واسعة من الأرض فى مستعمراتها الأفريقية واعتبرتها ملكاً للتاج ، وكانت تؤجرها أو تبيعها للشركات أو المستوطنين ، وفرضت الحكومة ضرائب على السكان مثل ضريبة الرأس وضريبة الميراث ، وكان بعض هذه الضرائب يدفع عيناً من القطن والمطاط والعاج والماشية وزيت النخيل .

وقد أوجدت الحكومة نظام بطاقات العمل وبموجبها أمكن التحكم فى العمال الأفريقيين حيث يتعين على الأفريقى أن يعمل مدة محددة من العام إما فى المشاريع الحكومية أو المزارع الأوربية وهذا نوع من العمل الإجبارى يشبه صور الرق .

وقد حاول الألمان بعد أن استقرت أمورهم فى الكاميرون أن يحولوا هذه المستعمرة إلى مستعمرة استيطانية فأقاموا إقطاعيات زراعية على أسس

---

(١) رياض ، زاهر : استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٣٦ .

علمية وعلى نطاق واسع ، وكانت هذه الإقطاعيات تمون القوات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى بكثير من المحاصيل المدارية ، وقد شجعت الحكومة الألمان على الهجرة إلى هناك .

وإذا كان الألمان قد واجهوا ثورات ضخمة فى كل مستعمراتهم فإن المنطقة الوحيدة التى نعمت بشىء من الهدوء طول حكمهم هى منطقة توجو (Togo) ولعل السبب فى ذلك راجع إلى أن الألمان اكتفوا بالاستيطان فى المناطق المرتفعة فى الداخل وتركوا الأراضى الزراعية فى أيدى سكانها ولم يتعرض المستعمرون التجار من السكان ، ومارس الزعماء المحليون وغالبيتهم من الهوسا سلطاتهم دون تدخل من السلطات الألمانية ، وقد أدى هذا الهدوء فى المستعمرة إلى ازدهارها إقتصادياً .

وسوف ندرس نظام الحكم الألمانى فى توجو بشىء من التفصيل كنموذج للإدارة الألمانية فى أفريقيا .

من المعروف أن فترة الاستعمار الألمانى قصيرة وهى أقصر بكثير فى الأجزاء الشمالية من توجو فلم تبلغ أكبر من ثلاثين عاماً .

وكانت ألمانيا قد أعلنت حمايتها عام ١٨٨٤ على منطقة تمتد من الساحل إلى الداخل ولم يكن هذا أول تدخل ألمانى فى المنطقة فلقد سبقته الشركات التجارية والبعثات التبشيرية الألمانية ، وتقع توجو شرق المنطقة التى تسيطر عليها بريطانيا وغرب المنطقة التى تحت النفوذ الفرنسى ومن ثم كان هناك صراع بين بريطانيا وألمانيا وبين ألمانيا وفرنسا من أجل بسط النفوذ السياسى على المناطق الداخلية من توجو ، وقد تم تسوية هذا الصراع عن طريق سلسلة من اتفاقيات الحدود بين الدول الاستعمارية فى الفترة بين ١٨٨٥ ، ١٨٩٧ :

وينقسم تاريخ ألمانيا الاستعمارى إلى ثلاث فترات :

الأولى : نظام بسمارك الاستعمارى (١٨٨٤ — ١٨٩٠) .

الثانية : فترة الارتباك وعدم الاستقرار فى السيطرة الاستعمارية (١٨٩٠ — ١٩٠٦) .

الثالثة : فترة الاستعمار العلمى المنظم (١٩٠٦ — ١٩١٤) (١) .

وفى الفترة الأولى كانت الإدارة مخولة للشركات ذات البراءة وكان هدف هذه الشركات الاستغلال دون أى اكتراث بالمصالح الوطنية . أما فى الفترة الثانية فقد كانت الإدارة فى أيدى المستعمرين ورجال الطبقة البيروقراطية ، وأما الفترة الثالثة فقد شهدت عهداً جديداً من الإصلاح الاستعمارى .

وهناك فرق أساسى بين الإدارة فى توجو وغيرها من المستعمرات الألمانية وهو أن إدارة توجو منذ البداية كانت تحت إشراف موظفى الحكومة الرسميين ، فبعد إعلان الحمية فى يونية ١٨٨٤ تم تعيين قنصل مؤقت وحل محله مندوب سامى فى عام ١٨٨٥ ، وعلى هذا لم تعرف توجو نظام إدارة الشركات ، ومع ذلك أمكن مراعاة مصالح التجار الألمان حيث صدرت الأوامر والقوانين التى تعرقل الوسطاء من الوطنيين وتقدم الامتيازات الشركات الأوربية . وكانت الإدارة الألمانية فى السنوات الأولى محدودة حيث لم تتعد القوة الإجمالية الموظفين إثنى عشر موظفاً (١) .

وعندما بدأت الإدارة الألمانية فى توجو بعد القضاء على حركات المقاومة ضد التواجد الألمانى قسمت توجو الجنوبية إلى أربع وحدات (أحياء إدارية) بالإضافة إلى العاصمة لومى التى صارت وحدة مستقلة . وكان حكام هذه الأحياء يختارون من بين الضباط المجندين فى الخدمة الاستعمارية كالمهندسين والأطباء وضباط البوليس وكانوا يقومون بتنفيذ أوامر الحاكم مثل جمع الضرائب وتطبيق العدالة والأشغال العامة ، وإلى

(١) Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, (New York, 1930), pp. 42—45.
Amenumey, D.E, K. : German Administration in Southern Togo, Journal of African History, X, 4, 1969), pp. 623—639.

جانب رؤساء الأحياء كان هناك قواد الأحياء الذين يحكمون المناطق (المراكز) الشمالية ، وكانت قوة البوليس تحت إشراف الحكام المدنيين مباشرة من أجل ضمان الرقابة السريعة والفعالة ، كما كانت هناك وحدات عسكرية تحت إشراف رؤساء الأحياء ، وكان الرؤساء يشرفون على جمع الضرائب ويسمح لهم بحجز ٥ ٪ منها من أجل منفعتهم الخاصة .

وحاولت الإدارة الاستعمارية الألمانية منذ البداية تقويض سلطة الزعماء المحليين حيث فرض العمل الإجبارى فى توجو مثلما طبق فى كافة المستعمرات الألمانية الأخرى . .

واستمر العمل بهذا النظام الإجبارى حتى عام ١٩٠٧ عندما صدرت الأوامر بتحديد هذا العمل على الأشغال العامة وأن يتقاضى العامل أجراً وفى أكتوبر ١٩٠٩ وبسبب نقص الأيدى العاملة فى إنشاء خط حديد نوتيجا أتاكبام (Nuatja Atakpame) أقامت الحكومة معسكرات إصلاح وتدريب حيث يتم تعليم العصاه والخارجين عن القانون على بعض الأعمال المفيدة ، والهدف الرئيسى هو استغلال هذه العمالة فى المشروعات المدنية العامة .

وتقوم السياسة المالية أيضاً على الاستغلال فكانت الضريبة غير المباشرة فى شكل رسوم استيراد هى مصدر الحكومة الرئيسى للدخل . وفى عام ١٩٠٣ كانت الجمارك وحدها تشكل ٨٨ ٪ من دخل الإقليم ، وكان يدعم هذه الجمارك زيادة فى الضرائب المباشرة والعديدة ، فهناك ضريبة عمل لمدة إثنى عشر يوماً لكل الشباب البالغين . وفى أبريل ١٩٠٩ أدخلت ضريبة جديدة على المواطنين فى مدن لومى وانتشو وحددها قانون ٢٧ مايو ١٩١٠ على أساس ٦ ماركات للدخول التى تقل عن ٤٠٠ مارك سنوياً و ١٠ ماركات ضريبة للدخول حتى ٨٥٠ ماركاً وتستمر حتى تصل ٥ ٪ من دخل الموظفين .

وهناك ضرائب أخرى مثل ضرائب الهجرة وضرائب على تربية الكلاب وضرائب على رفع الأعلام الألمانية ، وهناك رسوم على رخص القيادة ورخص مزاولة مختلف الأعمال التجارية مثل الاتجار فى المطاط وتجارة التجزئة . وحتى عام ١٩٠٨ كانت الضرائب المباشرة تشكل حوالى ١٠٪ من اجمالى الدخل وعلى هذا كانت تزيد حتى وصلت ١٧٪ ، وحرمت الإدارة الألمانية الوطنيين من كل الفرص التجارية حيث فرضت عليهم ضريبة قدرها مائة مارك سنوياً على تجارة التجزئة التى كان يعمل بها السكان الوطنيون كما حرمت التجار الوطنيين من حق الاستيراد الذى صار قاصراً على التجار وتشير الوثائق إلى العديد من الإلتماسات التى تقدم بها الوطنيون ضد هذه القيود التجارية لكن الحكومة لم تستجب .

أما بالنسبة لمسائل الأرض فقد اختلفت حكومة توجو عن حكومات بقية المستعمرات الألمانية ، ففى توجو لم تسبب مشكلة الأرض نفس الصراع الحاد الذى نشب فى المستعمرات الأخرى مثل جنوب غرب أفريقيا والكاميرون ، ولعل السر فى ذلك هو أن توجو لم تحكمها الشركات ذات الزراعة كما أن المنطقة لم تكن صالحة لاستقرار البيض ومعظم الأراضى الزراعية كانت بالفعل فى أيدى المزارعين الوطنيين كما أن هذه الدولة كانت محدودة وصغيرة الحجم حيث تبلغ حوالى ٣٣,٠٠٠ ميل مربع وفوق هذا وذلك كان عدد الأوربيين فى توجو صغيراً ، ففى بداية الحرب العالمية الأولى لم يصل عدد الأوربيين بها أكثر من ٤٠٠ رجل أوربى يتقلدون الوظائف الحكومية وأما الجزء الباقى فكان ٦٦٪ منهم من رجال الإرساليات التبشيرية .

ولم تحاول الإدارة الألمانية تطوير مستعمرة توجو اقتصادياً ولم تحاول تزويد السكان بالخدمات الاجتماعية ، وكانت هناك بعض المحاولات لزيادة الإنتاج الزراعى وخاصة القطن الذى كان يلقى اهتماماً من الإدارة الاستعمارية حيث أنشئت المزارع العملية فى مختلف مناطق انتاج القطن . وفى بداية القرن العشرين دخلت اللجنة الاقتصادية الاستعمارية الألمانية فى هذا المجال وأنشأت العديد من المزارع التجريبية ، وأرسلت الخبراء لتعليم المزارعين أسس الزراعة

كما زودتهم بالبذور الأجنبية ذات الكفاءة العالية ، وقد انعكس هذا على صادرات القطن التي ارتفعت من ١٤,٤٥٣ طن عام ١٩٠٢ إلى حوالى ٥٠٢,٠٠٠ فى عام ١٩١٣ .

وفى مجال التعليم كانت جهود الحكومة محدودة مثلها مثل أى جهود أخرى فى أفريقيا ، وكانت الأعمال الكبرى تحت إشراف الجمعيات التبشيرية مثل جمعية برمين Bermen ووسليان Wesleyan وجمعية الإرساليات الأفريقية Society of African Missions وكانت تبنى المدارس وتركز الاهتمام على التعليم الحرفى والعملى وكانت سياستها السماح لعدد محدود من المتفوقين لمواصلة دراستهم فى التعليم العالى بينما تقوم بتدريب غالبية الأبناء وإعطائهم المعلومات الأساسية فى الاقتصاد الزراعى ، وقد افتتح رجال الإدارة الألمانية مدرستين إلزاميتين فى كل من لومى وأوتشا . وفى عام ١٩٠٣ أنشئت مدرسة حرفية فى لومى . كما افتتحت مدرسة زراعية فى العاصمة عام ١٩٠٧ . وفى عام ١٩١١ تم افتتاح مدرسة عليا لكن غالبية التلاميذ كانوا يحصلون على تعليمهم فى مدارس الإرساليات وعلى سبيل المثال فى عام ١٩١٢ كان عدد تلاميذ المدارس الحكومية ٣٣٥ طالباً ، مقابل ١٤,٣٠٦ طالباً بمدارس الإرساليات ، ورغم هذا فإن النظام الألمانى قدم دعماً وعوناً التعليم أكبر مما قدم فى المستعمرات الأخرى .

وباختصار اختلفت طبيعة الحكم الألمانى فى توجو عن غيره من المستعمرات الألمانية الأخرى حيث أنه منذ البداية كان حكم توجو من قبل السلطات الإمبراطورية ومن ثم تجنبت توجو مساوئ الشركات التجارية ذات البراءة الملكية ، يضاف إلى ذلك أن هذه الدولة كانت صغيرة وليست مناسبة للاستقرار الأوربى ، كما أن الأراضى الصالحة للزراعة بها كانت فى أيدى الوطنيين . وبسبب دخلها المحدود من الضرائب المحلية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة فإن توجو كانت المستعمرة الألمانية الوحيدة المكتفية ذاتياً حتى أن الرايستاج الألمانى أطلق عليها المستعمرة النموذجية .

(١) Amenumey, D.E.K. : The Ewe people and the Coming of European Rule, 1850—1914, Unpublished Thesis, (London, 1946), pp. 249—304.

لكن الحكم الألمانى لتلك المستعمرات فى غرب أفريقيا لم يستمر طويلا حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى بداية النهاية للمستعمرات الألمانية ، ففى أغسطس ١٩١٤ سلمت توجو القوات الفرنسية والبريطانية كما دخلت هذه القوات الكاميرون فى عام ١٩١٦ ،وبعد الحرب قرر مؤتمر الصلح فى باريس حرمان ألمانيا من جميع مستعمراتها ، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة فى ظل الانتداب ، وصار الوضع بالنسبة لمستعمرات غرب أفريقيا موزعاً بين انجلترا وفرنسا ، فقسمت توجو إلى قسمين ،أعطى القسم الأكبر لفرنسا وقد ضم هذا إلى داهومى بينما أعطى القسم الآخر إلى انجلترا فضم إلى ساحل الذهب .

أما الكاميرون الألمانية فقد قسمت إلى قسمين ، قسم ضم إلى فرنسا فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر إلى انجلترا فضمته إلى نيجيريا .

وهكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تصفية للاستعمار الألمانى فى أفريقيا .

ثانياً ـ نظام الحكم فى المستعمرات الفرنسية

اعتمد نظام الحكم الفرنسى فى أفريقيا بصفة عامة وفى غرب أفريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر ، وهو نظام يختلف تماماً عن النظام البريطانى القائم على الحكم غير المباشر Indirect Rule الذى يعتبر أحد الملامح الرئيسية للحكم البريطانى وخاصة فى نيجيريا(١) .

والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التى أقامتها فرنسا فى القارة الأفريقية فهى لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين فى حياتهم اليومية ، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها(٢) .

---

(١) أنظر هذا النظام بالتفصيل فى :إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق: الحكم البريطانى غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى نيجيريا من ١٩٠٠ – ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية .

(٢) عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٦٣ .

والعلاقة بين فرنسا والأراضى الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة عام الماضية ، ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس ، وقد اخترعت فرنسا تمويهاً لإستعمارها كلمة (زمالة) تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن . وكانت فرنسا تتبع النظام الاستعمارى الرأسى Vertical إلى جانب الشكل الجديد الذى احتفظ لكل محمية بعلمها الوطنى ونقدها وتشريعها واحتفظ لفرنسا بالكلمة النهائية فى كل الأمور عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامى أو الحاكم العام أو المقيم العام ، واستمر الحال على هذا المنوال طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التى حاولت إلباس الاستعمار الفرنسى عباءة جديدة إسمها الجماعة Communite (١) .

والحكم المباشر الفرنسى جعل رسم السياسة من سلطة الفرنسيين بمفردهم ، حيث شغل الفرنسيون جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة ، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش كأساس لبقاء الوجود الفرنسى فى أفريقيا (٢) .

وكانت الثورة الفرنسية إحدى القوى التى ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب Assimilation (٣) .

---

(١) طاهر أحمد : أفريقية فى مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) د. عودة عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٣) يرى د. عودة عبد الملك أن الاستيعاب أو الادماج كلاهما ترجمة عربية للتعبير الذى تعنيه كلمة (Assimilation) من مفاهيم وأهداف ، ويرى د . شوقى الجمل أن المقصود بعملية الاستيعاب هو صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح تفكيرهم فى مختلف نواحى الحياة تماماً كالفرنسيين الأوربيين . وقد ترجمها د . زاهر رياض بلفظ المطابقة بمعنى أنها محاولة لجعل هؤلاء الأفريقيين صورة طبق الأصل من الفرنسيين .

أنظر د. عودة ، عبد الملك ص ١٦٤ ، د . الجمل شوقى : مرجع سابق ص ٥٣٧ ، د.رياض زاهر : استعمار أفريقيا ، ١٩٦٥ ، ص ٣٢١ .

وسياسة الاستيعاب تعني فرض الثقافة الفرنسية ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الأفريقيين حتى يستوعبوها فيصبح كيانهم النفسي والثقافي متفرنساً تماماً كالفرنسيين الأوربيين أنفسهم ، وتتم هذه العملية عن طريق تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد وبعبارة أخرى قطع كل صلة للأفريقي بتاريخ قومه وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها ، ثم يبدأ تدريجياً في تشرب الثقافة الفرنسية بكل تقاليدها ومظاهرها الحضارية ثم ما يتبع ذلك تلقائياً من ارتباطه اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً بالأم الكبرى فرنسا .

لذا ، كان في اعتقاد فرنسا أن أعظم منحة يقدمها الفرنسيون للمستعمرات الأفريقية هي تلك الثقافة واللغة الفرنسية وقد حدث هذا بعد الثورة الفرنسية(١) .

وحاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب هذه أو ما يطلق عليه «الاستعمار الثقافي» في المستعمرات التي خضعت السيطرة الفرنسية بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان(٢) .

وبعد الثورة الفرنسية وجاء السياسة الجادة أن المستعمرات تخضع لـ عمليات دمج كاملة في النظم والإدارة والقانون ، وارتبط هذا الواقع العملي في أذهانهم بالأساس الفلسفي للثورة ، وقد اعتقد الفرنسيون في سياسة إنسانية مؤداها أنه يجب على أهالي المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسيه وأن كل تقدم ورقي يصيبهم لن يأتي أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية التي أتت بها هذه الثورة ، ولكن كان الإيمان بهذه السياسة في باريس والتطبيق في أفريقيا بالاستيلاء على مستعمرات جديدة يقوم بها القواد العسكريون والجيش الفرنسي .

وهذه الفلسفة ظاهرها المساواة وعدم التفرقة القائمة على اللون و العنصر لكن ظهرت تفرقة قائمة على أساس الاستيعاب و عدمه ، فقد ميز الفرنسيون

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٥ .
(٢) الجمل ، شوقي : مرجع سابق ، ص ٥٣٨ .

بين الأفريقيين الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى فى الزواج والطلاق والميراث وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين حيث ترتب على ذلك وضع قانون الانديجينا (Indigenant) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التى يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون وتنطبق على الرعايا الأفريقين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج فى البيئة الاجتماعية الفرنسية (١) .

ويقول الفرنسيون أن هذه المحاولة هى عمل إيجابى لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ، ورفع أهالى هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين ويرى د. زاهر رياض أن محاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والمناخية والثقافية إنما هى محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك ، والمحاولة التى يجب أن تحاولها فرنسا هى رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوربية والإدراك الأوربى والثقافة الأوربية داخل الإطار الأفريقى أى بالاستعانة بالثقافة الأفريقية الأولى ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصرى يلائم العقلية الأفريقية (٢) .

وقد سمح الحكام الفرنسيين فى المستعمرات بإصدار الأحكام على الأفريقيين دون الرجوع للحاكم ، وكان الأفريقى غير المندمج لا يتمتع بأى ضمانات و حريات و حقوق سياسية .

وكان هدف الفرنسيين هو فرنسة اجماعية لكل الأفريقيين وكانت أى مقاومة لهذه الفرنسة الإجماعية جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقى الفرنسى ، على أن محاولة الفرنسة الإجماعية على جميع الأفريقيين لم تؤت الثمار المرجوة منها وبدأ الكتاب الفرنسيون إبتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر يوجهون النقد لهذه السياسة ،وبدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب ، وقد جاء هذا الهجوم نتيجة وقائع عملية

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٢) رياض ، زاهر : استعمار أفريقيا ، صص ٣٢١ - ٣٢٢ .

ظهرت فى حياة فرنسا وفى حياة القارة الأفريقية وتبنى يوليوس هارماند (Jules Harmand) نظرية السياسة القائمة على المشاركة (Politique d'Association) (١)

وتهدف هذه النظرية الجديدة إلى تكوين مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية ، وأطلق على هذه المجموعة اسم النخبة (Elite) والهدف من هذه السياسة ان يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين فى سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية ، أى أن هدف هذه السياسة يكون فرنسة هذه الزعامات والقيادات بدلا من الفرنسة الإجماعية للشعب .

وبعبارة أخرى يكون هدف الرسالة الفرنسية خلق نخبة تستوعب التراث الفرنسى ، وتتشكل أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية ، وهذه النخبة لا تنفصل عن المجتمع المحلى بل على العكس تظل على اتصال وثيق به ، وتكون بمثابة جسر بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الأفريقية (٢) .

وهكذا نرى أن الاستيعاب الاندماجى كان يهدف إلى فرنسة جماعية للأفريقيين لكى يذوبوا فى كيان فرنسا الأوربية ويعيشوا كما يعيش الفرنسيون فى القارة الأوربية ، اما المشاركة فهى سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات تستوعب الثقافة الفرنسية ولكنها تعيش فى ظل الإطار الأفريقى وتقود جموع الشعب على أساس عاداته وتقاليده الأفريقية ، لكن سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة لم تنجح فى خلق زعامات أو قيادات أفريقيه تتفق وأهواء الفرنسيين لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذى يطبقه الإنجليز فى غرب فريقيا ذلك لأن السلطة التى رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الأفريقية إنما هى سلطة مظهرية فقط لأن السلطة الحقيقية كانت فى أيدى الضباط والموظفين الفرنسيين .

(١) Harmand, Jules : Domination et Colonisation (1910), p. 50.

(٢) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

أما عن التنظيم الإدارى المستعمرات الفرنسية فنجد أن كل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسى يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات فى باريس ، ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوىء هذا النظام المركزى البيروقراطى ، مما جعل الفرنسيين يفكرون فى تجميع هذه المستعمرات فى وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والإدارة ، وعلى هذا ظهرت أفريقيا الفرنسية الغربية التى ضمت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسى (مالى) والنيجر وداهومى (بنين) وساحل العاج وغينيا ، وفولتا العليا ، وظهرت أيضاً أفريقيا الاستوائية الفرنسية التى تضم مستعمرات تشاد وأوبانجى شارى (الآن جمهورية أفريقيا الوسطى (وجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١) .

ويتكون الاتحاد الفيدرالى فى أى منطقة من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد ، ويمثل هذا الحاكم العام الجمهورية الفرنسية وهو مسئول أمام وزير المستعمرات الفرنسى . وقد ساد نظام الحكم المباشر فى كل وحدات الاتحاد عدا السنغال التى كان لها تمثيل فى البرلمان الفرنسى ، كما ظهر فيها نظام البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين فى عام ١٩١٦ وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات كما ضم كل اتحاد مجلس وحكومة يعين أعضاؤه بحكم وظائفهم وبحكم عضويتهم فى مجالس الوحدات المكونة للاتحاد .

وقد ظل التشريع للمستعمرات فى يد رئيس الجمهورية الذى لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ ، إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على توصيات وزير المستعمرات وإمضاء رئيس الجمهورية ، وتبلغ هذه التشريعات للحاكم العام بوصفه ممثل الجمهورية ويقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات والتشريعات لمساعديه ، وعلى الحاكم إصدار القرارات والأوامر التنفيذية .

---

(١) The Cambridge Encyclopedia of Africa, P. 177.

ويعتبر وزير المستعمرات هو المرجع الرئيسى فى إدارة المستعمرات وهو الذى يعين الحاكم ، وعلى هذا فإن الضغط السياسى أو الاقتصادى يوجه إليه أو إلى حزبه ولم تحاول الحكومات الفرنسية بين الحربين وضع سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات ، ولم تحاول حكومة فرنسية تمثيل الأفريقيين فى مجالس تشريعية أو تنفيذية — ولكن بعد قيام الحرب العالمية الثانية نشأ موقف ثورى عندما انهارت حكومة فرنسا وتحالفت حكومة فيش مع المانيا النازية وبرز فيليكس إيوبى ذلك الأفريقى الذى وصل إلى منصب الحاكم العام فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وأيد ديجول والحلفاء واصدر نشرة فى عام ١٩٤١ عبرت عن رفض فكرة الاستيعاب الاندماجى ، وطالبت باحترام المؤسسات والنظم والعادات القبلية .

وتمشياً مع هذه التطورات ، رأت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل الموقف الناشىء فى أفريقيا ، فبدأت تدعو إلى عقد مؤتمر برازافيل فى فبراير ١٩٤٤ (١) .

وتبعت هذا المؤتمر عدة مؤتمرات وتعديلات فى نظام الحكم الفرنسى فى المستعمرات الأفريقية نجملها فيما يلى :

(أ) مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ : Brazzaville Conference

انعقد هذا المؤتمر فى مدينة برازافيل ، ولم يحضره أى افريقى بل حضره حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض اعضاء البرلمان ، وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية فلم يصدر هذا المؤتمر توصيات محددة مفصلة عن كيفية تمتع الأفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية ، بل طالب بيان المؤتمر باللامركزية وجمعيات تمثيلية من المستعمرات يكون أعضاؤها من الأفريقيين والفرنسيين ، وأصر المؤتمر على إلغاء قانون الأنديجينا والعمل الإجبارى ، وكان المؤتمر قد اعترف بحق الأفريقيين فى حياة أفضل مما منحهم السادة البيض ، وكان المؤتمر بالفعل بداية سلسلة من الجهود بذلها المستعمرون الفرنسيون الحد من جشع حكومتهم وأدت بالفعل إلى منع السخرة .

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

واستبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرر المستعمرات من الارتباط بفرنسا حتى فى المستقبل القريب ، كما أشار إلى ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق واسع فى الجمعية الوطنية وفى المجالس المنتخبة تقديراً لتلك التضحيات التى قدمتها المستعمرات خلال الحرب ، وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها فى اتحاد فيدرالى Federal Assembly الهدف منه تدعيم وحدة فرنسا الكبرى (١) .

واتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بإصلاح المشكلات الاجتماعية ومشكلات التعليم والاقتصاد ، واحترام حرية العمل وتطوير القوانين لمنع الظلم الواقع على الأفريقيين هذا بالإضافة إلى النهوض بالصناعات الأفريقية(٢) .

ولعل قرارات هذا المؤتمر قد ساعدت الجمعية التأسيسية عند وضع دستور ابريل ١٩٤٦ ،
ومن أهم ما نص عليه هذا الدستور تكوين الاتحادالفرنسى من :

(١) الجمهورية الفرنسية وهى المتروبول (فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار) (٢) أقاليم ما وراء البحار : وهى المستعمرات فى أفريقيا (٣) الدول الشريكة : وهى مراكش وتونس ودول الهند الصينية . (٤) الأقاليم الشريكة : وهى مناطق الوصاية الفرنسية فى الكاميرون وتوجولاند .

وينص دستور الاتحاد على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين كما نص على تمثيل الأقاليم الأفريقية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وفى مجلس الاتحاد ، وعلى تكوين هيئات برلمانية اقليمية لكل اقليم للتشريع للشئون الداخلية .

وللاتحاد مجلس يأخذ شكل البرلمانالفيدرالى ، ولكنه فى الحقيقة تجمع استشارى مركزى ؛ وفى ظل هذا الاتحاد أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين

---

(١) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مرجع سابق ، ص ٣١٠ .

(٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٤ .

ولكن ينقسمون إلى قسمين ، في القسم الأول يخضع المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي (القانون المدني الفرنسي) .

وفي القسم الثاني : يحتفظون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم إما بسبب ديني وإما لسبب قبلي

وأدى انتشار القومية الأفريقية وهزيمة فرنسا في الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرارها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك ، ثم انبثاق الثورة الجزائرية إلى انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي ، وكانت النتيجة تقديم مشروع ١٩٥٦ الذي نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتي محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية ، ولكن فشل هذا النظام أيضاً(١) .

(ب) دستور ديجول ١٩٥٨ :

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مايو ١٩٥٨ كانت حركة التحرير الأفريقية قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسي كافياً وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التي أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسي .

فقد انتخب ديجول رئيساً للوزراء في أول يونيه ١٩٥٨ وعلى الفور عمل على وضع دستور جديد في أغسطس ١٩٥٨ وفيه تقرر :

١ — أن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التي تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية French Community وهو اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة .

٢ — تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة ، وسكرتير عام ومستشار

---

(١) طاهر أحمد : أفريقية في مفترق الطرق ، ص ١٩٧ .

فنى — وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة ، وعن شئون الدفاع والعملة والشئون الاقتصادية العامة والتعليم العالى .

٣ — للجماعة مجلس تنفيذى من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التى سبق أن بحثها مجلس الوزراء .

٤ — نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء .

٥ — تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة (١) .

والجماعة الفرنسية التى ابتكرتها الجمهورية الخامسة اصطلاح غير محدد وتعريف عائم ، وتتألف هذه الجماعة الفرنسية من فرنسا نفسها واثنى عشرة دولة ، وقد أجريت فيها الانتخابات فى ديسمبر ١٩٥٨ ، واختارت كل واحدة الإسم الذى ارتأته ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك فى وضعه الفرنسيون وبعد ذلك اجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية(٢) .

وتتألف الجماعة من اجهزة ثلاثة هى المجلس التنفيذى ويتكون من رئيس الوزراء الفرنسى ووزراء الأقطار المنضمة والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ومهمة هذا المجلس بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل للحكومات المختلفة داخل الجماعة . والجهاز الثانى وهو مجلس الشيوخ ويتكون من مندوبين عن البرلمان الفرنسى وعن البرلمانات الأخرى للأقطار ومهمة هذا المجلس بحث الشئون المالية والاقتصادية الخاصة بالجماعة قبل تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسى أو البرلمانات المحلية وكذلك دراسة المعاهدات الدولية والاتفاقات التى يكون لها مساس بالجماعة . والجهاز الثالث هو لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم رئيس الجماعة الفرنسية من بين موظفين وقضاة ومدرسين ممن لهم خبرة استعمارية لا تقل عن عشر

---

(١) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

(٢) طاهر ، أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

سنوات ، ومهمة هذه اللجنة الفصل فى المنازعات التى تثار بين أعضاء الجماعة من ناحية وتفسير الدساتير و تطبيقها ، وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة .

ونلاحظ أن نظام الحكم فى الجماعة لم يترك جانباً إلا وصبغته بالصبغة الفرنسية وألغت الشخصية الأفريقية تماماً ، حيث ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات فى يد رئيس الجمهورية الفرنسية وهو آليا رئيس الجماعة كما أن اختصاصات رئيس الجماعة شاملة ودكتاتورية ، ويمثله فى كل قطر مندوب سام يختاره الرئيس وحده . ويحق لرئيس الجماعة أن يرأس المجلس التنفيذى ويقرر جدول أعماله ومكان جلساته وهو الذى يعين سكرتيراً عاماً للمجلس ، كما أنه يختار بنفسه أعضاء هيئة التحكيم السبعة الذين تستمر عضويتهم ست سنوات وفى الحقيقة أن اختصاصات رئيس الجمهورية (رئيس الجماعة) تجعل منه ديكتاتوراً لا مرد لكلمته (١) .

وقد قام ديجول فى الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أغسطس بجولة فى المستعمرات الأفريقية لشرح أهداف دستوره ، وأعلن أن الذين يرغبون الاستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم التصويت بالإيجاب أما الذين يرغبون الحرية فعليهم التصويت بالنفى وعندما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات بالبقاء فى المجموعة الفرنسية عدا مستعمرة غينيا بسبب نفوذ سيكوتورى القوى فأعلن استقلالها (٢) .

ولكن نظام الجماعة الفرنسية بما له من عيوب ديكتاتورية كان ولابد من أن يؤدى إلى انفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية فى شكلها الراهن فتتفق دولها على السيادة منفصلة تمام الانفصال عن فرنسا ، حيث لم يستمر هذا

---

(١) طاهر ، أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

(٢) Mortimer ; Op. Cit., PP. 307—325.

نقلا عن الجمل شوقى : مرجع سابق ، ص ٥٤٧ .

وأيضاً : أوليفر رولاند جون ، موجز تاريخ أفريقيا ، ص ٢٦٨ .

النظام سوى عامين ، وفى عام ١٩٦٠ أجبرت فرنسا على الاعتراف باستقلال دول الجماعة الفرنسية وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين ، وهكذا استقلت دول غرب أفريقيا الفرنسية وصارت أعضاء فى الأمم المتحدة(١) .

ثالثاً – نظام الحكم فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا :

قبل الحديث عن نظام الحكم البريطانية فى مستعمرات غرب أفريقيا علينا أن نفرق أولا بين مستعمرة التاج والمحمية ، فالأولى هى تلك الأرض التى استحوذ عليها البريطانيون عن طريق الشراء أو الغزو أو الاحتلال . ومثل هذه المناطق تتبع إدارياً وزارة المستعمرات البريطانية (.C.O) أما المحمية فهى الأرض التى امتد إليها نفوذ ملك بريطانيا إما عن طريق منفرد من ناحيته وإما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين .

وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون لهم ما للبريطانيين من حقوق وواجبات أما سكان المحمية فهم أجانب فى جميع المناطق فى الامبراطورية خارج بلادهم وبعض المحميات تتبع إدارياً وزارة المستعمرات والبعض الآخر يتبع وزارة الخارجية (.F.O) .

وقد نشأ نظام مستعمرة التاج عقب حرب الاستقلال الأمريكية وانهيار الإمبراطورية الأولى (١٦٠٠–١٧٨٦) تقريباً وكان المنطق البريطانى يرى أن تكون سلطة الحاكم مطلقة بحيث تمنع إنشاء مجالس تمثيلية تشارك الحاكم

---

(١) فى عام ١٩٥٩ طلبت السنغال والسودان الفرنسى الاستقلال التام داخل المجموعة وتكوين اتحاد مالى وعندما حصل هذا الاتحاد على استقلاله هذا شعرت الأجزاء الأخرى الداخلة فى نفوذه وهى ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا بأنه لابد من أن تصحح وضعها .
وهكذا استقلت دول غرب افريقيا الفرنسية على النحو التالى :

١ – غينيا ١٩٥٨	٢ – داهومى ١٩٦٠	٣ – ساحل العاج ١٩٦٠
٤ – موريتانيا ١٩٦١	٥ – النيجر ١٩٦٠	٦ – السنغال ١٩٦٠
٧ – مالى ١٩٦٠		

فى الحكم وطالما أنه لاتوجد مجالس برلمانية فالسلطة تبقى فى يد التاج البريطانى ويطبقها الوزراء فى انجلترا أو الممثلين فى المستعمرات(١) .

وسلطة الحاكم فى مستعمرة التاج مطلقة وله الحق فى اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع إلى البرلمان ، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات ، وقد ظهر هذا النوع من الحكم فى منطقة سانجامبيا فى غرب أفريقيا ، ثم طبق فى سيراليون عام ١٨٨٠ وفى مستعمرة الكاب عام ١٨٩٦ وفى منتصف القرن التاسع عشر طبق هذا النظام فى جميع المناطق الساحلية بغرب أفريقيا حيث طبق فى مناطق باثورست بجامبيا ، وفريتون — بسيراليون ، واكرا بساحل الذهب (غانا) ولاجوس بنيجيريا(٢) .

فى هذه المناطق أقامت بريطانيا نوعاً من الحكم المباشر يسمى باسم مستعمرة التاج وصار الحاكم العام للمستعمرة يسيطر على البوليس والإدارة ، ومع مرور الزمن تغيرت السياسة البريطانية فى هذه المناطق ، فسمحت بقيام مجالس وبلديات يتم تشكيلها على أساس مختلط من الانتخابات المقيد والتعيين ، وكذلك الأعضاء بحكم مناصبهم وممثلى المصالح التجارية الأجنبية .

وهذا النوع من مستعمرات التاج فى أفريقيا يحمل فى طياته مظاهر الحكم غير المباشر ، وهو النظام الذى ساد معظم المستعمرات البريطانية .

نظام الحكم غير المباشر :

نظام الحكم غير المباشر تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية فى مختلف المناطق التى استعمرتها ، وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوجارد بتطبيقه فى شمال نيجيريا فى أوائل القرن العشرين وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه هناك أداة سهلة ورخيصة فى أيدى السلطات البريطانية .

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٢) أنظر تفاصيل هذا النظام فى :

Haily, Lord : Native Administration in British Africa Territories, London 1753, Vol. 3, pp. 177—284.

فى المراحل الأولى للحكم البريطانى كانت هناك رغبة فى الإبقاء على السلطة الوطنية والعمل عن طريق هذه السلطات ، وساعد لوجارد على تطبيق هذا النظام خبراته السابقة فى الهند وأوغنده-حيث وجدت هناك ممالك على درجة من الرقى والتقدم والنظام كما وضحه لوجارد أن يصبح الرؤساء المحليون جزءاً من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطانى ،وبرر لوجارد أسباب انتهاج هذا النظام فى نقاط ثلاث :

أولا – لم يكن من السهل الحصول على الأعداد الكافية من الأوربيين للإدارة المباشرة .

ثانياً – نجاح مثل هذه السياسة فى المناطق الأخرى .

ثالثاً – نظراً للجهل بالظروف والأحوال الداخلية فليس من الإنصاف إلغاء السلطة الوطنية .

وقد حدد لوجارد مبادئ هذا النظام فى الخطوط العريضة الآتية :

١ – ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح .

٢ – تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائى فى التشريع .

– يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الأرض للأغراض العامة .

٤ – تتولى السلطة البريطانية فرض الضرائب .

٥ – للحاكم الحق المطلق فى التصديق على اختيار خلف الرئيس المحلى المتوفى كما يحق له عزل أى رئيس .

ويرى أبتر (Apter) أن نظام الحكم غير المباشر يتكون من عدة عناصر أمكن ربطها بسلطان الحكم وهى :

Ezera, Kalu : Constitutional Development in Nigeria, P. 34.

١ — استمرار الإستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها وكلات أو نظام اللامركزية الإدارية .

٢ — تركيز السلطة فى يد التاج البريطانى .

٣ — استمرار تعاون الزعماء المحليين مع الإدارة الحكومية(١) .

ولقد استدعى لوجارد كل الرؤساء والزعماء المحليين فى كل أنحاء نيجيريا الشمالية وأعطاهم خطابات تثبيتهم فى وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطاتهم . وعين لوجارد لدى كل أمير أو زعيم ضابطاً بريطانياً يختص بالنظر فى تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية(٢) .

وليس عمل الحكام البريطانيين مجرد الإشراف على السلطات الوطنية بل إن لوجارد حدد هذا الدور قائلا :

« إن واجب ضابط الأحياء المحافظة على الامبراطورية البريطانية ولذا فإنه لا بد أن يكون رجلا مثالياً فى النظام وعليه القيام بمهام أعماله والعمل ضابط الاتصال بين الرؤساء وهومسئول عن المحاكم الوطنية ،عليه أن يكتب التقارير المطلوبة عن سير الإدارة وعليه أيضاً تنفيذ القوانين وجمع الإحصائيات عن الأراضى الزراعية والسكان والصناعات القائمة . وعليه العمل على محاربة تجارة الرقيق .

ويوضح احد الكتاب البريطانيين أن هدف هذا النظام هو تقليل النفقات ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية وتقليل عدد الموظفين البريطانيين وأن الشعب فى حقيقة الأمر خاضع خضوعاً مباشراً للحكم البريطانى ولكنه فى الظاهر يرى السلطة فى أيدى الملوك والرؤساء والأمراء(٣) .

---

(١) Apter, David : The Gold Coast in Transition University Press of Princeton, 1955, pp. 75—77.

(٢) Perham, Mergery : Lugard, The Years of Authority, P. 152.

(٣) إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

ويرى لوجارد أنه أول من فكر فى تطبيق هذا النظام عندما كان فى شرق أفريقيا ووضع كتاباً ضمنه أراءه عن الإدارة الوطنية فى عام ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه فى أوغنده(١) .

لكن سبقت بريطانيا فى تطبيق هذا النظام دول أخرى ومنها مصر التى طبقته عند حكم السودان (١٨٢١–١٨٨٥) حيث ادخل النظام فى عهد كل من سعيد واسماعيل . وكان المصريون أول من بدأ بتطبيق هذا النوع من الحكم وعندما زار سعيد باشا السودان فى عام ١٨٥٧ عين عدداً كبيراً من أهل البلاد وكان هذا إشراكاً حقيقياً للوطنيين فى حكم بلادهم(٢) .

وقد أعلن سعيد باشا عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة على أن يترك للأهالى إدارة شئونهم بأنفسهم ، وقد بقى فى شندى عدة أيام بحث خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء المجالس البلدية التى تتألف بالإنتخاب بين رؤساء الأسر الوطنية .

وعلى هذا يمكن القول أن المصريين هم المبتكرون لهذا النظام فى أوائل القرن التاسع عشر وهم الذين طبقوه بنجاح فى مديريات السودان ويمكن القول أن لوجارد هو الذى طبق هذا النظام فى نيجيريا الشمالية وطبقه بنجاح هناك وليس معنى هذا أن لوجارد هو مبتدع هذا النظام عامة لأن المصريين فى تطبيقهم هذا النظام فى السودان كانوا سباقين لغيرهم ، وكانوا أول تجربة للدولة تملك قدرا من الحضارة من أجل تدريب من هم أقل منهم ممن أوكل إليهم أمر حكمهم(٣) .

ولعل سر نجاح تطبيق هذا النظام فى بعض أجزاء الامبراطورية البريطانية يرجع إلى وجود نظم وطنية ومؤسسات قبلية مما اضطر لوجارد إلى ابتكار نظامه هذا على أساس حكم الافريقيين عن طريق هذه المؤسسات والتقاليد

(١) Buell, R. : The Native Problem in Africa, New York, 1928, Vol. I, P. 575.

(٢) Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, P. 132.

(٣) رياض ، زاهر : السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال ، ص ٨٧ .

المحلية ، وقد لقى هذا النظام نجاحا واضحاً فى شمال نيجيريا . حيث وجدت إمارات قوية لها من النظم الثابته فى الحكم والإدارة ما اعتاد عليه السكان طوال قرن من الزمان بدأ من عام ١٨٠٤ عندما بسط الشيخ عثمان بن فودى سلطانه على هذه المنطقة وأسس دولة الفولانى هناك، وبعد وفاته فى عام ١٨١٧ أسس أبناؤه دولة سوكوتو التى استمرت حتى عام ١٩٠٣ عندما قضى عليها لوجارد بعد مصرع الخليفة محمد الطاهر الاول ، ولكن لوجارد وجد أن هذه الدولة الأفريقية قد أقامت نظاما حضاريا ثابتاً وقويا يعجز البريطانيون عن ابتكار ماهو أفضل منه ، فأبقى البريطانيون على هذه النظم والمؤسسات الوطنية وادعوا انهم ادخلوا نظاما جديداً للحكم غير المباشر هناك (١) أدعوا أنهم باسم الحضارة والمدنية قد جاءوا لادخال النظم الوطنية الأوربية بين هؤلاء الشعوب المتخلفة ، ولكن كانت دهشتهم أشد عندما وجدوا من النظم الوطنية ما لعجزهم عن تغييرها أو القضاء عليها وكانت هذه النظم الوطنية العامل الاساسى فى نجاح هذا النظام من الحكم البريطانى .

فالامارات فى دولة سوكوتو تتمتع بقدر كبير من الحكم وتدير شئونها اليومية ، وكل أمير له مسئولياته الخاصة فى حكم امارته بما فى ذلك أمور الدفاع كما يشرف على العلاقات التجارية الخاصة به حتى مع القوى الأوربية وكان الخليفة يتدخل فى بعض الاحيان فى الأمور السياسية فى الإمارة التى تربطها به روابط اسلامية وثيقة وكان هذا الخليفة يحمل لقب أمير المؤمنين ومن ثم فهو مصدر كل السلطة وكانت كل الإمارات منظمة بنفس هذا الشكل العام .

ويرى نكروما أن بريطانيا باتباعها سياسة الإدارة الوطنية والحكم الثنائى وتسهيل مشاركة الوطنيين قصدت بها غاية واحدة، هذه الغاية هى دوام الاستغلال الاجنبى الاقتصادى لمواردهم المادية من أجل مصلحة الدولة الاستعمارية وهذه النظم تقضى تماماً على فكرة الديمقراطية الصحيحة وتكبح جماح أى تطلع للاستقلال .

---

(١) Nekrumah, Kwame : Towards Colonial Freedom, P. 45.

وقد ساعد تطبيق نظام الحكم غير المباشر على اعطاء الرئيس الوطني سلطات واسعة تمكنه من تنفيذ السياسة الاستعمارية حيث ضمنت بريطانيا ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإداري بعد أن ضمنوا الاحتفاظ بالقابهم لأن أي معارضة من الاهالي تعني معارضة الحكم البريطاني نفسه (١) .

كما أقام هذا النظام حاجزاً دفاعياً بين الحكام البريطانيين والشعوب الافريقية حيث استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الزعماء المحليين الذين صاروا أداة الحكم الى جانب أنها تجنبت الاحتكاك المباشر مع الافارقة .

وساعد هذا النظام على تقليل نفقات الإدارة وتوفير الأموال التي يتطلبها انشاء جهاز إداري ضخم لحكم هذه المستعمرات حكماً مباشراً(٢) .

ويقول ألن برنز (Alan Burns) إن هذا النظام قد مكن من قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الافريقية رخاءاً مادياً لا يمكن تحقيقه في ظل أحوال الفوضى التي كانت سائدة قبل ذلك(٣) .

وفي ظل هذا النظام انتقلت السلطة الشرعية الى القوى البريطانية أي أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الادارة الحكومية وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطاني أو ممثلا للحاكم العام ، وبهذا النظام نجد أن بريطانيا قد وضعت بسهولة جهازاً إدارياً بيروقراطياً من رجالها فوق الجهاز الإداري والاقطاعي والقبلي الذي حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية(٤) .

وهذا النظام وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظري أو ولاء عاطفي من أهالي هذه المجتمعات ولا يمكن لهذا النظام أن يدعى تمثيله للناس ، وأنهم اختاروه

---

(١) Lugard, F. : Dual Mandate in Tropical Africa, P. 43.

(٢) Mair, L.P. : Native Policies in Africa, P. 56.

(٣) Burns, Alan : The History of Nigeria P,. 306.

(٤) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

برغبتهم الحرة بل إنه مجرد عملية صناعية مقصود بها ملاءمته لوضع اجتماعى معين وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق اهدافها المرجوة فى مستعمراتها فى أفريقيا .

ومجمل القول أن إقدام بريطانيا على تطبيق سياسة الحكم غير المباشر فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا وخاصة فى شمال نيجيريا — إنما هو فى المقام الاول يرجع إلى وجود نظم وطنية قوية وثابتة اعتادها الناس سنوات طويلة ومن الصعب تغييرها و استبدالها بما هو أفضل منها ، يضاف إلى ذلك أن لوجارد عندما تولى إدارة محمية نيجيريا الشمالية بعد اخضاع الممالك الاسلامية الموجودة هناك لم يكن لديه العدد الكافى من الموظفين اللازمين لإدارة هذه المناطق ، ففى مايو ١٩٠٠ وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين واربعين ضابطا للمحمية ويشمل هذا العدد الاطباء وغيرهم من الضباط غير الاداريين ، وعين فعلا من هذا العدد احدى وثلاثين رجلا ارسلوا الى نيجيريا وكان من الصعب الحصول على الرجال الذين يقبلون العمل فى تلك المناطق المدارية . وهنا وجد لوجارد نفسه عاجزا عن إدارة هذه المناطق الشاسعة بذلك العدد الضئيل من الحكام الأوربيين فاضطر للاستعانة بالامراء والحكام الوطنيين فيما أسماه بنظام الحكم غير المباشر(١).

والمظهر المتميز للسياسة البريطانية هو إصدار دساتير متتالية واقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة ، ولقد مرت الدول التى خضعت للحكم البريطانى بخمس مراحل قبل ان تظفر بالحكم الذاتى وهذه المراحل هى :

١ — الدكتاتورية المطلقة : وهى تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية فى يد الحاكم ومستشاريه من كبار الموظفين(٢) .

٢ — مرحلة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن طريق انقسام المجلس الاستشارى للحاكم الى مجلس تنفيذى وآخر تشريعى .

---

(١) I Kime, Obaro : The Establishment of Indirect Rule in Northern Nigeria, Tarikh, Vol. 3, No. 3, P. 8.

(٢) الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٦٨٠ — ٦٨١ .

٣ — تطوير المجلس التشريعى حيث يزداد عدد الموظفين فيه ، ثم يزداد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية .

٤ — يصبح المجلس التشريعى لكل أفريقيا ويصبح رئيس الأغلبية فيه رئيسا للوزراء مع احتفاظ الحاكم البريطانى بحق الفيتو .

٥ — تستقل البلاد فى ظل نظام الكومنولث .

وهذا النظام يعطى أعضاء الكومنولث بعض الامتيازات الجمركية والمالية نتيجة انضمامها لمنطقة الاسترلينى كما أن العضو أن يشترك فى منظمات دفاعية مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من الخدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة ، ونص القرار الصادر فى عام ١٩٢٦ على أن الكومنولث وحدات مستقلة ضمن الامبراطورية البريطانية ولا تخضع أى منها للاخرى ومع ذلك ترتبط برابطة الولاء التاج ويرتبط بعضها بالبعض الآخر بمحض إرادتها كأعضاء فى الكومنولث البريطانى(١) .

وسوف نلقى نظرة سريعة على بعض التطورات الدستورية فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا :

أولا — نيجيريا :

تعتبر نيجيريا من الدول التى تضم فروع الإدارة الاستعمارية الثلاث فهى تضم المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية ، وقد صار لها وحدة دستورية فى عام ١٨٦٢ حيث تكون مجلس تشريعى محدود السلطات فى مستعمرة لاجوس وصار يباشر سلطاته حتى اندماج نيجيريا فى عام ١٩١٤ وحيث تكون مجلس تشريعى لنيجيريا كلها .

---

(١) الكومنولث تجمع اختيارى فى سبيل أهداف مشتركة وفوائد تأتى من التفاهم السياسى والدفاعى وقد أطلق على هذه الوحدات المكونة للكومنولث لفظ دومنيون (Dominion) ولمزيد من الدراسة أنظر :

Simmons, J. : From Empire to Commonwealth, (London, 1746).

وكذلك الجمل ، شوقى : مرجع سابق ، ص ٦٨١ .

أما عن دساتير نيجيريا فهناك دستور ١٩٢٢ الذى نص على تكوين مجلس تشريعى على أساس اقتراع مقيد وامتدت سلطته التشريعية الى المستمرة والمنطقة الجنوبية بينما احتفظ الحاكم بشئون التشريع للمنطقة الشمالية وتكون أيضاً مجلس تنفيذى جميع اعضائه من الموظفين بحكم مناصبهم . وفى عام ١٩٤٦ صدر دستور ريتشاردز وتكون المجلس التشريعى من أغلبية غير موظفين عددهم ٢٨ عضواً وأقلية موظفين عددهم ١٧ عضواً وتكونت ثلاث مجالس اقليمية فى الغرب والشرق والشمال أما المجلس التنفيذى فظل على تشكيله السابق ونص الدستور على أن يكون التعديل بعد تسع سنوات ولكن فى عام ١٩٤٨ صدر اعلان يفيد الرغبة فى تعديل الدستور وصدر الدستور الجديد عام ١٩٥١ .

وقد منح الدستور الجديد نيجيريا الشكل الفيدرالى وأوجد نظام مجلس الوزراء ، وصار المجلس التنفيذى مجلس وزراء رئيسه الحاكم ويتكون من ستة أعضاء بحكم مناصبهم ، ١٢ وزيراً أفريقيا يمثل كل منطقة أربع وزراء .

وتكونت مجالس تنفيذية إقليمية يرأس كل مجلس ممثل للحاكم فى المنطقة وتكونت الجمعية التشريعية من الحاكم رئيساً ، ١٢٥ عضوا منتخبا و ٦ أعضاء يعينون لاعتبارات خاصة ، وينقسم الاعضاء المنتخبون الى ٥٨ عضوا عن المنطقة الشمالية ، و ٣٤ عضوا عن الشرق ، ٣٤ عضوا عن الغرب(١) .

ومنذ بدأ العمل بهذا الدستور ظهرت صعوبات فى التوفيق بين اتجاهات الاعضاء ونمت روح انفصاليه وسادت روح التفرقة حتى فى داخل مجلس الوزراء ولذا اجتمع زعماء الاحزاب مع ممثلى المملكة المتحدة وصدر دستور ١٩٥٤ فى اثنى عشرة لغة مختلفة الى جانب الانجليزية بسبب تعدد

---

(١) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

القبائل (حوالى ٢٥٠ قبيلة) ، وبهذا الدستور تكون رسميا إتحاد نيجيريا الفيدرالى وله حاكم عام له نواب فى الوحدات المكونة للاتحاد وتتمتع الوحدات باستقلال ذاتى داخلى ، وصارت لاجوس العاصمة الاتحادية وثم فصل جنوب الكاميرون عن نيجيريا وأعتبرت وحدة من وحدات الاتحاد وقد تكون المجلس الاتحادى من ١٩٤ عضوا منهم ٦ أعضاء من الكفاءات والرئيس وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم ، ٩٢ عضوا من الشمال، ٥٦ عضوا لكل من الغرب والشرق و ٢ من لاجوس و ٦ من جنوب الكاميرون. وفى عام ١٩٥٧ انعقد فى لاجوس مؤتمر للنظر فى الدستور وأبدت فيه أنجلترا استعدادها لمنح الحكم الذاتى الكامل وأخيراً تم الاتفاق فى مؤتمر لندن لعام ١٩٥٨ على استقلال نيجيريا فى مارس ١٩٦٠ داخل نطاق الكومنولث .

وفى المستعمرات البريطانية الأخرى فى غرب أفريقيا نجد أنها مرت بنفس المراحل التى عاشتها نيجيريا ففى ساحل الذهب تكون مجلس تشريعى وتنفيذى فى عام ١٨٥٠. وصدرت عدة دساتير فى أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ وتمت انتخابات فى عام ١٩٥٦ وحصل حزب نكروما على ٧٤ مقعداً من مجموع المقاعد وصدر قانون الاستقلال فعلا فى عام١٩٥٧ .

أما فى سيراليون فقد تكون لها مجلس تشريعى فى عام ١٨١١ وصدر دستور ١٩٥١ ودستور ١٩٥٤ الذى تعدل بموجبه نظام الانتخاب فأصبح مباشرا فى المستعمرات والمحمية وظل تشكيل المجلس التنفيذى كما هو وأصبح مجلساً للوزراء وتعدل تشكيل المجلس التشريعى الى ٥٧ عضواً .

وفى جامبيا تكون أول مجلس تشريعى عام ١٨٨١ فى المستعمرة فقط ثم صدر دستور ١٩٤٦ ودستور آخر فى عام ١٩٥٤ .

---

(١) خلف الله ، عبد الغنى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

(٢) عودة ، عبد الملك : مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

ويلاحظ على هذه الدساتير ما يلى :

١ ـ فى كل هذه الإجراءات الدستورية التى سبقت الاستقلال بقيت السلطة المطلقة فى أيدى الحاكم العام .

٢ ـ نصت هذه الدساتير على تأكيد وضع بريطانيا فى هذه المناطق سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

٣ ـ جاءت هذه الدساتير إثر اضطربات دموية ولم تكن هذه الدساتير استجابة لمطالب الحركة الوطنية ولكنها خطوة بريطانية قصد بها ايجاد وضع اجتماعى وسياسى جديد .

٤ ـ لا تحتوى هذه الدساتير على ضمانات كاملة للمواطنين وحرياتهم ومستقبلهم السياسى .

٥ ـ نظم الانتخابات فى جميع المراحل ماعدا الاخيرة تحتوى على انتخابات غير مباشرة مع قيود مالية وضرائبية هذا بخلاف حق الحاكم العام فى التعيين .

ومن الملاحظ أن مستعمرات بريطانيا فى غرب أفريقيا قد حصلت على استقلالها على النحو التالى(١) :

١ ـ حصلت ساحل الذهب على استقلالها فى مارس ١٩٥٧ .

٢ ـ حصلت نيجيريا على استقلالها فى أول أكتوبر ١٩٦٠ .

٣ ـ حصلت سيراليون على استقلالها فى أبريل ١٩٦١ .

٤ ـ أما جامبيا وهى أول مستعمرة بريطانية فى غرب أفريقيا فقد حصلت على استقلالها فى فبراير ١٩٦٥ .

---

(١) Crowder M : West Africa, Vol. 11, WP. 622.

الخاتمة

من هذا العرض لنظم الحكم الاستعمارية فى غرب أفريقيا نجد أن النظام قد تغير من دولة لأخرى بل واختلف النظام الواحد فى نفس الدولة حسب مقتضيات الأحوال وحسب الظروف التى مرت بها كل دولة من دول غرب أفريقيا وحسب النظم الوطنية التى كانت سائدة قبيل قدوم الأوربيين لكن السمة الغالبة على هذه النظم الاستعمارية كانت تتخذ طابعاً عاماً يتمثل فى سياسة الدولة المستعمرة ذاتها فعلى حين نجد أن النظام الالمانى اتبع نظام المركزية الشديدة ولم يشترك الوطنيون فى الحكم أو الادارة اللهم الا فى رئاسة المحاكم الوطنيه وذلك للفصل فى القضايا الصغيرة ، وكانت المستعمرات الالمانية تسير وفق قانون المستعمرات الصادر فى عام ١٨٨٦ والذى حدد كل سلطة حاكمه فى المستعمرات وكانت المستعمرات تتبع وزارة الخارجية الالمانية حتى عام ١٩٠٧ ثم تحولت إلى وزارة مستقلة تتولى الاشراف على شئون هذه المستعمرات .

ولم يظهر الاثر لهذا الحكم الألمانى فى غرب أفريقيا لأن النهاية كانت سريعة وقبل أن تبدأ ألمانيا فى وضع سياستها على مستعمراتها وقبل أن تفرض نظم الأستيطان الالمانى فى الكاميرون وجاءت الحرب العالمية الاولى لتضع نهاية لتلك النظم الألمانية التى لم تكن قد ظهرت أثارها بعد فى هذه المستعمرات وتحولت هذه المستعمرات سواء فى الكاميرون أو توجو الى نظم حكم من كل من الفرنسيين والأنجليز الذين اختلفت نظم حكمهم اختلافا واضحا وبيناً فعلى حين نجد أن نظام الحكم المباشر كان السمة الغالبة على النظام الفرنسى نجد أن الحكم غير المباشر كان سمة النظام الانجليزى وبالتالى اصطبغت المستعمرات الالمانية بالصبغة التى آلت إليها المستعمرات مابين الفرنسية و الأنجليزية .

وإذا انتقلنا إلى النظام الفرنسى فى غرب أفريقيا نجد أن هذا النظام قد قام على أساس تحطيم الزعامات القومية وانتزع منها كل سلطة و نفوذ وبالتالى اعتمد هذا النظام على رسم السياسة من قبل الفرنسيين بمفردهم ، وشغل الفرنسيون جميع الوظائف بل وتولوا تنفيذ كل أوامر الحكومة وبالتالى صار الجيش عماد الوجود الفرنسى فى أفريقيا ولم يتوقف النظام الفرنسى عند حد الإدارة المباشرة وحرمان الوطنيين من ممارسة اعباء الحكم فى بلادهم بل تعدى الأمر الى درجة انتهاج سياسة الاستيعاب اى صبغ المستعمرات بالصفة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسة على الافريقيين وكان القصد من ذلك كله هو القضاء على الثقافات والتقاليد المحلية الوطنية وجعل تفكير سكان المستعمرات مطابقاً تماماً للنظم الفرنسية ، وحاولت فرنسا فرض هذا الغزو الثقافى على سكان وشعوب تتفاوت فى ثقافتها وتقاليدها المحلية وبالطبع أدت هذه السياسة الفرنسية الى خلق تفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، تفرقة نجمت عن القدرة على الاستيعاب و عدمه والقدرة على مجاراة الفرنسيين فى ثقافتهم وعاداتهم ، وهذه من أبرز مساوىء هذا النظام الفرنسى الذى حرم الافريقيين فى المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا من ثمار هذا النظام الجديد وجعلت استيعاب الحضارة الفرنسية شرطا أساسيا للوصول الى مستوى الفرنسيين فى الحقوق والواجبات كما كان تشكيل النخبة (Elite) وسيلة لخلق جماعة تستوعب التراث الفرنسى وتصبح الجسر الذى تعبر عليه الثقافة الفرنسية الى هذه الشعوب الأفريقية ، وبالرغم من تشكيل هذه النخبة الا أن فرنسا عجزت فى أن توصل ثقافتها الى هذه الجماعة ولم تتمكن من خلق زعامات محلية قوية تستطيع تحمل أعباء المسئولية فى إدارة مستعمراتهم وكل مافعلته فرنسا بسياستها المباشرة السعى نحو القضاء على الثقافات المحلية والتقاليد الوطنية والعمل على فرنسة شعوب هذه المناطق وقد ظهر هذا واضحا عند استقلال هذه الدول الافريقية التى رفضت نظام الجماعة الفرنسية والذى صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية

وألغى الشخصية الافريقية تماماً وركز السلطة المسئولة فى أيدى رئيس الجمهورية الفرنسية، ولذا نجد أن النظام الفرنسية قد فشلت فى خلق زعماء وطنين يدينون بالولاء واضطرت فرنسا الى الاعتراف باستقلال هذه الدول الافريقية عام ١٩٦٠ لتواجه مشكلات عديدة من جراء هذه السياسة الفرنسية التى حاولت طوال عهدها الاستعمارى القضاء الكامل على التقاليد والثقافة المحلية الأفريقية .

أما بريطانيا فقد انتهجت نظاماً كان سائداً فى بعض البلدان الافريقية وسبق تطبيقه فى بعض المناطق —لكن السلطات البريطانية ممثلة فى اللورد لوجارد قد جسدت هذا النظام واتخذته وسيلة لحكم مستعمراتها فى غرب افريقيا واقترن هذا النظام الحكم غير المباشر باسم اللورد لوجارد لأنه أول من طبقه عملياً وبشكل مجسد فى نيجيريا الشمالية وغيرها من المستعمرات البريطانية فى غرب افريقيا .

وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه فى شمال نيجيريا أداة سهلة فى أيدى السلطات البريطانية بعد أن اعتمد لوجارد على الرؤساء والزعماء المحليين وجعلهم جزء من الادارة الحكومية ، وبمرور الزمن تحول مصادر السلطة التقليدية الى القانون البريطانى، ووفر هذا النظام على بريطانيا مصاريف الادارة ، وقلل من عدد الحكام اللازمين لحكم هذه المساحات الشاسعة بالاضافة الى الاستفادة من النظم الأفريقية الوطنية وتطويرها لتتلائم مع الظروف الحالية وقد نجح هذا النظام البريطانى فى اعطاء الزعامات الوطنية الكثير من السلطات التنفيذ السياسة الاستعمارية بل ومنحت ولاء الزعماء الوطنين لتلك النظم البريطانية . وهكذا نجد أن نظام الحكم غير المباشر الذى طبقته بريطانيا فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا كان مفيداً لكل من البريطانين حيث ساعد على تقليل نفقات الادارة ووفر الاموال التى يتطلبها انشاء جهاز ادارى ضخم لحكم هذه الجهات، كما ساعد على قيام حكومة قوية بدلا من النظم الاستبدادية ووفر لهذه المجتمعات الافريقية رخاء ماديا وحفظ النظم الوطنية كيانها وظلت التقاليد الوطنية تنعم بالأمان فى ظل هذا النظام الذى

لم يحاول التدخل فى شئونها خاصة فى المناطق الاسلامية فى غرب أفريقيا فظلت حضارتها الاسلامية تعيش جنباً الى جنب مع النظم الاستعمارية .

وكان هذا النظام الذى طبقته بريطانيا واعتمدت فيه على النظم الوطنيه فضل نظم الحكم التى طبقت فى القارة الافريقية لأنه لم يحاول القضاء على النظم الوطنية بل حاول تطويرها بما يتمشى مع السياسة البريطانية كما أن عدم تدخل البريطانيين فى تقاليد هذه الشعوب ونظمها وثقافتها قد ساعد على الحفاظ على هذا التراث الوطنى القومى الذى ألفه الناس وتعودوا عليه لبضع قرون بالاضافة الى محاولة نظام الحكم غير المباشر تطوير النظم الوطنية و خلق زعامات قومية كان لها أثرها عكس النظم الفرنسية المباشرة التى قضت على هذه الزعامات القومية .

ولكن من أبرز عيوب النظام الحكم غير المباشر أو الادارة الوطنية هو الاتجاه فى بعض الاحيان الى رئاسات ليست لها شعبية وطنية وفى أحيان أخرى استحداث الرؤساء فى النظم القبلية التى لاتعرف السلطات الرياسية ، كذلك كان من عيوب هذا النظام ذلك الفصل بين الزعامات القديمة والزعامات الجديدة والذى تجلى كثيرا فى حرمان المثقفين من الانضمام الى المجالس المختلفة فعمل هذا النظام على الفصل بين الماضى والحاضر ولم يتح فرصة التدريب على الحكم العناصر التى ترغب فى العمل .

ومن أبرز مزايا هذا النظام أنه ساعد الدول التى طبق فيها بعد استقلالها على انجاح سياسة الحكم المحلى بعد تطوير مؤسسات الحكم غير المباشر فى الادارة الوطنيه الى نواه سليمة للحكم الوطنى المحلى ، وكان الحكم غير المباشر يعتمد على فلسفة التمايز والاعتراف بأهمية تطوير مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الاوربية ومناسبة لظروف الافريقيين ومختلفة عن النظم الغربية .

أما السياسة الفرنسية التى قامت على نظام الحكم المباشر فقد قامت على سياسة التوحد وكان ينظر الى المنظمات السياسية والاجتماعية والافريقية

وتطويرها حتى تصبح مشابهة للأنظمة الأوروبية تماماً .

وكانت فرنسا تنظر إلى مستعمراتها نظرة تجارية على اعتبار أنها ملحقة بأراضيها الأوروبية اقتصادياً وإدارياً ومن ثم ترتبط بها سياسياً ولذا كانت أول أهداف الإدارة — الاستعمارية الفرنسية فى الحكم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية وربما كان هذا يرجع إلى المقاومة التى لقيها الجيش الفرنسى فى حروبه فى أفريقيا وثانيهما الثوره الفرنسية التى صورت للفرنسيين أن عليهم عبء حمل شعلة الحضارة إلى البشرية ، ولهذا كله صارت نظم الحكم الفرنسية تقوم على أساس شغل الفرنسيين لجميع الوظائف ورسم السياسات بحيث يظل الجيش الفرنسى العمود الفقرى الوجود الفرنسى (١) .

وارتبط الحكم الفرنسى أيضاً بسياسة العمل على إلغاء الثقافة المحلية الأفريقية لصالح الثقافة الفرنسية وقدظهر هذا كما سبق أن أوضحنا فى نظام الاستيعاب الذى اعتمد أساساً على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم الفرنسية على الحياة الأفريقية حتى يصبح الأفريقيون فرنسيين فى كل أنماط حياتهم ولقد كان هذا سبباً فى وجود ظاهرة الاستعمار الثقافى ومن مزايا هذه السياسة عدم وجود التفرقة العنصرية التى قامت على أساس اللون أو العنصر فى المستعمرات الفرنسية وإن كانت هناك تفرقة من نوع آخر قامت على أساس مدى الاستيعاب الثقافة الفرنسية .

ولقد لاحظنا أن نظام الفرنسة الجماعية صعب المنال فبدأت سياسة تطبيق فرنسة النخبة أو المشاركة (Association) والتى حاولت فرنسا تطبيقها فى فترة ما بين الحربين العالميتين وقد نجحت بالفعل فى خلق تلك النخبة المثقفة التى نسيت اصولها الأفريقية ، وقد لاحظنا أن السياسة الفرنسية فى الاستيعاب والمشاركة إنما تدوران فى نفس المحور ولا تختلفان إلا من حيث التطبيق لكن كليهما سار فى نفس الخط الأساسى لفلسفة الحكم المباشر التى كانت تهدف

---

(١) عودة ، عبد الملك : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ٩٦١ ، صص ١٦٣ — ١٦٨ .

أساساً إلى منح هذه النخبة النفوذ والسلطان مع إستمرار بقاء السلطة الفعلية في ايدى المواطنين الفرنسيين .

وباختصار يمكن القول ان السياسة البريطانية كانت تحمل فى طياتها إيماناً بقدرة النظم والتقاليد الوطنية على المشاركة فى الحكم والإدارة بينما حملت النظم الفرنسية فى النهاية الإيمان بسمو الحضارة الفرنسية التى يجب أن تفوق ما سواها وأن تصبح هى الهدف الأسمى لكل المستعمرات .

مكتبة البحث

أولا – رسائل جامعية باللغة العربية :

١ – إبراهيم ، عبد الله عبد الرازق نظام الحكم البريطانى غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى نيجيريا ١٩٠٠ – ١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٦٧ .

٢ – عبد ربه ، سعد زغلول الاستعمار الالمانى فى شرق أفريقيا رسالة ماجستير غير منشورة (١٨٨٤–١٩١٨)

ثانياً – مراجع عربية :

١ – الجمل ، شوقى عطا الله تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، القاهرة ١٩٨٠ .

٢ – خالف عبدالله ، عبدالغنى عبدالله مستقبل أفريقيا السياسى ، القاهرة ١٩٦٥

٣ – رياض ، زاهر – استعمار أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٥

– السودان المعاصر من الفتح حتى الاستقلال (١٩٦٦)

٤ – طاهر أحمد فريقيا فى مفترق الطرق ، القاهرة ١٩٦٥

٥ – عبد الملك عودة السياسة والحكم فى أفريقيا القاهرة ١٩٦١

ثالثاً – مراجع باللغة الإنجليزية :

1.—Apter,David : The Gold Coast in Transition, University Press ofPrinceton, London, 1955.

2.—Buel, R. : The Native Problem in Africa, New York, 1728.

3.—Crowder, M. : West Africa, Vol. 11, London, 1978.

4.—Burns, Alan The History of Nigeria London, 1955.

5.—Ezera, Kalu : Constitutional Development in Nigeria, London, 1960.

6.—Fage, J.D. : Historyof West Africa, London, 1972.

7.—Haily, Lord : Native Administration in British African Territories, Vol. 3, London, 1953.

8.— Haimed, Juks : Emiration and Colonisation, London, 1910.
7.—Ikime' Obaro : The Establisl ment of Indirect Rule in Northern Nigeria Tarikh, Vol. 3, No. 3.
10.—Lugard, F. : Dual Mandate in British Tropical Africa, London, 1927,
11.—Mair, L.P. : Native Pfrclitics in Africa, London 1751.
12.—Nekrumah, Kwame : Towards. Colonial Freedom, London 1962.
13.—Simmons, J. : From Empire to Commonwealth, London 1940.
14.—Perham, Mergury : Lugard, The Years of Authority, London 1960.
15.—Tounsend, M.E. : The Rise and Fall of German Colonial Empire, New. Yorh, 1930.

خامساً : بحث باللغة الإنجليزية – غير منشور :

Amennmy,E.E. The Ewe-people and the Coming of European Rule (1850—1914), Unpublished Thesis,London 1459

سادساً : دوريات بالغة الانجليزية :

Amenumey, D.E.K. : German Administration in Scuthern Togo Journal of African History X, 4, 1969.W

الأفارقة وغارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا
(١٨٩٥ - ١٨٩٦)
دراسة وثائقية

د. السيد فليفل

مقدمة

كانت غارة جيمسون - مدير شركة جنوب افريقيا البريطانية فى روديسيا - التى شنها على جمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) ، فى أواخر ايام عام ١٨٩٥ وأوائل ايام عام ١٨٩٦ ، حدثاً تاريخياً خطير العاقبة ، إذ تعكر بعدها صفو العلاقات بين بريطانيا ومستعمراتها فى المنطقة من ناحية ، وبين جمهوريتى البوير الترنسفال واورانج من ناحية ثانية . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى دخول الطرفين حرباً مدمرة هى حرب البوير فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٢ .

وعلى الرغم من أن الدراسات التى عقدت حول الغارة شملت جوانب متعددة فإنها - على دسامتها - أغفلت دور الأفارقة ، ولم تكن لتعبأ إلا بطرفى الصراع فيها وهما : البوير والبريطانيون ؛ وكلاهما من المستوطنين البيض . وتلك نتيجة منطقية لسيطرة هؤلاء المستوطنين على مقدرات الأمور فى الجنوب الأفريقى سيطرة جعلتهم محور الحياة والصراعات والتحالفات والمناورات السياسية والاقتصادية . ولكن مع هذا فإن كل صراع بين عنصرى البيض فى المنطقة إنما كان يستهدف - فى المقام الأول - انفراد أحدهما بالسيادة على البلاد وشعوبها وقبائلها ، وبالتالى فإن هذه الشعوب كانت حاضرة بشكل أوآخر فى هذه الصراعات .

وتبتغى الدراسة التى تلى هذه السطور أن تبحث عن مواقف الأفارقة من هذه الغارة وكيف استجابوا لها . فالغارة - كحدث تاريخى وقع على

الترنسفال – كان لابد وان تؤثر على الأفارقة فى المحميات المحيطة بها ، لا سيما وقد تركزت فيها ثلاث قبائل كبرى هى : قبائل المتابيلى فى روديسيا فى شمال الترنسفال ؛ والسوازى إلى الشرق منها ؛ والبتشوانا فى محمية ومستعمرة بتشوانا لاند إلى الغرب منها ، وهى القبائل التى تركز عليها هذه الدراسة ، فى فترة اعتبر البيض أن السود قد دانوا لهم وخضعوا لسيطرتهم .

والباحث إذ يحاول رصد مواقف هذه القبائل من تلك الغارة ، مستقرئاً مجموعة كبيرة من وثائق وزارة المستعمرات البريطانية ، يؤكد حرصه على تكريس مزيد من الوقت والجهد لدراسة التاريخ الأفريقى من الداخل ، بعد طول عهد من الاكتفاء بدراسة الأوروبيين فى أفريقيا باعتباره المتاح الوحيد من تاريخ القارة . لقد طال أمد إغفالنا لتاريخ قارتنا الحقيقى ، حتى غابت شعوبها عن دراساتنا ، بسبب متابعتنا لنفس الخطوط البحثية والمنهجية التى أرساها لأنفسهم المؤرخون الأوروبيون ، الذين باتوا يعترفون اليوم بأنهم نسوا الوجود الأفريقى فى دراساتهم . ولئن جاز لهم أن يفعلوا فليس لنا نحن المؤرخين الأفارقة عذر يقبل . وقد عزم الباحث على أن يتعهد مثل هذه الدراسات بالاهتمام . وستعقب هذه الدراسة – بمشيئة الله – دراسة أخرى لمواقف الأفارقة من حرب البوير . وسيلاحظ أن هناك قدراً من الاتساق بين مواقف الأفارقة من الغارة والحرب ، بدرجة تجعلنا نعتبر هذه الورقة مقدمة لتلك المخطط لها ، رغم وجود فاصل زمنى بين الحدثين يزيد عن أربعة عوام .

وإذا كانت هاتان الدراستان متعلقتين بمواقف الأفارقة من البيض وانعكاس الصراعات بين البيض عليهم فسوف تكون هناك دراسات مختصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفارقة فى قابل الأيام بإذن الله .

وانطلاقاً من الأهداف التى حددتها هذه الورقة ، فإنه ليس من صميم هذه الدراسة أن تعيد استعراض غارة جيمسون وتكرار ما سبق دراسته ، بل انها ستركز فى التناول المنهجى الموضوع المقترح على النقاط الآتية :

تمهيد : جنوب أفريقيا قبيل الغارة .

أولا : الغارة .

ثانياً : الأفارقة فى ميزان الرجل الأبيض إبان الغارة .

ثالثاً : مواقف الأفارقة من الغارة : السوازى – البتشوانا – المتابيلى .

خاتمـــة :

دكتور /السيد فليفل

مارس ٩١٨٥

هذا و بالله التوفيق

تمهيد
جنوب أفريقيا قبيل غارة جيمسون

خلال القرن التاسع عشر كان الاستيطان الأوروبي الأبيض قد بلغ أقصى مداه في الجنوب الأفريقي ، واستكانت أو كادت جميع القبائل الأفريقية له ، بعد أن نجح في تحطيم هياكلها العسكرية ومنظماتها القبلية ، وسيطر عليها بمنظمات عسكرية بيضاء . واقتسم المستوطنون البريطانيون والأفريكانريون — أو البوير (١) السيادة على هذه القبائل حسب وقوعها داخل حدود كل منها ، بل وامتدت سيادتهما على التجمعات القبلية الأفريقية الواقعة خارج الحدود ، على شكل حماية مفروضة تمكن لسلطان الاستيطان الأبيض أن يمتد ، بينما تتقلص القبائل المحمية وتتراجع أمامه ، فليست الحماية هنا تستهدف السود ، بل هي تأمين لمنطقة ما وخيراتها وعمالها لمدعي الحماية الأبيض .

وكان الاستيطان الأبيض مشطوراً من الناحية السياسية على أساس قومي بين البريطانيين والأفريكانرز ، كما أن المستوطنين البريطانيين كانوا وثيقي الصلة بالامبراطورية البريطانية ، بينما انفصمت الصلة بين هولندا

---

(١) أنظر تعريفات مستفيضة لها في : Astudy Paterson, Shella : The Last Trek, y of the Boer People and the Afrikaner Nation, London, 1957.

وعموما فا اللفظين يطلقان على عنصر واحد من المستوطنين الهولندي والألماني والفرنسي الأصل الذين استوطنوا جنوب أفريقيا خلال حكم شركة الهند الشرقية الهولندية وهولندا لها ١٦٥٢ — ١٨٠٦ ، ولفظ البوير يقصدبه الإشارة الى هؤلاء المستوطنين باعتبار المهنة التي يمارسونها وهي الفلاحة والرعي ، أما لفظ الا فريكانرز فهو لفظ يحمل مضمونا سياسيا ويقصد به الا شارة إلى هؤلاء المستوطنين باعتبار انهم يشكلون قومية جديدة في أفريقيا وأنهم مختلفون عن الانجليز ، والهولنديين في أوربا .

والأفريكانرز . وقد كان الشطر البريطاني يضم بصفة أساسية مستعمرتى رأس الرجاء الصالح وناتال ، فضلا عن محميات باسوتولاند وبتشوانالاند وروديسيا . وكان هناك حاكم لكل مستعمرة و محمية من هذه ، بيد أن الرأس وناتال كانتا تتمتعان بالحكم الذاتي ، نتيجة تواجد أعداد كبيرة من المستوطنين فيهما ، بينما كانت روديسيا خاضعة لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي أسسها سيسل جون رودس . وقد كان على رأس الشطر البريطاني مندوب سام High Commissioner يقيم فى كيب تاون ، يقدم تقاريره مباشرة إلى وزير المستعمرات ، ويشرف على مجموعة المستعمرات البريطانية ، كل حسب تقدم الحكم فيها ، ومدى ما يسمح به من تدخل السلطة البريطانية مباشرة (١) . وقد تولى هذا المنصب الخطير إبان الفترة موضوع دراستنا سير هيركليز روبنسون H. Robinson وكانت تلك ثانى مرة يتولاه فيها ، كما كان يستثمر أمواله فى شركات رودس ، ولعل هذا يبرر جهود رودس لإعادته إلى منصب المندوب السامى (٢) .

أما شطر الاستيطان الأبيض الآخر فكان بويريا أو أفريكانريا ، وقد ضم جمهوريتين مستقلتين هما : جمهورية جنوب أفريقيا أو الترنسفال ، ودولة أورانج الحرة ، وكانت تجمعهما الرابطة القومية الأفريكانرية ، ويشتركان فى النظام الجمهورى ، وتقوم الحياة فيهما على بنية اقتصادية قوامها الرعى والزراعة المعتمدان على العمل الأفريقى الرخيص .

وقد سيطرت الجمهوريتان البويريتان على القبائل الواقعة داخل حدودهما سيطرة تامة ، وأحكمت وثاقها فى معازل Reserves اختيرت لها أسوأ المناطق جواً وأقلها إنتاجاً ، و فقراً فى مصادر الثروة الطبيعية لا سيما الأرض الخصبة ومصادر المياه . وزادت الترنسفال على ذلك بسيطرتها على قبيلة السوازى ، بفرضها حمايتها عليها ، بعد الاتفاق مع بريطانيا (٣) .

(١) أنظر الخريطة رقم (١) عن الوحدات السياسية البيضاء فى جنوب أفريقيا .

(٢) وسيرمز للمندوب السامى بالحرفين الأولين H.C. فيما يلى من صفحات .

(٣) أنظر الخريطة رقم (٢) عن التجمعات القبلية الافريقية حول الترنسفال .

وقد اشترك العنصران الأبيضان الأفريكانرى والبريطانى – رغم تعدد الوحدات السياسية لكل منهما – فى موقفهما من الأفارقة ، وفى إحكام قبضتهما عليهم . ويتضح هذا من تعيين حاكم عام ناتال سير والتر هيلى هتشنسون زعيماً أعلى Supreme Chief لقبيلة الزولو وكل قبائل ناتال الأخرى ، فى نفس الوقت الذى عين فيه بول كروجر رئيس الترنسفال زعيماً على الوطنيين فى جمهورية جنوب فريقيا (١) .

ورغم سيطرة المستوطنين البيض على التجمعات القبلية الأفريقية ظلت هناك قبائل متماسكة نوعاً ما حافظت على وحدتها فى صورة استمرار الخضوع للمالك أو الزعيم الأكبر Paramount Chief و فصائله من الزعماء الذين يحكمون بطون القبيلة Indunas ، ويجتمعون فى العاصمة أو المعسكر الكبير Big Kraal لمشاورة الزعيم فى أمور القبيلة الهامة (٢) . ومن أبرز الممالك أو الزعامات الأفريقية شبه المستقلة هذه السوازى والزولو والبتشوانا والمتابيلى والباسوتو . فعلى الرغم من أن هذه القبائل جميعاً خضعت للحماية البيضاء فإنها نجحت فى الحفاظ على قدر ما من الاستقلال والوحدة ، بشكل يفوق ذلك القدر الذى آل إليه حال القبائل الواقعة داخل حدود الوحدات السياسية البيضاء ، لا سيما أورانج والترنسفال البويريتين والرأس وناتال البريطانيين . فقبائل مثل التمبو والفنجو والاكسوزا فى مستعمرة الرأس تدهور استقلالها وانفرط عقدها ، منذ فترة مبكرة تدور حول منتصف القرن التاسع عشر .

ويلاحظ أن ثلاثاً من القبائل الأفريقية شبه المستقلة كانت تطوق الترنسفال من ثلاث نواح ، فالمتابيلى فى الشمال ، والسوازى فى الشرق ، والبتشوانا فى الغرب (٣) . وسوف تقتصر معالجتنا لقضية الأفارقة وغارة جيمسون على هذه القبائل الثلاث لعدة سباب هى :–

(١) C.O· 879· 45, Enclosure 3 in No. 157, Mayer of Pieter maritzburg to Governor, Natal, January 29, 1896.

(٢) Ibid., Cxtract from the Cape Times, January 22, 1896.

(٣) راجع الخريطة رقم (٢) .

١ ــ هذا الجوار الملحوظ للترنسفال جعلها وثيقة الصلة بالأحداث .

٢ ــ حجم القبائل الضخم جعل الحكومات البيضاء تحسب لها كل حساب إبان فترات صراعها .

٣ ــ قدرة هذه القبائل على الحفاظ على كياناتها الفعلية سمح لها باتخاذ مواقف يمكن رصدها .

٤ ــ اختلاف مواقف هذه القبائل إحداها عن الأخرى من الأحداث يمنح الباحث فرصة عقد مقارنات مفيدة تمكنه فى النهاية من استقصاء الحقيقة التاريخية ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاقتراب منها .

ولكى تتضح صورة الجنوب الأفريقى فى منتصف الحلقة الثانية من تسعينات القرن التاسع عشر ، تنبغى الإشارة إلى بعض البيانات التاريخية ذات الدلالة ، بالنسبة لكل وحدة من وحداته السياسية التى تهمنا متابعة موقفها السياسى فى هذه الدراسة . فأما مستعمرة رأس الرجاء الصالح فهى أقدم مناطق الاستيطان الأبيض فى المنطقة ، وكانت عاصمتها هى كيب تاون ، وقد نالت الحكم النيابى فى عام ١٨٥٤ والحكم الذاتى فى عام ١٨٧٢ . وقد سيطرت على الحياة السياسية فيها الأحزاب الهولندية لا سيما حزب الرابطة الأفريكانرية The Afrikaner Bond Party بزعامة جان هوفماير ، لكن وجود الحامية البريطانية فيها ولا سيما القاعدة البحرية فى خليج سيمون ، وكون كيب تاون مقراً المندوب السامى ، جعل الأفريكانرز يميلون إلى التعاون مع البريطانيين ، خاصة مع سيسل رودس ؛ رئيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، والذى كون صداقة مع هوفماير أوصلته ــ أى رودس ــ إلى كرسى رئاسة وزارة الرأس منذ عام ١٨٩٠ ، وكانت مستعمرة الرأس تسيطر على ثلاث من خمس خطوط السكك الحديدية إلى مناجم جوهانسبرج (١) .

---

(١) C.O. 879, 45 : Op. Cit., Enclosure in No. 10, Railways, Customs and Trade.

وأما ناتال فكانت مستعمرة بريطانية تماماً ، إذ استوطنها البريطانيون منذ استعمارها فى بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر ، وبالتالى لم يكن للأفريكانرز فيها سطوة تذكر . ولكن الطرفين البريطانى والأفريكانرى كانا يخشيان معاً سطوة طرف ثابت قوى هو الزولو ، وكانوا قبيلة أفريقية تخضع لزعامة ملكية عسكرية حطمها المستوطنون ، منذ استيطان ناتال ؛ ولعل هذا يفسر تهجير الهنود إلى ناتال لزراعة القطن والقصب منذ ستينات القرن التاسع عشر ؛ وفى عام ١٨٩٣ منحت ناتال الحكم الذاتى ، وصار لها خط سكك حديدية مستقل إلى مناجم جوهانسبرج ، وكان أقصر من خطوط مستعمرة الرأس (١) .

وأما دولة أورانج الحرة وجمهورية جنوب أفريقيا فكانتا دولتين أفريكانريتين يسيطر عليهما البوير . وقد اعترفت بريطانيا باستقلال بوير الترنسفال فى اتفاق نهر الساند عام ١٨٥٢ ، واستقلال أورانج فى اتفاق بليمفونتين — وهى عاصمتها — فى عام ١٨٥٤ ؛ وكانت الترنسفال أشدهما عنصرية ، وعرفت بذلك عاصمتها بريتوريا ، التى ظهرت إلى الوجود فى عام ١٨٥٥ قبل انتخاب أول رئيس للجمهورية فى عام ١٨٥٧ ؛ كما عرف رئيسها بول كروجر أيضاً بالتشدد ، منذ نجاحه فى إخراج الانجليز من الترنسفال فيما عرف بحرب البوير الأولى فى عام ١٨٨١ ، والتى أنهت وجودهم فيها منذ ضمها فى عام ١٨٧٧ . وظل كروجر رئيساً للجمهورية حتى سقوطها فى عام ١٩٠٢ ، إثر حرب البوير الثانية ، وكان طوال فترات حكمه حجر عثرة أمام المطامع البريطانية بعد اكتشاف الذهب فى بلاده فى عام ١٨٨٦ ، كما كان شديد السطوة وعنيفاً مع القبائل الأفريقية فى الترنسفال ودعم الذهب عنصريته وتشدده ، فرفض منح المستوطنين البيض من العمال فى مناجم الذهب خاصة البريطانية منهم الحقوق السياسية التى كان يتمتع بها البوير فهم المواطنون Burghers وحدهم ، ونعت عمال جوهانسبرج

---

(١) C.O. 877 : Op. Cit., Enclosure in No. 10.

بالغرباء أو الأجانب الوافدين Uitlanders (١) :

أما دولة أورانج الحرة فكانت أقل عنصرية من الترنسفال ، وأكبر إتصالا بالمستعمرات البريطانية ، وأشد إرتباطاً بها من الناحيتين الثقافية والتجارية ، بحكم موقعها الجغرافى شمال الرأس وغرب ناتال . ولكنها ظلت جمهورية أفريكانرية تشترك مع الترنسفال فى كل شىء ذى طابع قومى ، رغم مصالحها الاقتصادية مع مستعمرة الرأس بالذات (٢) .

هذا عن الوحدات السياسية البيضاء بريطانية وأفريكانرية . وقبل أن نعرج إلى الوحدات السياسية الأفريقية تحت الحماية ينبغى أن نذكر بأن حال روديسيا كان مميزاً بين هذه الوحدات البيضاء وتلك الأفريقية . فالذى يتولى حكمها شركة جنوب أفريقيا البريطانية التى أسسها سيسل رودس ، قبيل رئاسته لوزارة الكيب . وكان يتولى إدارة روديسيا د. جيمسون ، الذى أصلى الأفارقة من قبيلتى الماشونا والمتابيلى ناراً حامية حتى أخضع كلتيهما لسلطة الشركة . وكانت المنطقة تخضع لحكم ملكى قوى عماده القوة العسكرية المتابيلية والقوة الزراعية الماشونية . وقد كان على رأس هذا النظام الملك لوبينجولا Lobengula ، الذى نجح جيسمون فى إزاحته من طريقه ، وإنهاء حكمه وحياته على السواء (٣) . وكان الاستيطان الأبيض فى روديسيا — على هذا — رأسمالية مرتبطاً بالشركة ، التى كان لها حق التشريع للمنطقة طبقاً لبراءة الحكومة البريطانية . وبهذا الحكم البريطانى فى روديسيا غير مباشر ، إذ أوكل للشركة إدارتها .

(١) Ibid.، Enclosure to No. 313, Extra OrdinaryGovernment Gazette of the South African Republic, Vol. XVI, Pretoria.

(٢) C.O. 877, 45, No. 362, Telegram Acting State President, Bloom Fontein, to H.C. Pretoria, January 13, 1896.

(٣) Cloete, Stuart : African Portraits, A Biography of Paul Kruger, Cecil Rhodes, and Lobengula, The Yast King of the Matabele, London, 1946, P. 148.

أما عن الوحدات السياسية الأفريقية فقد كانت أقلها خضوعاً للحكم الأوروبى هى سوازيلاند . فرغم حماية جمهورية جنوب أفريقيا عليها منذ عام ١٨٩٤ ، بعد عهد طويل من الإدارة المشتركة بينها وبين بريطانيا ، فقد ظلت الملكية السوازية متماسكة ، وعجزت الجمهورية عن تحقيق تغلغلها الاستيطانى داخل المملكة بغض النظر عن بعض المزارع التى استولى عليها المستوطنون فى أقصى غربها(١) .

وأما البتشوانا فقد بدأت متاعبهم مع الاستيطان الأبيض مع بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، حين بدأ بوير الترنسفال يؤلبون بعض بطون القبائل ضد البعض الآخر وتدخلوا فى صراعاتهم بعد ذلك ، مقابل الحصول على مزارع لهم فى أراضيهم . ولكن بريطانيا أرسلت حملة عسكرية قوامها خمسة آلاف جندى تحت قيادة سير تشارلز وارين Charles Warren فى عام ١٨٨٤ ، ليضم الجزء الجنوبى من بتشوانا لاند كمستعمرة ، والجزء الشمالى كمحمية ، ولينهى الوجود البويرى فى المنطقتين معاً ، وليمنعه من الاتصال بالألمان فى جنوب غرب أفريقيا الألمانية (ناميبيا) ، حتى لا يشكل هذا الاتصال خطراً على الاستعمار البريطانى فى المنطقة (٢) . وقد كانت قبيلة البتشوانا — رغم تفتتها وانقسامها — تنظر بعين الحقد إلى البوير ، وتعتبر الحماية البريطانية إنقاذاً لها من مزيد من التردى فى أوضاعها ، ومن استيعاب البوير لأراضيهم ، وتحويلهم بالتالى إلى عمالة مأجورة فيما كانوا يمتلكونه بالأمس (٣) .

وإذا أضفنا إلى القبائل السابقة قبيلة الباسوتو التى خضعت للحماية البريطانية منذ عام ١٨٦٩ ، بعد محاولة بوير أورانج للتوسع فى بلادها لعلمنا أن الممالك الأفريقية الكبرى فى الجنوب الأفريقى قد بدا بوضوح أنها

---

(١) C.O., 879, 45, 686, No· 130, H.C. to Mr· Chamberlain.

(٢) Ibid., No. 121, F.O. to C.O. to C.O., Fabruary 11, 1885.

(٣) أنظر ص ٢٧ من هذا البحث .

تحيا فى ظل الوجود الأبيض وتستكين لمستوطنيه ، وأن المحورين الرئيسيين للصراعات السياسية هما المحور البريطانى والمحور الأفريكانرى ، إذ لم يعد للأفارقة — على ما يبدو للناظر إلى أوضاعهم ، شأن كبير أو شوكة قوية : ويستدل على هذا من التعرف طرفى الصراع فى الحادث التاريخى المحورى الذى تدور هذه الورقة حوله وهو غارة جيمسون ، فقد كانت عملا عسكرياً قام به رجال بيض بالاستعانة برجال بيض ضد رجال بيض (١) .

أولا : غارة جيمسون

وكان د. ليونارد ستار جيمسون Leoard Star Jameson صديقاً حميماً لسيسل جون رودس ، الذى اختاره لمهمة صعبة فى ماشونالاند ليعمل على التمكين لشركة جنوب أفريقيا البريطانية من ذهبها ، وعلى تحويل شعوبها الأفريقية إلى العمل فى مناجمها ، تحت إشراف موظفى الشركة البيض . ونجح جيمسون فى مهمته ، وتحول الفرسان الأفارقة الأشاوس إلى عمال بؤساء بعد عدد من المعارك غير المتكافئة وغير الشريفة ، والتى قوبل بعدها فى لندن باعتباره بطلا قومياً .

ولكن المناجم بخلت بكنوزها على المستغلين البيض ، كأنما انقلبت نحاساً تعاطفاً مع عرق ودم العمال السود . وخسرت الشركة أموالا طائلة ضاعت فى التعدين . غير الاقتصادى ، وأخرى من أجل التحول إلى الاستثمار الزراعى . وكان على سيسل رودس رئيس وزراء مستعمرة الرأس أن يعالج موقفه المالى بسرعة ، حتى لا يحرجه المستثمرون ، لا سيما بيت روتشيلد اليهودى فى لندن ، وبارنى بارناتو اليهودى شريكه فى جنوب أفريقيا . وبدأ رودس يهتم بمناجم الذهب فى جوهانسبرج ، ليس مالياً فقط بل وسياسياً كذلك (٢) . بعد ما أدرك أن بول كروجر رئيس جمهورية

---

(١) C.O. 45, 879, No. 16' Telegram from Her Majesty's Agent, Pretoria, to H.C., Cape Town, Dec. 30, 1895.

وسيرمز بالحروف الثلاثة الأولى (H.M.A.) إلى الممثل بريطانيا فى بريتوريا .

(٢) Ibid., Enclosure in No. 176.

جنوب أفريقيا ان يسمح له بتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية ، ومنها مشروع خط حديدى القاهرة الكيب ، الذى كان مخططاً له أن يخترق الترنسفال من الجنوب ليمر بالعاصمة بريتوريا فى طريقه إلى نهر الليمبوبو ونهر الزمبيزى . فبدأ رودس فى الإعداد للإطاحة بكروجر ، بالاتصال بالاوتلاندرز لإثارتهم ضد كروجر بحجة تأييد حصولهم على حق الانتخاب والحقوق السياسية الأخرى (١) .

وكان دور جيمسون فى هذا المخطط هو قيادة قوة عسكرية من شرطة الشركة والبيض من منطقة مافيكنج فى بتشوانا لاند على حدود الترنسفال الغربية ، والدخول عبر حدود الترنسفال الدولية ، والتقدم إلى جوهانسبرج للتحصن بها ، ربما يتيسر للقوات البريطانية أن تتدخل ، بحجة منع نشوب حرب أهلية فى جوهانسبرج بين البوير والبريطانيين ، وستكون نتيجة تدخلها بالطبع القضاء على استقلال الترنسفال . وقد شارك قادة الاوتلاندرز من حزب الاتحاد القومى الترنسفالى Transvaal National Union فى المؤامرة بتوزيع الأسلحة التى هربتها الشركة إلى جوهانسبرج على العمال الاوتلاندروز ، وبإثارة الفوضى فى المدينة ، وبتسليم جيمسون خطاباً غير مؤرخ يرجونه إنقاذ أرواح الأبرياء من العدوان البويرى ، وكان على جيمسون أن يضع التاريخ المناسب له عند عبوره خط الحدود (٢) ، وشاركت وزارة المستعمرات البريطانية ووزيرها جوزيف تشمبرلين فى الغارة بنقل شريط من الأرض من بتشوانا لاند بطول حدود الترنسفال إلى إدارة الشركة لترتب المؤامرة عليه (٣) .

---

(١) C.O. 879‘ No. 101, Sir Walter Hely–Hutchinson, Governor of Natal to the H.C.‘ Sir Hercules Robinson, Confidental, No. 2 Pieter Martiz burg, Natal, January 10, 1896.

(٢) Ibid., No. 100, The Natal Witness, January 10, 1896, Extract, "The Situation" to the Editor of the Natal Witness.

Ibid., Enclosure 1*k* in No. 101, Governor of Natal Wtness.

(٣) Ibid., Enclosure 1*k* in No. 101, Governnor of Natal to H.C., Telegram, January 7, 1896.

وقد اكتشف بوير الترنسفال المؤامرة ، وهزموا قوة جيمسون عند كروجرز دورب Krugers Dorp ، وقتلوا بعض رجالها وأسروا غالبيتهم ، وبينهم جيمسون ، كما ألقوا القبض على بعض قادة حزب الاتحاد القومى الترنسفالى ، وبينهم فرانك رودس شقيق سيسل (١) .

وكانت أهم نتائج غارة جيمسون هى استقالة سيسل رودس من رئاسة وزراء الكيب ، وتخليه عن رئاسة شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، وانتهاء التعاون السياسى بينه وبين حزب الرابطة الأفريكانرية ، وشيوع روح التنافر العنصرى بين الانجليز والأفريكانرز فى كل جنوب أفريقيا ، وقيام تحالف سياسى بين الترنسفال وأورانج . وقد أفضت هذه النتائج سريعاً إلى حرب البوير ، بعد أن تبنت الحكومة البريطانية قضية الاوتلاندرز ، وطالبت بحقوقهم السياسية لدى بول كروجر .

ثانياً : الأفارقة فى ميزان الرجل الأبيض إبان الغـــارة

ترتب على غارة جيمسون تصاعد خطير فى المشاعر القومية والعنصرية لدى عنصرى البيض فى الجنوب الأفريقى ، فصار الأفريكانرز يصرحون علانية بوجوب أن تكون أفريقيا للأفريكانرز من الزمبيزى شمالا إلى خليج سيمون جنوباً ، بمعنى أنهم كانوا يدعون لطرد بريطانيا من المنطقة . وصار البريطانيون فى ذات الوقت يطالبون حكومتهم بأن تكون لها وحدها السيادة المطلقة على المنطقة ، بمعنى أنهم يدعون لإنهاء استقلال جمهوريتى الترنسفال وأورانج الحرة (٢) .

---

(١) C·O. 879, 45, Enclosure 12 in No. 101, Ministers to Governor of Nata, Minute No. 5, January 8, 1896.

(٢) Ibid., Telegram from Resident Commissıoner, Mafeking to H·C., Pretoria, January 10, 1896.

المندوب المقيم هو الحاكم البريطانى فى مافيكنج بيتشوانالاند .

بهذا دخل الصراع بين عنصرى البيض مرحلة جديدة كان لا بد وأن تنتهى بنصر عنصر منهما وحسر نفوذ العنصر الآخر . فأين كانت الغالبية الأفريقية من هذا كله ؟ وكيف نظر طرفا الصراع إليها ؟ وهل حددا لها دوراً فيه ؟

كان تعداد الأفارقة داخل المجتمعات البيضاء جماً غفيراً ، وأن كان البيض قد كبلوهم فى هذه المجتمعات بأنظمتهم العنصرية ، فإن احتمام ثورتهم كان مثيراً لقلق البيض . وكانت مشكلة الأفارقة خارج حدود الوحدات السياسية البيضاء أعمق وأخطر من مشكلة الأفارقة داخلها . فأفارقة القبائل شبه المستقلة — الخاضعة للحماية ؛ كالسوازى والباسوتو والبتشوانا والمتابيلى وغيرهم — كانوا يملكون من أمر أنفسهم ما يمكنهم من اتخاذ قرار مستقل ، ومن معاداة البيض أو إظهار هذه المعاداة ، بل والعمل على إثارة عداء الأفارقة داخل الوحدات السياسية البيضاء . وبهذا كانوا يشكلون لهذه الوحدات مشكلة داخلية وخارجية فى نفس الوقت . وما عزفت هذه الوحدات البيضاء عن ضمها وإخضاعها بشكل كامل إلا خوفا من تضخيم مشاكلها الداخلية ، وعجزاً عن إدارة مثل هذه القبائل الضخمة . ويمكن أن نلاحظ أن ميزان الرجل الأبيض للأفارقة انتظمته كفتان غير متساويتين ؛ كفة الأيديولوجية البيضاء تجاه كل الأفارقة ؛ وكفة المصلحة السياسية العليا لكل عنصر أبيض على حدة .

أ — الأيديولوجية البيضاء :

على الرغم من أن البيض لم يجلسوا معا ليتفقوا على موقف موحد من السود ، ويتعاقدوا عليه ويوثقوه ، إلا أننا نستطيع أن نرصد هذا الموقف ، الذى يمكن أن نعده أيديولوجية بيضاء تجاه السود الأفارقة ، وهو يقوم على محاولة منع هؤلاء من الدخول فى صراعات البيض أو حروبهم أو أزماتهم ،

---

(١) C.O. 879, 45, Enclosure I in No. I, Native Affairs in the South African Republic.

باعتبار أنها تخص الرجل الأبيض وحده . وكان الهدف من انتهاج هذه الأيديولوجية هو أن تظل السيادة البيضاء تظلل رؤوس الأفارقة ، أياً كان العنصر الأبيض الذى يحمل لواءها انجليزياً كان أم أفريكايزيا . وفى هذا ضمان لعدم جرأة الأفارقة على البيض ، وعدم إطلاعهم على مواطن الضعف والقوة لدى البيض ، فيفكروا يوماً فى استعادة بلادهم التى استوطنوها ، أو على أقل تقدير لا يطالبوا بمعاملتهم وفق روح مختلفة الروح العنصرية السائدة التى يفرضها البيض عليهم .

ويمكن لنا أن نسوق للتدليل على هذه الأيديولوجية عديداً من الشواهد المؤيدة . ففى محاولة من الترنسفال للحصول على تأييد شقيقتها دولة أورانج الحرة ضد غارة جيمسون أرسلت إليها لتقول بأنه قد تأكد لديها عبور مسلحين بيض وسود حدود بتشوانالاند مع الترنسفال إلى داخل الجمهورية ، وأنه قد تواترت لديها أنباء عن أن أحد زعماء قبيلة بتشوانالاند قد عبأ قواته خلال الغارة بغرض دعم قائدها جيمسون ضد القوات الترنسفالية . وكان هذا كافياً لكى تشجب ورانج الغارة وترسل قواتها لمساعدة الترنسفال ، وان تستفسر من المندوب السامى البريطانى مستنكرة .

ولم تكن نلك هى المحاولة الوحيدة للترنسفال لكسب دولة اورانج وكل الأفريكانرز إلى جانبها ، فقد أضاف رئيسها كروجر غارة جيسمون إلى تستفسر من المندوب السامى البريطانى مستنكرة .

ولم تكن تلك هى المحاولة الوحيدة للترنسفال لكسب دولة أوانج وكل الأفريكانرز إلى جانبها ، فقد أضاف رئيسها كروجر غارة جيسمون إلى ما اسماه بالهجمات الماكرة لموسيلكاتزى ودنجان ، واعتبر غارة جيسمون أسوأ الهجمات الثلاث لأن الذى قام بها ليس أسوداً متبرراً وثنياً وإنما هو بيض

(١) C.O. 879, 45, No. 86' Telegram frcm Actıng State President, Pretoria, to H.C., Cape Town, January 2, 1896.

مسيحى متحضر . وذكر كروجر بأنه سيعمل من أجل أن تظل سياسته دائماً مثالا للاهتداء بالمثل المسيحية . أما موسيلكاتزى فهو زعيم المتابيلى ، وأما دنجان فهو زعيم الزولو ؛ وقد قاوم كلاهما توسع الاستيطان البويرى فى أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، دون جدوى ، وكانت كتب التاريخ الأفريكانزى فى الترنسفال تحتوى على أكاذيب مبالغ فيها بخصوص الادعاء بما عاناه الشعب الأفريكانزى من هجماتهما الماكرة ، دون الإشارة إلى أن هذين الزعيمين كانا يدافعان عن أراضيهما وشعبيهما ، ولم يقوما لشن هجوم على المستوطنين بل إن العكس هو الصحيح . ومع تضخيم البيض لكراهية الأفارقة لدى بنائهم ، وإرضائهم مشاعر العنصرية لهم جيلا بعد جيل ، تأتى إضافة هجمة جيمسون إلى هاتين الهجمتين المزعومتين لتضيف مغزى واضحاً ومعنى قوياً فى مدى غرابة هجمة جيمسون والصدمة التى بينتها .

أسرع المندوب السامى البريطانى بالاتصال بالممثل البريطانى فى بريتوريا يأمره بتكذيب هذا النبأ وأن يبين المسئولين الترنسفاليين بأن غارة جيمسون كانت عملا قام به الرجل على مسئوليته الخاصة معتمداً على رجال بيض دون الاستعانة بالبتشوانا . وكان الممثل البريطانى قد أرسل ما يفيد ذلك المندوب السامى ، حتى قبل أن تزعم بريتوريا لبليخونتين اشتراك سود فى غارة جيمسون . وهذا مؤشر هام على مدى التوجس الذى يعترى البيض خوفاً من اشتراك السود فى صداماتهم .

ومع هذا كان مستحيلا أن ينجح عنصر من عنصرى البيض فى الاعتماد على نفسه فقط ، وأن ينحى جانباً الاستعانة بالسود ضد خصمه . وكانت هذه الاستعانة معلومة للطرف الآخر ، ولا يسجل مع هذا اعتراضه عليها ، لأنها كانت مقصورة على عمال المعاونة ، ولا تنصرف إلى القتال والالتحام فيه .

---

(١) C.O. 879, 45, Enclosure in No· 159, the Pretoria Press January 14, 1896, Extract‘ the Political Situation "Three Treacherous Attachs"‘ the last the worts".

(٢) Ibid·‘ Telegram from H.M.A., Pretoria, to H.C. Cape Town, Dec. 30, 1895·

وكان الاعتراض إذاً مقصوراً على مشاركة الأفارقة فى صدامات البيض كقوى سياسية وقبائل منظمة لها جيوش مقاتلة ، أما عمال الخدمة وحمل الأمتعة ، وعمليات الاستطلاع والتجسس والاستكشاف فقد كان كل طرف يكلف بها من يقع تحت سلطته وسيطرته من الأفارقة (١) . وقد كان المبشرون هم الواسطة بين السلطات العسكرية لعنصرى البيض وبين الزعماء الأفارقة لطلب معاونتهم فى غير ميدان القتال أو قبيل الالتحام فيه ، فى كثير من الأحوال . وقد كلف قائد عام القوات البريطانية المشير البريطانى جون ويلوغبى بسؤال الزعيم خاما Khama أحد كبار زعماء البتشوانا بأن يقدم مرشدين ورجال استطلاع يمتازون بالسرعة ليدخلوا الترنسفال ويعودوا بأخبار قواتها وأماكن تمركزها ، لينظر القادة البريطانيون هل فى أوضاعها ما يهدد المستعمرات البريطانية (٢) .

كان هذا الاستخدام للأفارقة مشتركاً بين طرفى الصراع الأبيض إذاً ، لكنه جرى وفق مجموعة من المحددات التى حرص البيض على الأخذ بها ، ومن أهمها : تضييق نطاق استخدام الأفارقة إلى أضيق ما يمكن ؛ والبعد بهم عن ميدان القتال ؛ والمحافظة على هيبة البيض المشتركة أمامهم ، ومراعاة مصالح البيض إزاءهم . فإن على كل البيض التصدى للسود ، بينما تجب تجزئة السود بحيث لا يثوروا مجتمعين . ويبرز مدى هوان الأفارقة فى ميزان البيض فى تلك اللحظة التى ظهر فيها أن غارة جيمسون يمكن أن تتسبب فى حدوث مجاعة فى جوهانسبرج ، نتيجة حصار البوير لها . فأبدى المندوب السامى البريطانى الذعر من أن يؤثر ذلك على آلاف البريطانيين فى المدينة ، ولم يشر ، حتى ولو من طرف خفى ، إلى وجود آلاف ، بل مئات الآلاف من الأفارقة فى المدينة ، كانوا هم أيضاً مهددين بالمجاعة والهلع والقتل ، وكانوا آخر من

---

(١) C.O. 879, 45، Enclosure in No.WB5, P. 176.

(٢) Ibid., Telegram from General Officer Commanding, Cape Town, to H.C. Pretoria, January 6, 1896.

بحسب حساباتهم إذا توفر الغذاء .

انطلاقاً من الأيديولوجية البيضاء تجاه الأفارقة ، وجه كبار المسئولين فى معسكرى البيض نداءات متكررة إلى الأفارقة التابعين لهم والخاضعين لسيطرتهم بضبط النفس وعدم التدخل فى مشاكل البيض . وإزاء الحساسية التى ثارها اتهام الترنسفال لجيمسون بأن قواته ضمت أفارقة سوداً ، اشتد المندوب السامى البريطانى بصفة خاصة فى إقناع الزعماء الأفارقة بأن الأمر لا يخصهم وأن عليهم كبح جماح رجالهم .

ويتضح لنا بجلاء أنه رغم الصراع بين عنصرى البيض فإن عداءهما للأفارقة كان يسبق حسابات وموازين القوى فيما بينهما ، وإن المحافظة على هيبتهما المشتركة كبيض كانت تسبق إبراز كل منها مدى تفوقه على الآخر أمام الأفارقة . وتتمزق الأستار التى أسدلها البيض على أيديولوجيتهم تجاه الأفارقة ، إذاً نحن تعرضنا لمسألة طلب الترنسفال شراء أسلحة من ناتال ، فى غضون أيام الغارة : فقد كانت المشاعر العنصرية بين الأفريكانرز والإنجليز تسود الحياة السياسية وتسود صفحات الصحف فى جنوب أفريقيا من الزمبيزى إلى خليج سيمون ، لدرجة طلب معها حاكم ناتال من المندوب السامى البريطانى — خلال زيارته لبريتوريا — أن يحث حكومة جنوب فريقيا على عدم تشجيع هولندى ناتال على القيام بأى دور فى الاضطرابات التى أعقبت غارة جيمسون ، وذلك بسبب رغبتهم فى التوجه إلى بريتوريا لمساعدة بنى جلدتهم فى التصدى لجيمسون . وفى نفس هذا الوقت المشحون بالعداء بين الإنجليز والأفريكانرز تقدم قنصل الترنسفال فى ناتال بطلب إلى حكومتها لشراء بنادق وذخائر من

(١) C.O. 877, 45, No. 51, Telegram from H.M.A., Pretoria, to H.C., Cape Town' No. 1, January 1, 1986.

(٢) Ibid., No. 205, Telegram from H.C. Pretoria to Resident Commissioner, Mafeking, January 7, 1876, No. 2.

(٣) Ibid., No. 189, Telegram from Governor, Natal to H.C., Pretoria, Pretoria, January, 1896, No. 2.

سوق السلاح بدوربان وبيترماريتزبرج العاصمة الناتالية ، وبعرض هذا الأمر على الوزارة الناتالية أبدى الوزراء استعدادهم لتصدير السلاح إلى الترنسفال — بعد موافقة المندوب السامي ، على أساس أن هناك شائعة تؤكد أن السوازى يعتزمون القيام بهجوم على البوير فى الترنسفال ، ومن المحتمل — على هذا — أن يكون السلاح مطلوباً لاستخدامه التصدى السوازى فى هجومهم المتوقع .

وعلى الرغم من أنه قد تأكد لحكومة ناتال أن كمية ضخمة من الأسلحة قد سقطت فى أيدى جيش الترنسفال بعد استسلام قوة جيمسون ، ومصادرة سلاحها ، وبعد جمع السلاح من المتمردين الأوتلاندرز فى جوهانسبرج ، ورغم إدراك حكومة ناتال لإمكانية اتهام مواطنيها لها بتفضيلها الهولنديين عليهم إذا وافقت على تقديم السلاح المطلوب إلى الترنسفال — رغم هذا كله — فإنها أبدت موافقتها على إتمام الصفقة إذا قالت حكومة الترنسفال بأنها تطلبها التصدى السوازى .

إلى هذا الحد إذاً تتلاشى خلافات البيض إذا ما شكوا — مجرد شك — أن بوسع المارد الأفريقى أن ينهض متحدياً . وإذا كانت حقوق المواطنة الترنسفالية ورفض منحها البيض الإنجليز هى السبب فى شن غارة جيمسون وفى تعقيد العلاقات بين عنصرى البيض ، فإن هذه المواطنة التى كانت بعيدة المنال قد منحت للإنجليز الذين شاركوا بدور ملحوظ فى حروب الأفارقة . فقد كان الاستبسال فى حربهم أول مبرر لضمهم إلى مواطنى الجمهورية ومنحهم هذا الامتياز .

---

(١) C.O. 879, 45, Enclosure 14 in No. 101, Governor, Natal, to H.C. Confidental, No. I, Government House, Pietermarit wburg, January 8, 1896.

(٢) Ibid., Enclosure 16 in No. 101, H.C. to Governor of Natal, January 9, 1896, Translation & Also,: Enclosure 12, in No. 101, Natal Ministers to Governor, Minute No. 5, 1896, Prime Minister office, January 8, 1896.

(٣) C.O. 877. 45, No. 130, H C. to Mr. Chamberlain, February 17, 1876.

والشاهد والدليل الأخير الذى نقدمه على مدى تمسك البيض بما ندعيه من ايديولوجية موحدة تجاه الافارقة أن كروجر — الذى طالب بعد الغارة بأن تلغى الحكومة البريطانية البراءة الملكية لشركة جنوب افريقيا البريطانية وأن تشرف هى على إدارة روديسيا — حين علم بأن هناك شائعات تتردد عن عزم قادة المتابيلى على مقاومة الوجود الأبيض فى روديسيا ، والإغارة على بولاواير ، التى لم تعد .. ا من يحميها فى ظل ظروف سر جيمسون وقوته روديسيا ، ويطلب السماح لقواته بالتقدم إلى متابيلاند لحماية حياة النساء والاطفال التى يتهددها خطر هجوم الأفارقة . وإذا علمنا بأن دويلة صغيرة مثل الترنسفال هى التى تعرض مثل هذا العرض لمساعدة امبراطورية مثل الامبراطورية البريطانية ضد الأفارقة فى إحدى مستعمراتها ، استبان لنا أن هناك ايديولوجية شنوية البيض يصرون عليها مهما تكن انقساماتهم .

وإذا كانت هذه الايديولوجية البيضاء تتحكم فى كل البيض مهما يكن ولاءهم السياسى كبريطانيين و افريكانرز ، فإن كل عنصر منهما كان يحاول تغليب مصالحه على مصالح العنصر الآخر .

(ب) المصلحة السياسية العليا لكل عنصر من عنصرى البيض :

كانت الكفة الثانية المميزان العنصرى الذى وضع البيض الأفارقة فيه هى : كفة المصلحة السياسية العليا لكل عنصر من عنصرى البيض فى الجنوب الافريقى على حدة . ولاشك أن هذه الكفة كانت كفة مرجوحة بالنسبة الكفة الاولى من ميزان الرجل الابيض وهى كفة الايديولوجيا الشاملة العنصرين معا .

وكانت محاولات كل عنصر أبيض المحافظة على مصالحه السياسية العليا فى صراعه مع العنصر الآخر ، شاهدا على مدى حرص العنصرين معا على

(١) Ibid., No. 258, H.C. to Mr. Chamberlain, April 3, 1896, No. 3.

الظهور أمام الأفارقة بمظهر القوى الذى لايقهر ، ومن ثم كان حرصهما على استطلاع آراء الزعامات الافريقية فى الأحداث الكبرى ، وتوضيح موقفهما لهذه الزعامات . وكانت تصرفات البيض فى هذا الصدد دليلا على أن للأفارقة دورا ، حتى إن حرص البيض على إبعادهم عن صراعاتهم ، ودليلا على أنه لايمكن — منطقياً — إغفال هذه الجموع الغفيرة من أصحاب الأرض الاصليين ، ودليلا — أخيرا — على خطأ الممارسات العنصرية البيضاء ، وفشل محاولات الفصل بين السكان على أساس عنصرى .

ولاتقتصر محاولات كل عنصر أبيض للمحافظة على مصالحه السياسية العليا على استخدام الأفارقة والاستعانة بهم فرادى على نحو ما أوضحنا من قبل(١) ، بل تمت وهذه المحاولات الى كسب ود القبائل الافريقية ككيانات سياسية ، دفعا لعدائها ، وما يترتب على ذلك من مخاطر ، وايس لاستخدامها ضد العنصر الأبيض الآخر ، على نحو ماتقتضى الايديولوجية البيضاء .

قد تبدو هذه المحاولة الصعبة لتحقيق التوازن بين الايدلوجية البيضاء عموما وبين المصلحة السياسية العليا لكل عنصر مستحيلة التطبيق . ولكن مادامت بالأمثال تتضح الأقوال ، فإن مثالا هاهنا سيبدو مفيدا . فقد كانت قبيلة السوازى ، التى أوشك البريطانيون أن يقدموا السلاح لأعدائهم البوير الترنسفاليين لقتالها ، قد انتشرت الشائعات بين رجالها كالنار فى الهشيم تفيد بأن البوير قد هزموا القوات البريطانية بقيادة جيمسون . وقد أرسل القنصل البريطانى لدى مملكة سوازى إلى المندوب السامى يطلب موافاته بمعلومات كاملة عن أحداث غارة جيمسون ليقوم بتوضيح الصورة للقبيلة وزعمائها ، لأنهم يعتبرون القضاء على غارة جيمسون هزيمة للأنجليز على أيدى البوير ، وعندما استجاب المندوب السامى لقنصله اجتمع هذا بملك

(١) راجع ماورد فى ص ١٣ — ١٤ .

السوازى بوتو Bunu ليضع الحقائق بين يديه ، وليؤكد له أن جيمسون كان يقاتل معركته تحت مسئوليته وليس على رأس قوة بريطانية رسمية(١) .

يدلنا هذا التصرف على مدى حرص العنصر البريطانى على التأكيد لقبيلة السوازى — التى لاتخضع لحمايتهم — إن الجيش المهزوم لا يمثله ولا يقاتل معركته . ولنا أن نتصور مدى جهد بذل المسئولون البريطانون لدى كافة القبائل الخاضعة لحمايتهم ، للإبقاء على أهميتهم ، حتى لاتعين هذه القبائل البوير أو تثور استنادا إلى انتصارهم . ولنا أن نتخيل البريطانيين يقدمون السلاح للبوير لقتال السوازى ، بينما مبعوثهم لديهم يشرح لمليكهم أن الذى هزم جيمسون وليس الجيش البريطانى فى جنوب أفريقيا(١) . إن كفتى الميزان الأبيض واضحتان فى هذا المثال وضوحا ظاهرا .

ثالثاً : مواقف الأفارقة من الغارة

لعلنا نخرج بنتيجة منطقية مبدئية من المقدمات التى طرحتها هذه الورقة حتى الآن ، فما دام البيض لا يرغبون فى إشراك الأفارقة فى صراعاتهم ، ومادام كل عنصر منهما مهتما ، ذات الوقت ، بالحفاظ على هيبته لديهم ، فإن مواقف هؤلاء الأفارقة من الغارة غالبا ماستحكمها عوامل ذاتية خاصة بهم .

وقد جاءت مواقف الأفارقة من الغارة مختلفة موقفاً عن موقف تبعاً لتجربة كل قبيلة مع الاستيطان الابيض ، بصفة عامة ، ومع كل عنصر من عنصرية ، بصفة خاصة ، ونظرتها لامكاناتها وإمكانات قوى الاستيطان الأبيض، بصفة أخص . ويتطلب الامر النظر الى مواقف كل قبيلة على حدة من الغارة .

---

(١) C.O. 879. 45, No. 181, Telegram from Governor, Natal, to H.C., Pretoria, January 6, 1896, No. 2.

(٢) Ibid., Telegram from British Consul Bremersdorp, to H.C., Pretoria, January 6, 1896.

١ - السوازى :

كان على رأس أمة السوازى إبان الغارة ملك يدعى بوتو . وقد وافقت بريطانيا على أن تفرض الترنسفال حمايتها على سوازيلاند منذ عام ١٨٩٤ . ومع هذا فإن أمة السوازى بقيادة الملك بوتو نجحت فى الحفاظ على تماسكها ووحدتها السياسية . واستمر الملك بوتو يعمل على الحفاظ على علاقاته الحماية البويرية ، أو آملا فى تحقيق قدر من توازن القوى داخل سوازيلاند بين بريطانيا والترنسفال ، بما يحقق مصالح السوازى ، على أقل تقدير .

وفور إحاطة الملك بوتو علما بالغارة جمع مستشاريه وقادة بطونه القبلية ، لبحث الأوضاع فى الترنسفال . ويبدو أن مجلس القبيلة كان يميل إلى انتهاز فرصة غارة جيمسون التخلص من حكم بوير الترنسفال ، ولكن الملك عزف عن هذه المحاولة ، بينما يتأكد من دعم المسئولين البريطانيين فى جنوب أفريقيا له . وكإجراء احتياطى قام الملك بالانتقال إلى تلال اندمبا Indimba Hiḷls وهى المقر العسكرى الذى ينزل به الملك فى مثل هذه الظروف(١) .

وفكر الزعيم السوازى أن يرسل رسلا من لدنه إلى خليج دالجوا فى مستعمرة موزمبيق البرتغالية ليرسلوا من هناك تلغرافا إلى وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات يضمنون مقتضاه خدمات أمة السوازى ضد البوير تحت تصرفه . وقد فكر العاهل السوازى على هذا النحو ، خوفا من أن يطلع البوير على اتصالاته بالقنصل البريطانى ، و يقبضوا على من يحمل رسالة بهذا الصدد من القنصل . وأرسل أحد رسله إلى القنصل يعرض عليه الأمر فاثناه عن عزمه هذا ، وأكد له رفض خدماته ، وطلب إليه أن يكون اتصاله بالحكومة البريطانية عن طريق القنصل البريطانى ، وكان لهذا النصيحة أثرها فى طرح الزعيم ومستشاريه لفكرة الثورة والتعاون مع بريطانيا وعلى هذا بدأ الزعيم فى انهاء حالة الطوارىء التى أعلنها تدريجيا ، بحيث

C.O. 879, 45, Extract from the Cape Tawn, January 22, 1896. (١)

لم يات يوم السابع من يناير حتى كان كل شيء فى زمبوتى هادئا ، ولم يكن بالمعسكر سوى الحاد المعتاد وجوده فيه ، ثم انتقل الزعيم إلى معسكره قرب مابيا Mdimba لمدة يومين(١) .

ولكن محاولة الملك لتهدئة ثورة الشباب من قبيلته كان بحاجة إلى أكثر من الانتقال من مقر إلى مقر . لقد تعالت اصواتهم فى مجلسه ، مطالبة بالثورة ضد البوير بأى ثمن ، بينما نصح بعض الشيوخ المجربين بأن يتم هذا فى نفس الوقت الذى يضعون فيه أنفسهم تحت الحكم البريطانى ، وبأى يبادوا تعاطفا مع د. جيمسون ومع الأوتلاندرز البريطانيين . ولما وصلت عروضهم إلى القنصل البريطانى فى سوازيلاند اتجه، والبريطانيون المقيمون بها فى إقناعهم بالتزام الهدوء ، والامتثال للحكم البويرى الترنسفال ، وأخبرهم صراحة بأن مساعداتهم ليست مقبولة فى صراع يدور بين أمتى البيض فى جنوب أفريقيا . ولم يخف القنصل البريطانى إدراكه بأن الثورة السوازية المقترحة كانت تستهدف مصالح أمة السوازى أولا وقبل كل شيء وأن التعاطف مع جيمسون والأوتلاندرز ضد حكومة كروجر ليست إلا لعبا على الوتر الحساس ، فى وقت الأزمة التى أثارتها الغارة(٢) .

إذا كان موقف القنصل البريطانى يجسد الايديولوجية العامة للبيض فى جنوب أفريقيا فإن موقف السوازى ، من حيث التربص بالبيض وانتهاز فرصة وقوع مشاكل بينهم لتحقيق المصالح الافريقية ، يشكل أيضاً الايديولوجية الافريقية تجاه البيض . وسوف نضع أيدينا على هذه الايديولوجية بعد المواقف المختلفة للقبائل الافريقية(٣) .

---

(١) Ibid.' Enclosure in No. 206, British Consul, Swaziland, to H.C., February 4, 1896.

(٢) C.O. 877, 45, Extract from the Cape Times, January 22, 1896.

(٣) أنظر ص ٢٩ من هذا البحث .

وقد تسبب إجراء ملك السوازى بنقل مقر إقامته إلى العاصمة العسكرية فى إثارة مخاوف حكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، وظن قائدها العام جنرال جوبرت Jubert ، وهو نائب رئيس الجمهورية فى ذات الوقت — ظن — بأن البريطانيين يحرضون السوازى على الثورة ضد البوير ، وألقى مسئولية إثارتهم وتحريضهم على شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، باعتبار أن قائدها جيمسون هو المسئول الاول عن الغارة . وتبع ذلك الاتهام تنظيم حملة دعائية واسعة فى الصحف لإدانة تصرفات الشركة وإثارتها القبائل الافريقية ، بهدف إظهارها بمظهر المتواطىء مع السود ضد البيض(١) .

ولما كان من مصلحة الحكومة البريطانية تهدئة الأوضاع فى جنوب أفريقيا ، بعد فشل الغارة ، ريثما تتمكن هى من قيادة الأمور وتسييرها إلى حيث تبتغى من فرض سيادتها الكاملة على المنطقة ، فقد أصدر المندوب البريطانى سير هير كليزر روبنسون أوامره إلى القنصل البريطانى فى سوازيلاند بتقصى الحقيقة الكاملة عن نشاط البريطانيين ، وبصفة خاصة القادمين منهم من روديسيا ، والتأكد من عدم إثارتهم السوازى . وقد اتصل القنصل البريطانى فى سوازيلاند ببريطانى آخر يدعى رازبون C.B. Rathbone كان وثيق الصلة بملك السوازى ، وكان بمثابة قنصل بريطانى فى ذومبوتى Zomoti ، وهو المقر المدنى للملك ، وطالبه باطلاعه بحقيقة الأوضاع ، فرد عليه بنفى كل ادعاء ويرى بإشارة شركة جنوب أفريقيا السوازى ، ذاكراً له بأن ظروف وجوده فى مقر الملك Head Kraal على مدى الإثنى عشر شهراً الأخيرة ، واتصاله اليومى بالملك السوازى وكبار رجاله يسمحان له بالقول بأن أقوال جنرال جوبرت القائد العام الترنسفالى لا أساس لها من الصحة (١) .

---

(١) Ibid.، No. 176, H.C. to Mr. Chamberlain, February 8, 1896.

(٢) Ibid., The Star of Johanesburg, January 11, 1876.

(٣) C.O. 879. 45, T.B. Rathbone, to the British Consul, Zomboti, January 18, 1786.

وما كادت حقيقة الأمور تنجلي عن فشل جيمسون في تحقيق الأهداف المخططة لغارته على الترنسفال ، حتى بدأت أعداد متزايدة من البوير تصل إلى سوازيلاند لتقوم بحملة دعائية واسعة لانتصارهم على البريطانيين ، وتعلن صراحة أنه إذا عاود البريطانيون الكرة فسيطلبون عون ألمانيا . واهتم زعماء السوازي باستطلاع حقيقة الأمر ، فتوجه بعضهم إلى القنصلية البريطانية يستفسر هل حقاً هزم البريطانيون أمام البوير ؟ وهل سيقدم الألمان المساعدة العسكرية للبوير ؟ وقد حرص المسئولون بالقنصلية البريطانية على أن يقنعوا زعماء السوازي بأن دخول جيمسون إلى جمهورية جنوب أفريقيا كان على مسئوليته الخاصة ، وبالتالي فإن المعركة كانت معركته ، لا معركة ملكة بريطانيا العظمى ، وأن المندوب السامي قام بمساعدة حكومة الرئيس كروجر في الاتفاقات التي تمت لتسوية المسألة بينه وبين الاوتلاندرز . وحرص المسئولون البريطانيون على المحافظة على ثقة السوازي في قوتهم ، وعلى ما يدعونه من سيادة على جنوب أفريقيا (١) .

وقد أدى فشل غارة جيمسون وما نشره البوير في سوازيلاند من تفاخر إنتصارهم عليها ، وقولهم بأن ستمائة منهم نجحوا في تدمير قوة بريطانية قوامها ثمانمائة رجل ، بالإضافة إلى رفض البريطانيين لخدماتهم في ذات الوقت إلى إصابة زعماء السوازي بالاحباط .

وقد طالب رازبون بالحصول على معلومات صحيحة عن الأحداث التي واكبت غارة جيمسون ، بغية تعديل نظرة السوازي إلى البريطانيين باعتبارهم مهزومين مقهورين (٢) . وأكد القنصل أيضاً بأنه ينبغي تعميق الفهم لدى السوازي بأن تأييدهم المخلص لإدارة حكومة جمهورية جنوب

---

(١) C.O· 877, 45, 2611, Enclosure in No. 141, British Consul, Swaziland, to H.C., February 18, 1986.

(٢) Ibid.' No. 181, Telegram from the Pretoria, January 6, 1896.
بريمرز دورب هي العاصمة السوازية حالياً .

أفريقيا فى بلادهم ، ومحافظتهم على الحياد التام تجاه الأحداث التى تقع خارج حدودها هو الضمان الأكيد لمصالحهم العظمى (١) .

وهكذا لم تساعد الظروف ملك السوازى على الاستفادة من الصراع بين عنصرى البيض التخلص من حكم البوير بالاستعانة بالبريطانيين . وفشل السوازى فى محاولتهم تغليب جانب المصلحة العليا لدى البريطانيين على جانب الوحدة الأيديولوجية التى تجمع المستعمرين من عنصرى البيض معاً .

٢ ــ المتابيلى والماشونا :

إذا كنا قد استعرضنا موقف السوازى فى شرق الترنسفال من الصراع الذى سببته غارة جيمسون بين عنصرى البيض فى جنوب أفريقيا من انجلترا وأفريكانرز ، فإن استعراضنا لموقف قبائل روديسيا ليس مقطوع الصلة عما سبق . ذلك أن شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، التى دبر مؤسسها سيسل رودس الغارة على الترنسفال ، وعهد بقيادتها لصديقه د. جيمسون ، هى التى كانت تتولى الحكم فى متابيليلاند وماشونالاند أو روديسيا ، وهى التى اتهمت بتحريض السوازى فى شرق الترنسفال على الثورة على حكومتها (٢) .

وقد ذكرنا فيما سبق أيضاً أن روديسيا بقبيلتيها الكبيرتين قد دانت لحكم الشركة بعد أن حطمت وأسقطت مقاومة ملكها لوبنجولا . ومع هذا الضعف الذى أصبح عليه أفارقة روديسيا ، ومع تردى أحوالهم السياسية والاقتصادية فى ظل حكم الشركة وسياستها الاستيطانية فإن الغارة لم تكن بالحدث الذى يمكن أن يمر بهم دون أن يلفت أنظارهم ويحرك فيهم كوامن التمرد ضد الاستبداد الاستيطانى الأبيض .

---

(١) Ibid., British Consul, Swaziland to Mr. Rathbone, January 22, 1876.

(٢) راجع ماسبق فى ص ٦ و ١٦ ٢١ و ٢٢ من هذا البحث ، وأنظر أيضاً . :

C.O.O. 877, 45، 4611، No. 176, H.C. to Mr. Chamberlain, February 8, 1876.

وقد كانت الظروف مواتية الثورة فى بتشوانالاند أكبر منها فى سوازيلاند لعدة أسباب أهمها : أن غياب قوة كبيرة من جنود الشركة عن روديسيا بسبب مشركتهم فى الغارة على الترنسفال تحت قيادة قائدهم د. جيمسون أغرى الأفارقة بالبيض ، ومن ناحية أخرى فقد كان الأفارقة يتميزون غيظاً من حكم الشركة ، ويتحينون الفرصة للانتقام منها جزاءاً وفاقاً لخديعتها لهم وغدرها بالملك لوبنجولا ، بينما لم تكن الفرصة سانحة الترنسفال للتخلص من الملك بونو ملك السوازى ، الذى ضمت بلاده فقط فى عام ١٨٩٤ (١) .

ومن ناحية أخرى كانت هناك ظروف تحول دون التمكن لفكرة الثورة من أن تستشرى بين الوطنيين . ومن ذلك استمرار الانقسام بين قبيلتى المتابيلى والماشونا (٢) ، ولعبت الشركة على حبليها لتستمر سيطرتها عليهما معاً ، هذا بالطبع إلى جانب التفكك الذى أعقب إسقاط الملكية . ومع هذا فقد كان المتابيلى مؤهلين للثورة أكبر من الماشونا لأنهم كانوا أصحاب السلطة والصولجان اللذين استولى عليهما البيض ، ومن ثم اجتمع عدد من قادة بطونهم القبلية فى تلال الماتوبو Matopo (٣) قرب مزرعة أوشر Osher ، وعلم بأن الهدف من الاجتماع هو الإعداد للإغارة على بولاوايو Bulayayo مقر ملكهم السابق لوبنجولا ، التى صارت واقعة تحت رحمة وسيطرة مستوطنى الشركة . وعلى الفور دعيت الشرطة إلى مراقبة زعماء المتابيلى والاستعداد لأى حادث مفاجىء يبيتون لتنفيذه (٤) .

---

(١) C.O. 877, 45, Encjosure 5 in NU. 208, from Administratur, Sajisbury to Charter Co., Cape Town, February 13, 1876, Subject : Matabele Alleged to be Massing near BuMawayo.

(٢) كان هذا الانقسام أحد الأسباب الرئيسية لضعف الحركة الوطنية فى روديسيا ، وساهم فى الانقسام المعروف بين حزبى روبرت موجابى وجوشوانكومو فى سبعينات وثمانينات القرن العشرين ، فأولها من الماشونا وثانيهما من المتابيلى .

(٣) وهى التى دفن بها سيسل رودس فيما بعد .

(٤) C.O. 877, 45, Op. Cit., Enclosure 5 in No. 208 ; Ibid., No. 258, H.C. Wto Mr. Chamberlain, Affril 3, 1876, No. 3.

وقد أخذ الموقف يزداد ترديا فى روودسيا شيئاً فشيئاً ، حتى إنه لم يأت مارس من عام ١٨٩٦ حتى كان المتابيلى قد حملوا أسلحتهم ، وبدأوا يشنون الغارات على المستوطنين البيض . وأسرع المندوب السامى البريطانى فى كيب تاون يرسل قوة قوامها خمسمائة جندى إلى هناك بغية العمل على وقف هجمات المتابيلى (٥) . وتبدت الأيديولوجية البيضاء جلية حين عرض كروجر على المندوب السامى البريطانى تقديم مساعدة عسكرية للقوات البريطانية وقوات شركة جنوب أفريقيا البريطانية فى متابيليلاند (١) . وفى ذات الوقت تبدت محاولة وزير المستعمرات البريطانى تشمبرلين للمحافظة على هيبة بلاده ، وقوة شكيمتها ، وسطوة مستوطنيها ومستعمراتهم ، حين رفض بأدب جم عرض المساعدة العسكرية الترنسفالية (٢) . وختاماً تبدت روح الثورة الأفريقية ضد البيض حين انضم الماشونا إلى المتابيلى فى الثورة متناسين — إلى حين — خلافاتهم القبلية .

— البتشوانا :

كان موقف البتشوانا محدداً سلفاً من الأحداث وصناعها البيض . فقبائل البتشوانا كانت تعانى قبل أن تخضع للحكم البريطانى من انقسامات أدت بها إلى صراعات قبلية مريرة ، كما كانت معرضة لهجمات قبائل المتابيلى من الشمال ، وبوير الترنسفال من الشرق . وقد انتهز البوير فرصة صراعاتهم هذه وناصروا بعض الزعماء ضد البعض الآخر ، مقابل الاستحواذ على أجزاء من أراضى أنصارهم . إلا أن بريطانيا أرسلت حملة قادها سير تشارلز واوين إلى المنطقة فى عام ١٨٨٥ ، فخلصت البتشوانا من الاحتلال البويرى لأجزاء من بلادهم . وبهذا كان فى أعناقهم دين البريطانيين (٣) .

---

(١) راجع ماسبق ذكره عند الحديث عن الايديولوجية البيضاء .

(٢) C.O. 879, 45, No· 261, Mr· Chamberjain to H.C., April 6, 1876, No·3.

(٣) Walher, Eric A. : The Cambridge Histury of the British Empire, Vol. 8, South Africa, pp. 507, 523.

وقد حل البريطانيون مشكلة النزاعات القبلية بين بطون وزعماء البتشوانا بتقسيم بلادهم إلى جزئين مستعمرة شمالية ومحمية جنوبية ، ثم أدمجت المحمية في مستعمرة رأس الرجاء الصالح في عام ١٨٩٥ ، وأعطت شريطاً من الأرض البتشوانية لشركة جنوب أفريقيا البريطانية ، التي عينت لإدارته د. ليندر ستار جيمسون ، قائد الغارة على الترنسفال ، ثم عاد المندوب السامي وعزله في أعقابها ، وعين بدلا منه فرانسيس جيمس نيوتن F. J. Newton مندوباً مقيماً Resident Commisioners . وكانت هذه المنطقة الخاضعة للشركة هي ذاتها المنطقة التي كان يحتلها البوير من قبل(١) . وقد سجل ثلاثة من زعماء البتشوانا ، هم خاما Khama وستشيلي Sechele وباثوين Bathoen معارضتهم للخضوع لحكم شركة رودس ، حتى لا يئولوا إلى مصير ملك المتابيلي لوبنجولا (٢) .

ثم عملت بريطانيا القانون والعرف الوطني لدى كل قبيلة ، وفصلتها عن الأخريات ، إمعاناً في تجزئة المنطقة لتسهيل السيطرة عليها . وبهذا كانت المباشر ضد التحرشات البويرية المستمرة بفعل تقسيم الحدود بين الترنسفال وبتشوانا لاند بعد حملة وارين في ١٨٨٥ . فقد اصطنعت هذه الحدود اصطناعاً خالف الأوضاع السابقة ، ولم يراع مصالح القبائل الوطنية الأفريقية . وكانت القبائل الخاضعة للحكم البريطاني تمتد بطونها وعشائرها إلى داخل الحدود الترنسفالية ، لترعى ماشيتها ما نبت هناك من كلأ ، على نحو ما درجت قبل عهد الاستعمار ، إلا أنها في ظل هذا العهد صارت عرضة للمصادرة البويرية لها . ومن ثم كان العداء بين البتشوانا والبوير تاريخياً واقتصادياً معاً(٣).

---

(١) C.O. 879. 45, Enclosure 3, in No. 115, Notice of H.C. No. 2 of 1876, January 9, 1876.

(٢) Flint, John : Cecil Rhodes, London, 1776, P. 186.

(٣) C.O. 879, 45, No. 204, Telegram from Resident Commissioner, Mafeking to H.C. PretUria, January 7, 1896.

بهذا كان البتشوانا – بداية – عوناً للبريطانيين ضد البوير فى كل أزمة . وقد سبق أن أشرنا(١) إلى شكوى كروجر من دخول البتشوانا إلى الترنسفال ضمن قوة جيمسون ، وكيف أنكر المندوب السامى ذلك من فوره . وبغض النظر عن حقيقة هذا الأمر فإنه يقدم مؤشراً قوياً لتوقع البوير لمساهمة البتشوانا فى كل مجهود حربى ضدهم(٢) . وقد دعم هذا التوقع كون الغارة اتخذت أرض البتشوانا منطلقاً لها ، وكون مدينة مافيكنج هى نقطة التجهيز للغارة ، وقد رصد البوير تجمعات كثيفة فيها جمعت بين البيض والسود فى آن واحد . وقد كان شائعاً أن يستخدم البيض السود فى التحركات العسكرية للمعاونة فى غير المهام القتالية(٣) وواضح من مجريات الأحداث بعد الغارة أن البتشوانا لم يشتركوا فيها اشتراكاً مباشراً أو مؤثراً على الصدام العسكرى بين جيمسون والبوير . ومع هذا فإن بعض زعماء البتشوانا أحسوا بأن شيئاً ما يلوح فى الأفق ، فاتخذوا إجراءات سريعة لتعبئة مقاتليهم ، تحسباً لأى ظرف طارئ ، وتحرقاً لمواجهة البوير فى ظل الحماية البريطانية المتوقعة إبان الصدام(٤) .

وعندما بدا واضحاً أن غارة جيمسون قد ألت إلى فشل ذريع اجتهد المندوب السامى البريطانى فى جنوب أفريقيا سير هيركليز روبنسون فى دعوة زعماء البتشوانا إلى ضبط النفس وعدم محاولة دخول الترنسفال وراء ماشيتهم ، حتى لا يثيروا البوير فى وقت تضطرب فيه مشاعرهم بمزيج من الغضب والفخر بعد هزيمتهم لجيسمون(٥) . وبهذا لم تتح الفرصة للبتشوانا للتنفيس

---

(١) راجع ص ١٢ من هذه ورقة .

(٢) C.O. 879. 45, No. 46, Telegram from Acting State President, Bloemfontein to H.C. Cape Town, January 1, 1896.

(٣) Ib d.' No. 86, Telegram from Acting State President, Preturia, to H.C. Cape Town, January 2, 1876.

(٤) Ibid., No. 77, from H.M.A., Preturia, to H.C., Cape Town, January 2, 1876.

(٥) Ibid., No. 205, Telegram from H.C., WPretoria, to Resident Commissioner, Mafcking, January 7, 1896, No. 2.

عن أحقادهم التاريخية تجاه البوير ، مستغلين فرصة صراع أوشك أن ينشب بينهم وبين البريطانيين . وقد ظلت نيران هذه الأحقاد كامنة فى صدور البتشوانا حتى واتتها رياح مواتية إبان حرب البوير فاضطرمت فى ظل غطاء عسكرى قوى هو الجيش البريطانى . فما كان البتشوانا مستطيعين أن يواجهوا أسلحة البوير الحديثة برماحهم أو بنادقهم التقليدية العتيقة التى أهداها إليهم البريطانيون .

الخاتمــة

كانت غارة جيمسون على جمهورية جنوب أفريقيا عملا عسكرياً داخلا فى نطاق الصراع المستمر بين المستوطنين البيض بعنصريهم الرئيسين فى جنوب أفريقيا ؛ وهما البوير والبريطانيون . ولقد حرص البيض على عدم توريط الأفارقة فى صراعاتهم باعتبارها أموراً تهم الرجال البيض وحدهم . وكان هدفهم من ذلك هو البعد بالأفارقة السود عن الوقوف موقف العداء من البيض لئلا يلدرجوا على سفك « الدماء الزرقاء » ، ويكون هذا مقدمة لمتاعب متلاحقة للوجود الأبيض فى الجنوب الأفريقى المبتلى به .

بيد أنه إذا كان العنصريون البيض من بريطانيين وأفريكانريين قد فرضوا نظمهم العنصرية على المنطقة ، ونجحوا فى تحقيق العزل العنصرى ، وغرسوا الانقسامات بين ناس الجنوب على أساس لون بشرة كل منهم ، فإن الحدث التاريخى لم يكن لحسن الحظ عنصرياً . فلم تقف تأثيرات غارة جيمسون عند حدود المعازل العنصرية أو الحدود السياسية المصطنعة ، بل لقد تخطت تأثيراتها هذه العقبات المشتة ، رغم ما دججت به من أسلاك شائكة ونظريات متعالية ، جحدت بشرية البشر ، ووضعت عنهم شرفاً رفعهم الله إليه .

لقد استجاب الأفارقة للحدث التاريخى موضوع الدراسة استجابة فورية . ورغم أن وجهة عداء كل منهم قد اختلفت فإنهم جميعاً اشتركوا فى رغبة واحدة . فبعضهم أراد أن يستعين بالبرنطانيين ضد البوير ، بعضهم الآخر انتهز فرصة هزيمة البريطانيين لكى يثور بهم ويتخلص من تسلطهم الاستعمارى إلا أن هؤلاء وأولئك كانوا أعداءاً للوجود الأبيض ، يسعون للتخلص من قيوده .

وإذا تركنا قد أتينا على مواقف القبائل الثلاث التى اخترناها للدراسة مفيدة ، وإن وضعنا ثلاثتها فى سلة واحدة أدعى إلى إدراك المفارقات بينها . فأما السوازى الخاضعون للحماية الترنسفالية فلم تسعفهم الأحداث للحصول على تأييد البريطانيين للثورة التى دبروها للتخلص من هذه الحماية . وكذا لم تسعف الأحداث البتشوانا الخاضعين للحماية البريطانية لمواجهة البوير أعدائهم التقليديين ونلاحظ هنا أن السوازى فى شرقى الترنسفال والبتشوانا فى غربها وحد بينهما العداء للبوير ، رغم اختلاف جنس المستعمر الذى خضعوا له . أما المتابيلى فإن وضعهم كان فريداً ، فهم كانوا يخضعون لشركة جنوب أفريقيا البريطانية ، أى لاستعمار بريطانى غير مباشر . ولقد كان لتردى أوضاعهم السياسية والاقتصادية فى ظل حكم الشركة أثره فى عنف استجابة زعمائهم لغارة جيمسون ، فثاروا بالمستوطنين البيض وموظفى الشركة ، بعد أن تبين لهم أن انتظارهم لتردى الأوضاع بين البوير والبريطانيين سيطول . وإن كانت ثورتهم قد بدأت بعد الغارة بنحو ثلاثة أشهر ، فإنها كانت من آثارها ومضاعفاتها ، بل إن الإعداد لها والترتيب لتفجيرها بدأ فى اجتماع بمزرعة أوشر فى تلال الماتوبو أيام الغارة . وسرعان ما تلاشى الإنقسام الحاد بين المتابيلى والماشونا ، فقد صهرت الثورة ضد الشركة شباب القبيلتين وجمع بينهم العداء للرجل الأبيض الدخيل .

. . . .

وإذا كان مؤرخو جنوب أفريقيا يعتبرون تأسيس حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى عام ١٩١٢ البداية الحقيقية للحركة الوطنية فى الجنوب الأفريقى ، فإن ما أثبتته هذه الورقة من أن الرغبة فى الثورة بالبيض بعنصريهم جمعت ثلاثاً من القبائل الأفريقية ، فى وقت واحد ، رغم بعد الشقة بين إحداها والآخرين ، ورغم ضعف الاتصالات فيما بينها ، ورغم جهود إسفين الاستيطان الأبيض للفصل بينها ، لدليل على أن وحدة الفكر والشعور الوطنى الأفريقى ، والإلتقاء الثورى الأفريقى ، قد سبقا عام ١٩١٢ فى إرهاصات الطرف عن عنصر المستعمر ، وانصهرت فى بوتقة العداء للبيض .

مصادر الدراسة

أولا : وثائق غير منشورة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من وثائق وزارة المستعمرات البريطانية حول غارة جيمسون والمجموعة تحمل رقم

وهى تتضمن المراسلات الخاصة بالغارة بين وزير المستعمرات والمندوب السامى البريطانى – ومراسلات هذا الأخير مع ممثلى بريطانيا وقناصلها لدى الترنسفال وأورانج وسوازيلاند وشركة جنوب أفريقيا البريطانية فى روديسيا ومع بتشوانا لاند ، فضلا عن مقتطفات من صحف الجنوب الأفريقى فى مستعمرة الرأس فى الترنسفال .

1.—C.O. 379, 45, Enclosure 3 in No. 157, Mayor of Pieter-maritzbrug to Governor, Natal, January 29, 1896.

2.—Extract from the cape times, January 20, 1896.

3.—Enclosure to No. 313, Extraordinary Government Gazette of the South African Republic, Vol. XVI, Pretoria.

4.—No. 362, Telegram from Acting State President, Bloem-fontein, to H.C., Pretoria, January 13, 1896.

5.—No. 16, Telegram from H.M.A., Pretoria, to H.C. Cape Town, Dec. 30, 1895.

6.—No. 101, Siv Walter Hely-Hutchimson, Governor of Natal to H.C. confidental, No. 2, Pieter-maritzburg, Natal, January, 10, 1896.

7.—Enclosure 11 in No. 101, Sir W.H.H., Gov. of Natal, to H.C., telegram, January 7, 1896.

8.—Enclosure 12 in No. 101, Ministers to Sir W.H.H., Governor of Natal to H.C., Minute No. 5, January 8, 1896.

9.—Telegram from Resident commissioner, Mefeking, to H. C., Pretoria, January 10, 1896.

10.—No. 86, Telegram from Acting State President, PretUria, to H.C. Cape Town(January 2, 1896.

11.—Enclosure in No. 159. The Pretoria Press, January 14, 1896, Extract, The Political Stuation, "Three Treacherous Attacks", "The Last The Worst".

12.—Enclosure I in No. 135, From Mr. E. J. Newton, Mafehing to H.C.

13.—Telegram from General Officer Commanding, Cape Town, to H.C., Pretoria, January 6, 1896.

14.—No· 51, Telegram from H.M.A., Pretoria to H.C. Cape Town, No. 1, January 1, 1896.

15.—No. 205, Telegram from H.C. Pretoria' to Resident Commis-sioner, Mafeking, Januar 7, 1896, No. 2.

16.—No. 189, Telegram from Governor, Natal, to H.C., Pretoria, January 6, 1896, No. 2.

17.—Enclosure 14 in No. 101, GovernorWof Natal, to H.C. confidental, No. 1, Government House, Pietermaritzburg. Januery 8, 1896.

18.—Enclosure 16 in No. 101, H·C. to Governor of Natal, January 9, 1896, Translation.

19.—No. 130, Sir H. Robinson the H.C., yo Mr. Chamberlain, the Sec. of State, Feb. 17, 1896.

20.—No. 258, Sir H.R., The H(C., to Mr. Chamberlain. April, 1896, No. 3.

21.—No. 181, Telegram from Governor, Natal to the H.C., Pretoria, January 6, 1896, No. 2.

22.—Telegram from British Consul, Bremersodrop, to H.C. Pretoria' January 6, 1896.

23.—Extract from the Cape Town, January 22, 1896.

24.—Enclosure in No. 206, British Consul, Swaziland, to H.C., February 4, 1896.

25.—No. 176, H·C. to Mr. Chamberlain, Cape Town, February 8, 1896.

26.—Extract from "The Star", a newspaper in Johanesburg, January 11, 1896. ..

27.—T.B. Rathbone, Acting Agent Swazi Kingdom, to The British Consul, Zomboti, January 18, 1896.

28.—2611, Enclosure in No. 141, British Consul, Swaziland to H.C.. Feb. 18, 1896.

29.—Telegram from British Consul, Bremersdrop, to H.C. Pretoria, January 6, 1896.

30.—British Consul‘ Swaziland, to Mr. Rathbone, Acting Agent, January 22, 1896.

31.—4611, No· 176, Sir H. Robinson to Mr. Chamberlain, Cape Town, Feb. 8, 1896.

32.—Enclosure 5, No. 208, Fram Administrator, Salisbury, to the Chaster Co., Cape Town, February 13, 1896, Subject : Metabele Alleged to be massing near BuMawayo.

33.—No. 258‘ H.C· to Mr. Chamberlain, April 3, 1896, No. 3.

34.—No· 261, Mr. Chamberlain to WSir H. Robinsen, April 6, 1896. No. 3.

35.—Enclosure 3, in No. 115, H.C.'s Notice, No. 2, of 1896, January 9, 1896.

36.—No. 46, Telegram from Acting State President, Bloemfontein, to H.C., Cape Town, January 1, 1896.

37.—No· 77, from H·M·A., Pretoria, to H.C., Cape Town, January 2, 1896.

38.—Enclosure in No. 10, Railways, Customs and Trade.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية :

1.—Flint, Jahn, Cecil Rhodes, London, 1976.

2.—Paterson, Shella : The Last trek, A study of the Boer People and The Afriknar Nation, London, 1957.

3.—Walher, Eric A. : The Cambr dge History of the British Empite, Vol. 8, South Africa.

المخططات الاستعمارية الإيطالية في شرق افريقيا في الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩

إعداد : د د محي الدين محمد مصيلحي
كلية التربية ـ الفيوم
جامعة القاهرة

تعتبر الموضوعات المتصلة بالإستعمار الإيطالي في افريقيا من الموضوعات التي يصعب تناولها من جانب الباحثين ، لأن معظم الوثائق المتصلة بها لا تزال قيد الحظر الرسمي في روما . بعد أن انتقلت وثائق وزارة المستعمرات الإيطالية إلى وزارة الخارجية الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح من المحظور تناولها إلا بعد انقضاء خمسين عاماً على تواريخها . ورغم هذا الحظر على الوثائق الايطاليه فان الحكومة الايطاليه قد اتاحت لمن يصطلح تسميتهم بالمؤرخين الرسميين فرصة الاطلاع على بعض الوثائق وكان ما خرج من دراسات لهؤلاء المؤرخين يخدم الخط الاستعماري الإيطالي ، ولم يستطع الباحثون العثور على وثائق قيمة في دور محفوظات المستعمرات الإيطالية السابقة . وبالتالي فإن الكتابات عن الاستعمار الإيطالي ما تزال بكراً ، ومايزال الباحثون يدورون في دائرة مغلقة لعدم التوثيق العلمي الكافي . ويختلف الأمر بالنسبة لأثيوبيا لأن أرشيفها الوطني يحوي الكثير من الوثائق باللغة الأمهرية ، والرجوع إليها متاح للباحثين الذين تعتقد الدوائر الأثيوبية أنهم يخدمون وجهة نظرها(١) .

---

(1) Triulzi, Alessandro, Italian Colonialism of Ethiopia, Journal of Afrcan History (J.A.H.), 1982, No. 2, P. 227.

وموضوعنا هذا لا يتعلق بتقييم التجربة الاستعمارية الإيطالية وهو أمر يتعين إرجاؤه إلى حين أن تفتح دار الوثائق الإيطالية أبوابها أمام الباحثين ، ولكنه يتعلق بالمخططات الاستعمارية الإيطالية فى شرق أفريقيا فى فترة الحرب العالمية الأولى ولحسن الحظ أن الوثائق التى تتعلق بهذه المخططات قد نشرت فى أربع مجلدات سرية ، سمح بالاطلاع عليها . وتغطى هذه المجلدات الأربعة سنوات الحرب من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩١٩ ، وهى عبارة عن مراسلات لوزارة المستعمرات مع وزارة الخارجية الإيطالية ومفوضياتها فى الخارج حول أساليب دفع المخططات الاستعمارية إلى حيز التنفيذ من خلال الضغط الدبلوماسى على الحلفاء ، واعتبرت إيطاليا أن تنفيذها لهذه المخططات يعتبر بالنسبة لها بمثابة تعويض عن اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى وعن الظلم الذى وقع عليها خلال فترة تقسيم أفريقيا حيث خرجت بمستعمرات عديمة القيمة من الناحية الاقتصادية لا تقارن بما حصلت عليه انجلترا و فرنسا أو بلجيكا .

ويوجد نوع ثان من الوثائق وهو وثائق عصبة الأمم ، وتدور حول أساليب إيطاليا للتوسع فى أثيوبيا بعد أن رأت إيطاليا أنها خرجت من الحرب العالمية الأولى بفتات المائدة الاستعمارية ، وأن قلة وزنها العسكرى والسياسى فى أوروبا قد أفقدها فرصة الغنم الكبير من أحداث الحرب العالمية الأولى ، فلم تشارك فى الانتداب ، ولم تحصل على طريق اتصال بين مستعمرتيها فى أريتريا والصومال ، وأدركت أن مستعمرتيها قد أصبحتا بمثابة ثقل كبير حول قدميها فكلفتها الأعباء الاقتصادية الكبرى دون أن تحققا عائدات ذا مغزى ، وكادت أن تتنازل عنهما لولا عقدة التعالى الإيطالية . وقد تركزت بعد الحرب العالمية الثانية الأهداف التوسعية الإيطالية على أثيوبيا من أجل الاستفادة بمواردها الخام وخصوبتها ، ولإيجاد عمق داخلى لأريتريا وربط المستعمرات الثلاث أريتريا والصومال وأثيوبيا .

وقد ظهرت دراسات قليلة عن برامج التوسع الإيطالى فى شرق أفريقية غير أن هذه الدراسات كان بعضها صحفياً أريد به الدعاية وكان ما ورد فيها لا يستند إلى وثائق ، وإنما يعتمد على ما تسرب عمداً من وزارة المستعمرات

الإيطالية عن هذه البرامج من أجل خلق رأى عام إيطالى يؤيدها وبعض الدراسات كتبت بأيدى كتاب رسميين . أتيح لهم الاطلاع على الوثائق ولكن كتاباتهم جاءت خلواً من التحليل والنقد(١) ، وفى الستينات ظهرت دراسة جادة لمؤرخ بريطانى هو روبرت هس (Robert Hess) ، ومع هذا فإن هذه البرامج ما تزال فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل ، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة .

محاولات التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى :

اتجهت إيطاليا إلى مجال الاستعمار قبل أن تتحقق وحدتها كاملة فى عام ١٨٧٠ وكان لإيطاليا نشاط اقتصادى ملحوظ فى كل من تونس ومصر ، وقويت هذه النزعة بعد تحقيق الوحدة السياسية ، غير أن فرنسا سبقتها فى تونس والجزائر ، وسبقتها انجلترا فى مصر ، واتجهت أنظار إيطاليا إلى عصب بعد افتتاح قناة السويس ، واستأجر القس الإيطالى (سابينو) Sapieno من شيخ قبيلة رهيطه باسم شركة روباتينو الإيطالية للملاحة منطقة فى خليج عصب ورفع علم إيطاليا عليها(١) . وفى عام ١٨٨٢ اشترت الحكومة الإيطالية من الشركة المذكورة ميناء عصب وأصبح لإيطاليا ركيزة تتوسع فيها فى الساحل الأفريقى وأيدت بريطانيانشاط إيطاليا الإستعمارى لتجد من هذا النشاط وسيلة تقاوم بها الأطماع الفرنسية ولتجد فى إيطاليا حليفاً يؤيدها فى المسألة المصرية ،

---

(١) دفتر ٨٣٦ وارد معيه ص ٣٤ رقم ٥١ افادة من حكمدار السودان ١٨ جمادى الاول ١٢٨٧هـ .

من أهم هذه الدراسات :

1.—M. Toscano, Problema Coloniale Italiano Alla Conferenza ella Pace, in Rivista de Studi Politici International, IV, 1937.

2.—FM Slato, il Nodo di Gib ti, Milan, 1937.

3.—Constanzo, G., Politica Italiano er L'Africa Orientale, Rome, 1957.

4.—Robert Hess, Italy & Africa, Colonial Ambitions in the First World War, J.A.H., Vol. 4, No. I, 1963.

وللتعاون معها ضد نشاط الحركة المهدية فى السودان . وأخلت بريطانيا بمعاهدتها مع مصر التى وقعتها فى سبتمبر ١٨٧٧ والتى اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال حتى رأس حافون(١) . وتبعت السيطرة الإيطالية على عصب سيطرتها على مصوع فى عام ١٨٨٥ ثم إعلان حمايتها على الصومال الإيطالى فى عام ١٨٨٩ (٢) ، واستئجار جزء من ساحل البنادر من سلطان زنجبار ، ولم تستفد إيطاليا بالمستعمرتين « أريتريا » والصومال الإيطالى » لفقرهما وعدم وجود رابطة اتصال بينهما ، وعدم توفر رأس المال لتنميتها . وقلة إقبال الإيطاليين على الهجرة إليهما ، وحاولت إيطاليا التخلص من الإلتزامات المالية حيال المستعمرتين ، فعملت على تأجيرهما لشركات خاصة ولم يفلح هذا الأسلوب لضعف إمكانات المستعمرتين واضطرار الشركات للعدول عن مهمة الإدارة .

وأدركت إيطاليا منذ البداية أن الجدوى الاقتصادية لمستعمرتيها أريتريا والصومال الإيطالى لن تتحقق إلا بسيطرتها على الحبشة ، ومن ثم اتجهت إلى التوسع فيها منذ البداية فمن خلال الحبشة يمكن التحكم فى تجارة الداخل والسيطرة على تجارة السلاح وربط المستعمرتين بطريق اتصال داخلى وخلق امبراطورية استعمارية مترابطة الأجزاء ، والتوسع فى وسط السودان ، وربط مستعمرات إيطاليا فى شرق أفريقيا بمستعمراتها فى شمال أفريقيا « ليبيا » ، والسيطرة على البحر المتوسط والبحر الأحمر(٣) .

---

(١) شوقى عطا الله الجمل كشف أفريقيا واستعمارها ص ٣٥٦ .

(٢) Hertslet, E., The Map of Africa by Treaty, Vol. 2, P. 349.

(٣) السيد رجب حراز : الأستعمار الايطالى فى شرق أفريقيا . رسالة ماجستير . منشورة ١٩٥٨ جامعة القاهرة ص ٤٤٣ . وللاطلاع على عقود هذه الشركات أنظر :

Documenti Diplomatici Presentati al Parlamento Italiano da Minisert Degali Affari Esteri, No. XIII, Roma, 1895.

(٤) للاطلاع على مزيد من تفاصيل أهداف التوسع فى أثيوبيا ، راجع :

Archivio del ex Ministero dell'Africa, Italiano (A.M.A.T., 4 Vols, 1917 – 1919).

ورسمت إيطاليا سياستها تجاه الحبشة على أساس مساعدتها لمنليك حاكم أقليم شوا (Shoa) الحبشي والمنافس للإمبراطور يوحنا ، و مدته بالسلاح للوقوف فى وجه الإمبراطور نفسه ، وفى يناير عام ١٨٨٧ حلت الهزيمة بالإيطاليين عند دوجالى (Dogali) حين حاولوا التقدم داخل الأراضى الحبشية ، وتدخلت بريطانيا فى الصلح بين الطرفين وفضل يوحنا عدم مواصلة القتال من أجل التفرغ لمنليك ولثورة الدراويش ، وسرعان ما توفى يوحنا بسبب جراحه فى معركة القلابات ضد الدراويش فى عام ١٨٨٩(١) .

واستفادت إيطاليا من هذه الظروف فتقدمت قواتها داخل الحبشة واحتلت مناطق كيرن وأسمره وتيجرى وأصبحت تتحكم فى الطرق الجبلية المؤدية إلى الحبشة(٢) .

وتظاهر منليك بالصداقة لإيطاليا ليحصل منها على المساعدات العسكريه اللازمة للسيطرة على البلاد ووقعت إيطاليا معه معاهدة إوتشيالى (Uccialli) ونص بندها السابع عشر الناطق بالإيطالية على أن منليك يقبل حماية إيطالية على بلاده ، بينما نص نفس البند الناطق بالأمهرية على أن لمنليك الحق إن أراد أن يستعين بإيطاليا فى علاقاته الخارجية وأبلغت إيطاليا الدول الأوروبية بهذه المعاهدة وأحاطتها علماً بأن ثيوبيا أصبحت محمية إيطالية (٣) ، وأبلغت فرنسا منليك بنص التبليغ الإيطالى وأنكر منليك أنه وقع على بند كهذا وأنه لا يحتاج إلى حماية إيطالية على بلاده(٤) ، وأرسل خطابات إلى الدول الأوروبية الكبرى ينفي فيها وضع بلاده تحت حماية إيطاليا .

---

(١) شوقى الجمل . مرجع سابق . ص ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) زاهر رياض . تاريخ أثيوبيا . ص ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٣) للاطلاع على تفاصيل الجدل حول البند السابع عشر من معاهدة اوتشيرلى أنظر :
Sven Rubenson, The Treaty of Uccialli, J.A.H., Vol. 8, No. 3, 1967.

(٤) Harold, C., Marcus, Imperialism & Expensionism, in Ethiopia in Duignan Peter & Gann, L. (Eds.), Colonialism in Africa, London, 1970, P. 433.

وقد دارت مناقشات كثيرة بين الباحثين حول شرعية الحماية الإيطالية وحول مسألة ما إذا كان منليك قد تعرض لخداع متعمد من جانب الإيطاليين، أم أن الاختلاف بين النصين الأمهرى والإيطالى قد نجم عن خطأ فى الترجمة، وكان الرأى الغالب بين الباحثين أن الحماية الإيطالية على أثيوبيا غير مشروعة طالما أن الدولة المحمية رفضت هذه الحماية، ويرى جمهور المؤرخين أن منليك وقع فريسة للخداع، وأنه أفهم أن المعاهدة تتضمن فقط أنه يمكنه أن يستفيد بمعونة إيطاليا فى علاقاته الخارجية إذا رأى ذلك، وينفى المؤرخون الإيطاليون الرسميون مسألة الخداع هذه (١)، ويفسرون تحلل منليك من المعاهدة بأنه بعد أن حصل على المعونة العسكرية والقرض المالى وقدره أربعة ملايين فرنك من إيطاليا، رأى أن يخلص نفسه من ارتباطه بإيطاليا بعد أن حصل على أهدافه منها، ومعنى هذا أن هؤلاء المؤرخين يتهمون منليك بممارسة الخداع ضد الأوربين ولا شك أن هذا الإتهام ضعيف لأنه لا يتصور أن يفكر منليك فى خداع دولة أوروبية ويخلق موقفاً عدائياً معها فى وقت كان يحاول فيه تحقيق وحدة أثيوبيا واستقرارها داخلياً.

وقد أسرعت إيطاليا إلى بريطانيا لتأيدها فى موقفها تجاه الحبشة فعقدت معها اتفاقيتين الأولى فى ٢٤ مارس ١٨٩١ والثانية فى ١٥ أبريل ١٨٩١ وظفرت إطاليا فى هاتين الاتفاقيتين بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل أريتريا وتنتهى على ساحل المحيط الهندى فى الصومال الإيطالى، وتشمل جميع الحبشة، كما سمح لإيطاليا باحتلال كسلا موقتا على أن تظل حقوق مصر محفوظة فيها(٢)، وكان هدف بريطانيا من هذا الاتفاق هو أن تقف إيطاليا

(١) للاطلاع على آراء المؤرخين حول مسألة خداع منليك أنظر :

a) H. Castonnet de Fosses, L'Abyssinie et Les Italiens, Paris,1902.

b) G. LM Beer, African Questions at the Peace Conference,New Yorh, 1923.

(٢) Documentes Diplomatiques Francais, Xi, 85, Legarde a Marty, Fev., 25, 1870.

أمام أية محاولة فرنسية للتوسع غرباً من الصومال الفرنسى(١) ، وسببت الأسلحة المتزايدة الواردة إلى أثيوبيا عن طريق جيبوتى قلقاً متزايداً فى إيطاليا .

واندلع القتال بين الجانبين فى ديسمبر ١٨٩٥ عند امبالاجى (Amba Alagi) وهزم الإيطاليون هزيمة منكرة ، ولم تفلح المفاوضات بين الطرفين وفى أول مارس ١٨٩٦ وقعت بإيطاليا هزيمة عدوه النكراء ، وقتل من الإيطاليين نحو ستة آلاف ، ومثل الأثيوبيون بالجرحى والقتلى الإيطاليين ودفع الإيطاليون غرامة حربية قدرها مليون ريال إيطالى ، وانسحبوا داخل أريتريا(٢) ويرى المؤرخون أن هذا النصر قد أعطى لأثيوبيا أربعين عاماً من الأستقلال وأدى إلى تخلى إيطاليا عن معاهدة أوتشيالى والتسليم باستقلال وسيادة أثيوبيا ، غير أن جراح الكرامة الإيطالية ظلت تسيل وظلت الرغبة فى الثأر والتوسع تمثل الهدف الأكبر فى نظر إيطاليا(٣) .

وسار منليك على سياسة ضرب أطماع دول أوروبية بأخرى فى بلاده وحين مرض منليك أثيرت مسألة مستقبل النفوذ الأوروبى فى اثيوبيا، وعقدت الدول الأوروبية الثلاث إيطاليا وفرنسا وانجلترا معاهدة فى عام ١٩٠٦ توقعاً لوفاته وأكدت هذه المعاهدة لأول مرة على مصالح انجلترا فى أثيوبيا ، وحفظت لفرنسا مصالحها فى منطقة خط حديد جيبوتى — أديس أبابا —

=

وزاهر رياض مرجع سابق ص ١٢٣ والسيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبى ص ٤١٣ .

(١) يعتقد أن بريطانيا قد وقعت على اتفاقيتى عام ١٨٩١ مع ايطاليا لان — سولسبورى رئيس وزراء بريطانيا كان يريد الاحكام على حوض النيل ومصر وكان يخشى من توسع منليك تجاه السودان ولذا أيدت الاتفاقيتان ادعاءات ايطاليا فى أثيوبيا مقابل الحفاظ على مصالح لبريطانيا فيها .

(٢) رأفت الشيخ غنيمى : الاستعمار الرومى فى القرن الافريقى فى أواخر القرن التاسع عشر . بحث مقدم الى ندوة القرن الافريقى ٥ — ١٠ يناير ١٩٨٥ ص ١١ .

(٣) Akiki, B., Mujaju, Some Reflections on Italy's African Inteiests in Eriteria, I.S.A.H., 5 – 10 Jan., 1785, Cairo University, P. 4.

وتركت شمال وجنوب وشرق أثيوبيا كمجال للتوسع الإيطالى واتفقت الدول الثلاث على أن احتفاظ إيطاليا بأريتريا والصومال الإيطالى يتطلب مد النفوذ الإيطالى إلى هذه المناطق من إثيوبيا ، وأكدت المعاهدة حق إيطاليا فى الحصول على منطقة لتصل بين مستعمرتيها ، على أن تبدأ هذه المنطقة غرب أديس أبابا . وأعطت المعاهدة لإيطاليا حق التدخل المسلح فى حالة التغير السياسى أو الإقليمى الذى قد يؤثر على وحدة الدول المجاورة (١) . وكانت هذه المعاهدة نصراً كبيراً لإيطاليا لأنها كانت بمثابة الميثاق الأعظم الذى توج أحلام إيطاليا فى إثيوبيا وذلك بعد عشر سنوات فقط من هزيمتها فى عدوه (٢) . وأمكن بموجب هذه المعاهدة إبعاد النفوذ الألمانى عن إثيوبيا .

ورغم اعتراف فرنسا وانجلترا بأهمية تفوق النفوذ الإيطالى فى إثيوبيا — فإن إيطاليا ظلت عاجزة عن دعم دعاواها فى إثيوبيا ورأت إيطاليا أن تستفيد من تعقد الأحداث فى القارة الأوربية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى خاصة أنها بدأت تميل إلى الانضمام إلى جانب الحلفاء وعقدت مباحثات بين السفير البريطانى فى روما جيمس رنل رود (J.R.Rodd) وجياكوموواجنزا . مدير عام الشئون السياسية بوزارة المستعمرات فى يوليو ١٩١٤ أوضح فيها السفير البريطانى تأييد بلاده لادعاءات إيطاليا فى اثيوبيا(٣) .

وفى ٢٨ أغسطس ١٩١٦ دخلت إيطاليا الحرب رسمياً إلى جانب الحلفاء وسبق دخولها عقد معاهدة لندن السرية بينها وبين فرنسا وانجلترا فى ٢٦ بريل ١٩١٥ وقد تضمن البند الثالث عشر من هذه المعاهدة وعداً من الدولتين بتوسيع حدود المستعمرات الإيطالية فى ليبيا وأريتريا والصومال الإيطالى إذا

---

(١) Hertslet, E., Op. Cit., Vol. 2, PP. 436 – 440.

(٢) M.G. Marcus, A preliminary History of The Tripart te Treat of December 13, 1906, Journal of Ethiop an Stu ties, Jul. 1964, P. 40

(٣) A.M.A.I., Pos 17 / 3, F. 22, WConfi ential Minutes of a Cello-quium between Agensa & Rennel Rodd, Rome, 20, July, 1714.

تم للحلفاء النصر على المانيا وضموا إلى حوزتهم المستعمرات الألمانية(١) . غير أن الإيطاليين حين عرضوا على الحلفاء مطالبهم فإنهم تركوها غير محددة وغامضة ، ولم يكترث الحلفاء بشكل هذه المطالب وإنما كان ما يهمهم هو ضم إيطاليا إلى جانبهم .

برامج المطالب الإيطالية فى سنوات الحرب العالمية الأولى :

وسارت الحرب لمصلحة الحلفاء واعتبرت إيطاليا أن النصر الذى حققه الحلفاء يرجع بالدرجة الأولى إلى دورها فى إغراق الأسطول النمساوى فى بحر الأدرياتيك وأن هذا النصر كان سبباً فى سقوط امبراطورية النمسا — المجر(٢) وعلاوة على هذا شعرت إيطاليا إنها رغم عدم إسهامها بجهد كبير فى الحرب فى افريقيا ، فإنها تعرضت لخسائر بشرية كبيرة فى موقعه كابورتو بعد ان بلغ عدد أسراها فى يد المحور نحو ٣٠٠ ألف إيطالى (٣) وكانت هذه الأسباب كافية فى نظر وزارة المستعمرات الإيطالية لكى تتقدم بمطالب كبيرة استعمارية فى أفريقية كتعويض لها عن اشتراكها فى الحرب إلى جانب الحلفاء .

وقد أعدت وزارة المستعمرات الإيطالية فى عام ١٩١٧ برنامجين لهذه المطالب أطلق على البرنامج الأول اسم (برنامج الحد الأقصى) ، وأطلق على البرنامج الثانى اسم برنامج الحد الأدنى ، ودارت مراسلات كثيرة بين وزارة المستعمرات الإيطالية ووزارة الخارجية الإيطالية طيلة سنوات الحرب بشأن هذه البرامج ، من أجل أن تمارس وزارة الخارجية الضغط على الحلفاء من أجل الاستجابة للمطالب الإيطالية وكانت وزارة الخارجية لا تبدى اهتماماً بهذه البرامج لانشغالها فى هذه الفترة بالأوضاع فى أسيا الصغرى وبمشكلة الأدرياتيك وبوضع إيطاليا العسكرى الضعيف فى القارة الأوروبية غير أن

(١) George Baer, The Comng of the Italian Ethiopa War, Londo , 1767, WP. 11.

(٢) فيشر . ه تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٨٧٩ — ١٩٥٠ (مترجم) ص ص ٥٠٧ — ٥٠٩ .

(٣) Hess, R.' Op. Ct., P. 113.

وزارة الخارجية اضطرت إلى الاستجابة لضغط وزارة المستعمرات وتقدمت بهذه البرامج فى اجتماعات الحلفاء فى باريس .

والواقع أن برنامجى التوسعات الإيطالية لا يختلفان بالنسبة لشرق أفريقيا وإنما يتركز الخلاف بينهما حول مدى التوسع فى شمال أفريقيا فى منطقة الظهير الليبى جنوباً لأن إيطاليا طالبت بنحو ٢,٥٢٥,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً وكانت ترى أن هذا الظهير الذى اقتسمته انجلترا وفرنسا بمقتضى اتفاقيتى عام ١٨٩٨ و ١٨٩٩ بينهما من المفروض أن يكون تابعاً لها بموجب سيطرتها على ليبيا وعلى هذا فإن إيطاليا طالبت بطرق القوافل من غدامس إلى غات وتمو (Tummo) والحوض الشمالى لتشاد بما فى ذلك برنو وكان ووادای(١) .

وقد تضمن برنامج الحد الأقصى بالنسبة لشرق أفريقيا عدداً من المطالب أهمها :

١ ـ أن إيطاليا ترى من حقها أن تحصل على عدد من الموانئ الهامة فى شرق أفريقيا من الإنجليز مثل قسمايو وزيلع من أجل خدمة مصالح الصومال الإيطالى الجنوبى وتحويل تجارة وادى الجوبا إليها بالإضافة إلى تجارة أثيوبيا الجنوبية ، كما تطالب إيطاليا بحصولها على كل منطقة الجوبالاند .

٢ ـ تقترح إيطاليا حال تسليم بريطانيا بالمطالب السابقة أن يمنح الإيطاليون للإنجليز المنشآت وحقوق العبور الإيطالية التى كانت لإيطاليا منذ عام ١٨٩١ ، وبمعنى آخر يقترح البرنامج التوسعى أن يتحول صاحب العلاقة الأصلية إلى مجرد تابع ، وأن يصبح المالك مستأجرا .

٣ ـ يرى البرنامج أن تتنازل فرنسا لإيطاليا عن جيبوتى ، وأن تكتفى فرنسا باوبوك إذا لزم الأمر ، وأن تتنازل انجلترا لإيطاليا عن محمية الصومال الإنجليزى .

(1) A.M.A.I., II -1 , 218, Memo on Matxmum Programme, North Africa, Appended, to letter no. 9683.

٤ — يطالب البرنامج بهيمنة إيطاليا على خط حديد أديس أبابا — جيبوتى من أجل السيطرة على التجارة مع الداخل أو التحكم فى تجارة السلاح إلى اثيوبيا .

٥ — يرى البرنامج أن تحصل إيطاليا على ممر موصل بين أريتريا والصومال الإيطالى مقابل الاعتراف من جانب إيطاليا لبريطانيا بحقوق فى منطقة بحيرة تانا وضمان سلامة مصبات النيل وتأمين الحقوق التجارية وحقوق المرعى والحصول على الماء للقبائل التى تنعم بالحماية البريطانية .

٦ — يطالب البرنامج بضم كسلا ومديرية التاكا إلى النفوذ الإيطالى والإعتراف بادعاءات إيطاليا فى الحبشة وبإبعاد المصالح البريطانية والفرنسية من جيبوتى بحيث تصبح أثيوبيا كلية فى قبضة إيطاليا(٢) .

وفى الوقت نفسه فإن النتائج لم تستبعد إمكانية بقاء فرنسا فى أوبوك ، ويبدو أن هدف البرنامج من طرد الفرنسيين من جيبوتى كان من أجل التمهيد لتحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية على أثيوبيا من خلال الاستيلاء على خط حديد جيبوتى أديس أبابا .

ويلاحظ حول هذا البرنامج ما يلى :

أولا : أن البرنامج حرص على أن يؤمن لإيطاليا معظم الموانئ الجيدة فى منطقة القرن الأفريقى للاستفادة منها تجارياً وعسكرياً والتحكم من خلالها فى الولوج إلى الداخل .

---

(1) Ministero elle colonie, Africa Italiana, Programma maximo, e. programma minimo di Sistemazione dei possed menti Italiani nell Africa orientalle, Rome, 1917– 1920, Four Volumes, Confidential Series, No. 9.

ثانياً : أن البرنامج يعود بإيطاليا بالنسبة لتصوراتها بشأن أثيوبيا إلى ما حاولت تحقيقه قبل موقعة عادوه لعام ١٨٩٦ عن طريق العمل الدبلوماسي في بريطانيا حيث نصت بروتوكولات عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ على وضع اثيوبيا كلية داخل دائرة النفوذ الإيطالي .

ثالثاً : وضع البرنامج غالبية الصوماليين في المناطق الصومالية الثلاث الإنجليزية والفرنسية والإيطالية تحت العلم الإيطالي بما في ذلك منطقة الجوبالاند التي تخضع جزء منها وهي منطقة انفادى (N.F.D.) لكينيا حالياً .

رابعاً : حرص البرنامج على إخراج فرنسا قدر الإمكان من منطقة القرن الأفريقي حين طالب بتخليها عن موطئ قدمها الرئيسي فيها وهي جيبوتي ، والغريب أنه لم يقترح تعويضاً لفرنسا مقابل ذلك في أي منطقة أخرى من أفريقيا ويلاحظ أن هذا البرنامج لم يستبعد إمكانية وجود فرنسا في أوبوك ، مما يدل على أن الاهتمام الإيطالي بجيبوتي كان مبعثه أن السيطرة عليها تمكن إيطاليا من السيطرة على أثيوبيا من خلال الاستحواذ على خط حديد جيبوتي أديس أبابا ، هذا فضلاً عن أن السيطرة الإيطالية على هذا الخط يضعف المنافسة الفرنسية لإيطاليا في أثيوبيا استراتيجياً واقتصادياً .

خامساً : أن البرنامج عمل على تقليص الوجود الإنجليزي في الصومال ، ومع هذا فإنه سلم لإنجلترا بحق إنشاء محمية لها في بربرة لإدراك إيطاليا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لانجلترا ووضعها في عدن ، ومع أن جيبوتي بالنسبة لفرنسا كانت لا تقل أهمية عن بربرة بالنسبة لانجلترا فإن البرنامج سلم لانجلترا بحق الوجود داخل بربرة بينما أنكر هذا الحق على فرنسا لسببين أن الوجود الإنجليزي في بربرة لا يمثل تهديداً لأطماع إيطاليا في الحبشة ، وأن الوقوف أمام انجلترا لطردها من بربرة من شأنه أن يصاب بالفشل لأنه لا قبل لإيطاليا بمعارضة الإنجليز ، هذا علاوة على أن هذا يمكن أن يترتب عليه أن تفقد إيطاليا تأييد بريطانيا في تحقيق برنامجها الاستعماري في مواجهة فرنسا .

سادساً : حرص البرنامج على السيطرة على وسط السودان تمهيداً لربط هذه المنطقة بمنطقة التوسع المتصور فى الظهير الليبى ، وخلق حزام إيطالى من شرق القارة إلى شمال السودان الغربى المواجه للظهير الليبى ، على أن يكون لهذا الحزام منفذان بحريان هما : البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ومن شأن هذا الحزام أن يعمل على ربط البلد الأم وهى إيطاليا بمستعمراتها فى أفريقيا من خلال البحر المتوسط .

أما بالنسبة لبرنامج الحد الأدنى فقد تضمن نفس المطالب التى فى برنامج الحد الأقصى باستثناء قبول التنازل فى مسألتين هما :

١ ــ أنه يمكن أن توافق إيطاليا على شراء منطقة الصومال البريطانى من انجلترا إذا وافقت بريطانيا على الإنسحاب كلية من الصومال ، أو يمكن منح بريطانيا الجزء الشمالى من الصومال الإيطالى الذى كان يمثل محمية تعتبر عبئاً على حكومة روما بسبب جدبها وفقرها .

٢ ــ أنه يمكن لإيطاليا أن تقبل بظهير ليبى محدود ينتهى بخط حدود مع مصر ويحدد بخط قوافل غدامس ــ غات وواحة جغبوب(١) .

وكانت وزارة الخارجية الإيطالية تدرك صعوبة تحقيق هذه المطالب ، لاقتناعها بأن فرنسا لن توافق على تسليم جيبوتى أو على التنازل عن سكة حديد أديس أبابا جيبوتى ، كما كانت تدرك أن انجلترا كانت تخشى امتداد النفوذ الإيطالى فى غرب أثيوبيا خشية على مصالحها المائية فى بحيرة تانا ونهر عطبرة ، أما وزارة المستعمرات فكانت ترى إمكانية تحقيق هذه المطالب ، وكانت تخشى كلما تقدمت الحرب فى صالح الحلفاء أن تحصل انجلترا وفرنسا على مراميهما الاستعمارية دون أن تحصل إيطاليا على طلباتها التوسعية ، والغريب أن وزارة المستعمرات لم تقنع بطلب التوسع فى القرن الأفريقى ، وإنما طالبت بأن تحصل على حق الانتداب على أنجولا وأن تعوض البرتغال عن هذه

---

(١) A.M.A.I., II, 1, 207, 10 Letter No.9683.

المستعمرة فى مكان آخر ، وكانت وزارة المستعمرات تعتقد أن مسألة حقها فى الانتداب مستقلة عن حقها فى التوسع الاستعمارى فى شرق أفريقيا(١) .

والملاحظ أن المفوضية الإيطالية فى أدبس أبابا لم تكن على علم بالمخططات الاستعمارية الإيطالية وكان نشاطها محدوداً على عكس المفوضية البريطانية التى كانت تتابع الموقف فى المنطقة وشارك المفوض البريطانى فى أديس أبابا ويلفرد ثيجر (W. Thaiger) فى وضع تصور لمستقبل شرق أفريقيا بعد الحرب ، ورغم أن هذا التصور كان تصوراً خاصاً لا يمثل وجهة النظر البريطانية فإنه جاء نتيجة دراسة لاتجاهات السياسة البريطانية فى المنطقة والغريب أن هذا السياسى قد أيد فرض حماية إيطالية على أثيوبيا على عكس اتجاه وزارة المستعمرات البريطانية ، وعارض سياسة الإدارة المشتركة فى أثيوبيا لفشل تجربة الإدارة الثنائية فى مصر ، وكان تأييده للحماية الإيطالية على أثيوبيا يعود إلى قناعته بأن إيطاليا أقل خطراً على المصالح البريطانية من فرنسا فى أثيوبيا واتسق فكر ثايجر مع تفكير وزارة المستعمرات الإيطالية لأنه اقترح أن تتنازل بريطانيا لإيطاليا عن الصومال البريطانى وذلك لما لاقته بريطانيا من متاعب بسبب المقاومة الإسلامية بقيادة الملا محمد عبد الله حسن التى أنهكت البريطانيين فى الصومال وعلى هذا فإنه اشترط الإبقاء لبريطانيا على بربره واقترح استرداد هرر من الحبشة لأهميتها لبريطانيا(٢) . وليس من المعروف كيفية نشوء هذا التشابه النسبى بين تفكير ثايجر وتفكير وزارة المستعمرات الإيطالية وإن كان من المرجح أن يكون فهم ثايجر لسير الأحداث فى القرن الأفريقى هو الذى دعاه إلى القول بهذه الآراء .

وقد نشرت صحيفة برافدا (Pravada) السوفيتية فى نوفمبر ١٩١٧ أنباء معاهدة لندن السرية ، والتى قضت بتقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا ،

---

(١) A.M.A.I., II - 3, 538 — 61 WLetter No. 549 , C.O. to Prime minister Orlando, Rome, May 15, 1917.

(٢) السيد على فليفل : تصور بريطانى للخريطة السياسية للقرن الافريقى والسودان والحبشة بعد الحرب العالمية الاولى ويتعرض بهذه صص ١٠ — ٢١ .

كما أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون مبادئه الأربعة عشر فى يناير ١٩١٨ ، وخشيت وزارة المستعمرات أن يؤدى اتفاق بريطانيا وفرنسا إلى خروج إيطاليا دون مكاسب استعمارية على الإطلاق ، كما شعرت بالخطر من جراء إعلان مبادئ ويلسون لأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى اجراء استفتاء فى المستعمرات الألمانية التى قد لا تقرر الرغبة فى الدخول تحت الانتداب البريطانى أو الفرنسى ومعنى هذا ألا يكون لإيطاليا شرعية فى طلب التعويضات من بريطانيا أو فرنسا ، وأدت هذه الظروف إلى زيادة ضغط وزارة المستعمرات على وزارة الخارجية الإيطالية من أجل الضغط على الحلفاء للاستجابة للمطالب التوسعية الإيطالية(١) .

وفى نفس الوقت نقل كولى Coli المفوض الإيطالى فى أديس أبابا اقتراحاً إلى وزارة المستعمرات الإيطالية ، عرضه عليه ثايجر Thaiger المفوض البريطانى فى أديس أبابا بعد الإطاحة بليج اياسو إمبراطور أثيوبيا فى عام ١٩١٦ وتولى الامبراطورية زاوديتو والرأس تافارى (هيلاسلاسى فيما بعد (يقضى بأن تتفق انجلترا وإيطاليا معاً على تسوية مصالحها فى أثيوبيا والقضاء على النفوذ الفرنسى فيها (٢) وتقسيم أثيوبيا (٣) فيما بينهما ولم تقبل إيطاليا المشروع لأنها كانت تريد يداً مطلقة فى أثيوبيا . وزاد من قلق وزارة المستعمرات أن بريطانيا أعربت عن طريق ثايجر عن إمكانية ضم جيبوتى إلى الصومال البريطانى ، وكانت الوزارة تعتبر من الضرورى الحصول على هذا

---

(١) A.M.A.I., II – 2, 87, 8, Cable No. 1546,C.O. to F.O., Rome, Secret, March 10, 1918.

(٢) A(M.A.I., II – 2 148 – 54, Cable No. 3245, C.O. to F.O., (Secret, Rome, June 1st, 1718).
P.R.O.S.A.D. 125/8. Letter from Wilfred Theiger British Legation, Addis Ababa, Oct. 11th, 1917 to General Sir, R. Wingate.

(٣) Sven Rubenson, ACentutury Perspective of the Horn of Africa, I.S.H.A., Jan. 5 – 10, 1985, Cairo University, SeminarWPaper, WP. 9.

(٤) A.M.A.I., II – 2, 140 – 147, Cable No. 3066, C.O. to Governoı of Tripolitanial Secret), Rome May 31, 1918.

الميناء من أجل الاستفادة الاقتصادية بالمستعمرات الإيطالية فى شرق أفريقيا(١) وكان معنى ورود هذه المقترحات البريطانية بشأن أثيوبيا وجيبوتى اختلاف المصالح البريطانية مع المصالح الإيطالية ، وأن بريطانيا لن توافق على المطالب الإيطالية إلا إذا نشأت ظروف تحتم عليها التفاهم مع إيطاليا والاستجابة لمطلبها .

وظهرت بوادر الخطر حين عقد الحلفاء مع تركيا شروط الهدنة فى نوفمبر عام ١٩١٨ دون استشارة إيطاليا متعللين بدواعى السرعة (١) ، وكان معنى التجاهل من جانب الحلفاء أن مطالب إيطاليا لن تحظى بعطف الحلفاء وفى أوائل ديسمبر ١٩١٨ قدم وزير الخارجية الإيطالية سونينو Sonino إلى اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا مذكرة شفهية تضمنت مطالب إيطاليا الاستعمارية وسارت الأمور على غير ما أرادت إيطاليا بعد أن تمت الموافقة على نظام الانتداب الذى اقترحه ويلسون بالنسبة للمستعمرات وكان هذا يعنى أن عصبة الأمم المزمع إنشاؤها هى التى ستتولى توزيع مناطق الانتداب ، وأن إيطاليا لن تستطيع الضغط بفاعلية على فرنسا وانجلترا للحصول على ما تريده فى شرق أفريقيا وبدأت تظهر البدائل فى أذهان مسئولى وزارة المستعمرات ، فإذ كان من الصعب أن تحصل إيطاليا على انتداب على أنجولا ، فيمكن لها أن تطالب بالانتداب على الكاميرون ، ومن حقها أن تشارك فى اقتسام المائدة الاستعمارية(٢) .

وفى الخامس عشر من مايو ١٩١٩ اجتمع رئيس الوزراء الإيطالى أورلاندو مع اللورد ملنر (Milner) وزير المستعمرات البريطانى وبحث معه المسألة الاستعمارية وأدرك أورلاندو أن بريطانيا لا تبدى اعتراضاً من ناحية المبدأ على التنازل عن قسمايو وجزء من الجوبلاند لإيطاليا ولكنها لا تقبل

---

(١) A.M.A.I., II- 226 - 263, F.O. to C.O., (Secret), Paris, Nov. 3, 1718MW

(٢) A.M.A.I., II-3, 25-6, Cable N . 261, Salvaggo Raggi to C.O., Par s, Jan. 28, 1919.

بالتنازل عن كسلا لارتباط هذا الميناء بمصالحها في السودان كما أدرك أن الإنجليز متر ددون بسأن السماح لإيطاليا بالسيطرة على غرب أثيوبيا بسبب روافد النيل فيها ، وأبدى ملنر موافقة مبدئية على تنازلات بريطانية محدودة في الصومال الأنجليزى ، ولكنه أصر على ضرورة بقاء الحماية البريطانية على الصومال لأهميةموقع الصومال البريطاني لخليج عدنوالمواصلات للامبراطورية البريطانية . وأعرب ملنر عن شكوكه العميقة في إمكانية موافقة الفرنسين على الخروج من جيبوتي لصالح الإنجليز أو الإيطاليين (١) .

وفيما بين السادس عشر من مايو والثلاثين من نفس الشهر عام ١٩١٩ اجتمعت في باريس لجنة تطبيق المادة الثالثة عشرة من معاهدة لندن لعام ١٩١٥ ، وعقدت اللجنة أربع جلسات ، واتضح في هذه الجلسات إصرار فرنسا بشدة على رفض تسليم جيبوتي لأية دولة أوروبية أخرى واهتمامها بخط حديد جيبوتي — أديس أبابا ، كما عارضت فكرة إطلاق يد إيطاليا في أثيوبيا ، وعارضت انجلترا مطلب إيطاليا بالنسبة للانتداب على انجولا أو الكاميرون ، لأن البرتغال لن يمكن تعويضها عن انجولا ولأن لفرنسا إهتمامات بالكاميرون (٢) .

وكان ما وافقت عليه لجنة المادة الثالثة عشرة هو أن فرنسا قبلت التنازل لإيطاليا عن غدامس وغات وتمو (Tummo) في الظهير الليبي كما قبلت بتعديلات طفيفة في الحدود بين ليبيا وتونس ومنحت إيطاليا إمتيازات ضئيلة للمدارس الإيطالية في تونس (٣) . ورفضت فرنسا كل المطالب الأخرى وأعلنت إنجلترا أنها لن تستطيع التنازل عن المنطقة الساحلية من

(١) A.M.A.I., II-3, 355-7. Prime Minster Orlando to C. O. Paris, May 15, 1919.

(٢) A. M. A. I; II-3, 366-7 letter No. 3. F. O. to C, O,, Paris, May 16, 1919.

(٣) Toscano, Francis (ed) Italia de Fonte al Problems. d' Gibuti, Florence, 1931 p.p. 15-16.

زيلع إلى بربره فى ساحل الصومال ، أما المناطق الداخلية فيمكن لها أن تتنازل عن جزء منها وأدركت إيطاليا أن قبول الظهير الداخلى دون الساحل يعنى أضافة أعباء مالية متزايدة على الخزانة الإيطالية مقابل الاحتفاظ بمناطق عديمة الفائدة إقتصادياً (١) ، وعلى هذا خرجت إيطاليا من مائدة الحرب العالمية الأولى دون أن تحصل على أى من مطالبها فى شرق أفريقيا ، وكان ما أخذته فى شمال أفريقيا هو بقايا فتات هذه المائدة ، ولم يكن لإيطاليا من وسائل الضغط على الحلفاء واضطرت إلى التسليم بالأمر الواقع وأصبحت مشكلة المطالب الاستعمارية الإيطالية من بين أهم المشكلات التى تركتها الحرب العالمية الأولى دون حل ، وقد أدى فشل إيطاليا فى الاعتماد على الحلفاء إلى محاولتها انتهاج سياسة مغايرة لتحقيق أطماعها الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى والغريب أن إنجلترا وإن لم تعارض فى التنازل عن قسمايو وجزء من الجوبالاند لإيطاليا فانها ظلت حتى عام ١٩٢٤ ترفض تقديم هذه التنازلات لإيطاليا لأنه لم يكن هناك من المصالح الاستعمارية البريطانية ما يجعلها تقدم طواعية على هذه التنازلات لإيطاليا .

محاولات إيطاليا لتحقيق أطماعها الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى :

أدركت إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى أنها خرجت صفر اليدين من الحرب ، وأن مصالحها قد أهدرت لصالح الدول الاستعمارية الكبرى ، ودفعها حقدها على الحلفاء إلى محاولة تحقيق مصالحها وانحصرت أطماعها فى شرق أفريقيا فى محاولة الحصول على مزيد من الموانىء الساحلية لتخدم الظهير الصومالى والتغلغل السلمى فى اثيوبيا للاستفادة بامكاناتها الاقتصادية وربط مستعمرتيها أريتريا والصومال عن طريق معبر يجرى عبر اثيوبيا واتسمت الفترة ما بين سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى واندلاع الحرب العالمية الثانية بتحرك إيطاليا عبر محاور ثلاث : —

(١) Hess, Robert, Op. Cit., PP. 125—126.

المحور الأول : وتميز بمحاولات إيطاليا تحقيق مطالبها الاستعمارية من خلال التقارب مع بريطانيا ، واستناداً على دعاويها فى التعويض عن اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى ، واستغرقت هذه المحاولات الفترة ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٦ ، وقد انتهجت إيطاليا سياسة التقارب هذه رغم إدراكها لفشل مساعيها المماثلة قبل الحرب العالمية الأولى لأنها خرجت منهكة من الحرب ولم يكن أمامها غير هذا الحل .

المحور الثانى : وتميز بمحاولات إيطاليا للتعاون مع أثيوبيا بعد أن خابت مساعيها نسبياً مع بريطانيا ولم تتمكن من تحقيق مطامعها فى اثيوبيا ، واستمرت محاولات التعاون هذه فى الفترة ما بين ١٩٢٦ و ١٩٢٩ ، ورغم أنها توجت بمعاهدة صداقة بين الجانبين فى عام ١٩٢٨ ، فان انعدام الثقة بين الجانبين وسوء النوايا قد عرقل سياسة هذا المحور .

المحور الثالث : وتميز هذا المحور باستقرار الحكومة الإيطالية على سياسة الحل العسكرى بعد فشل سياسة التغلغل السلمى ، وتعالى التيار الفاشى العسكرى فى إيطاليا وزيادة قوة إيطاليا الحربية وقد شهدت السنوات ما بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٦ تصاعداً فى طريق هذا التيار العسكرى ، وانتهى هذا المحور باحتلال ثيوبيا فى مايو ١٩٣٦ .

وسارت إيطاليا فى طريق التقارب مع بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اعتماداً على عطف بريطانيا التقليدى على أطماع إيطاليا الاستعمارية فى شرق أفريقيا واستخدام هذه الأطماع لضرب أهداف السياسة الفرنسية فى المنطقة ، وتحركت إيطاليا من جديد فى إطار معاهدة لندن السرية لعام ١٩١٥ وتقدمت فى نوفمبر ١٩١٩ إلى بريطانيا بمذكرة خلاصتها أن تعمل الدولتان معاً كجبهة واحدة من أجل حصول بريطانيا على امتياز بتنفيذ مشروع سد بحيرة تانا داخل منطقة النفوذ الإيطالى ، وذلك إلى أن يتم تحديد المنطقة الإقليمية التى تضم إلى بريطانيا بالنسبة لمصالحها المائية بالإضافة إلى حصولها على امتياز بإنشاء طريق للسيارات يمتد من شاطئ البحيرة المذكورة حتى السودان ،

واقترحت المذكرة الإيطالية أن تحصل إيطاليا على امتياز بإنشاء خط حديدى يصل أريتريا بالصومال الإيطالى ويسير إلى الغرب من أديس أبابا وأن تعترف بريطانيا صراحة بحق إيطاليا فى استغلال غرب أثيوبيا اقتصادياً لصالحها ورفضت بريطانيا هذا الاقتراح لأنها كانت ترفض السماح لأية دولة أجنبية بالسيطرة على منابع النيل من أجل رخاء السودان ، والاستفادة بالمصادر المائية فى التوسع فى زراعة القطن فى السودان .

وفى عام ١٩٢٤ توافرت ظروف خلقت جواً مناسباً للتفاهم الإيطالى الإنجليزى ، فانجلترا كانت تواقه إلى اعتراف تركيا بالانتداب البريطانى على الموصل ، ورأت أن الوسيلة إلى هذا هو إثارة المشكلات فى وجهها من خلال دفع الإيطاليين للضغط عسكرياً على الأتراك فى أوروبا ، واستجابت إيطاليا للطلب البريطانى ، واضطرت تركيا إلى الاعتراف بالنفوذ الإنجليزى فى الموصل فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ وأدى هذا إلى إعلان الحكومة البريطانية أنها على استعداد للتفاهم مع إيطاليا حول مطالبها الاستعمارية ، ونوهت إلى أنها تعتبر معاهدة عام ١٩٠٦ الثلاثية غير قائمة وأنه لا بد من استبدال هذه المعاهدة بمعاهدة جديدة .

وأسفرت سياسة التقارب مع بريطانيا عن عقد اتفاق بين الدولتين فى ١٥ يونيو ١٩٢٤ تنازلت انجلترا بموجبه عن ٣٣ ألف كيلو متر مربع من الجوبالاند كتعويض عن اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى على أن تضم هذه المنطقة إلى الصومال الإيطالى ، كما تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن قسمايو (١) ومع أن الترضية كانت أقل من المطلوب بالنسبة لإيطاليا ، فإن حصول إيطاليا على قسمايو كان فرصة جيدة لها لأنه الميناء الوحيد الذى يمكن للسفن الشحن والتفريغ فيه ، وبالإضافة إلى هذا فإن إيطاليا كسبت شواطئ نهر جوبا لمسافة

(١) زاهر رياض : تاريخ أثيوبيا . القاهرة ١٩٦٦ ص ١٣٥ .

(٢) محمد عبد الغنى سعودى . مشكلة الحدود الصومالية والأراضى المقتطعة . ندوة القرن الافريقى ٥ — ١٠ يناير ١٩٨٥ . جامعة القاهرة ص ص ٢١ — ٢٢ .

ثلاثمائة ميل نحو الداخل ، وساعد هذا على دعم نفوذها داخل الصومال(١) .

ومن ناحية أخرى وجدت بريطانيا ضرورة تنفيذ إنشاء خزان على بحيرة تانا ، ودارت مفاوضات بينها وبين الحكومة الأثيوبية ، ووجدت إيطاليا الفرصة مناسبة للتدخل وعادت من جديد إلى تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن مناطق النفوذ الإيطالية فى أثيوبيا ، وقبلت بريطانيا ماسبق أن رفضته فى عام ١٩١٩ ، وتم الاتفاق فى عام ١٩٢٥ بين الدولتين على تبادل المنافع والامتيازات فى أثيوبيا ، واعتبرت إيطاليا هذا الاتفاق الأخير متمماً ومتفقاً مع المعاهدة الثلاثية الإيطالية الفرنسية الإنجليزية لعام ١٩٠٦ (٢) ، وأبلغت الدولتان هذا الاتفاق إلى أثيوبيا وفرنسا ولم تحتج فرنسا عليه ، وإنما تركت الاحتجاج يخرج من أثيوبيا التى كانت قد انضمت إلى عصبة الأمم باعتبارها دولة أفريقية مستقلة فى عام ١٩٢٣ بتأييد من إيطاليا وكان التأييد الإيطالى لأثيوبيا فى الإنضمام إلى العصبة يمثل جزءاً من سياستها للتوغل سلمياً فى أثيوبيا بعد فشل أسلوب المواجهة العسكرية معها فى عام ١٨٩٦ حين وقعت بإيطاليا هزيمة عدوه .

ويرجع السبب فى عدم احتجاج فرنسا على الاتفاق البريطانى الإيطالى إلى أن فرنسا حرصت على كسب إيطاليا إلى جانبها من أجل تأييدها فى سياسة عدم إعادة تسليح ألمانيا ، أما أثيوبيا فقد تقدمت باحتجاج إلى عصبة الأمم ، وتضمن الاحتجاج نقطتين هامتين هما : أن اتفاق عام ١٩٢٥ يتعارض مع استقلالها وسيادتها لأنه يختص بامتيازات ومنافع داخل أراضيها ، وأنها لم تستشر فى إمكانية الحصول على هذه الامتيازات ، أما النقطة الثانية فقد دارت حول الأسلوب الذى انتهجته الدولتان بهدف استخدام الضغط الدبلوماسى عليها من أجل التفريط فى مصالحها الاقتصادية وردت الدولتان بمذكرتين نفت فيهما نية الاعتداء السياسى والاقتصادى على أثيوبيا وذكرتا أن الهدف من

---

(١) Baer, WG., Op. Cit., P. 14.

(٢) زاهر رياض . مرجع سابق ص ١٣٦ .

الاتفاقية هو تنظيم تبادل المصالح بين الدولتين(١) ، ولم يؤد الاحتجاج الأثيوبي إلى إلغاء الاتفاقية بين الدولتين .

وفى عام ١٩٢٧ انهارت أسس اتفاقية ١٩٢٥ الإنجليزية الإيطالية لأن اثيوبيا رفضت تقديم امتياز بناء الخزان على بحيرة تانا للإنجليز ، ومنحت هذا الامتياز لشركة أمريكية ، وعلى هذا أصبحت بريطانيا غير ملزمة بتأييد النفوذ الإيطالى فى أثيوبيا ، لأنها لم تحصل على ما تبغيه من مصالح فيها ، ولم يكن هناك خط سياسى واضح أمام إيطاليا للتحرك فى أثيوبيا فالحكم الفاشيستى فى إيطاليا يؤمن بسياسة العنف والبطش العسكرى ، ولكن موسولينى لم يكن قد تفرغ بعد لمشكلات إيطاليا الاستعمارية فى افريقيا ، وكان تركيزه على الجبهة الداخلية ووضع إيطاليا فى أوروبا ، ولم يكن أمام إيطاليا إلا أن تجرب سياسة التعاون مع أثيوبيا من أجل السيطرة التدريجيه عليها . وكان الوزير الإيطالى المفوض فى أديس أبابا جوليا توكورا من أنصار هذه السياسة ، وكان يرى أنه إذا ساعدت ايطاليا أثيوبيا على النمو فإنها ستحظى حتما بالنفوذ السياسى فيها وسوف يمنح امبراطور أثيوبيا إيطاليا امتيازات اقتصادية تمكنها من التوغل السلمى فيها .

وسارت إيطاليا على سياسة التعاون مع أثيوبيا والتى تمثل سياسة المحور الثانى من سياستها تجاه المنطقة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وتوجت هذه السياسة بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين الدولتين فى غسطس ١٩٢٨ مدتها عشرون عاماً ونصت المعاهدة على أن يسود السلام والصداقة الدائمة بين البلدين ، على أن يتعهد كل منهما بألا يتخذ أى اجراء من شأنه أن يمس استقلال الدولة الأخرى ، كما نصت على تنمية العلاقات التجارية بين الدولتين وفى حالة حدوث خلاف بينهما يصعب تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض الأمر على هيئة دولية للتحكيم دون الالتجاء إلى القوة المسلحة (٢) . وفى

---

(١) نفس المرجع السابق ص ص ١٣٦ — ١٣٧ .

Schwab, Peter (ed.), Ethiopia & Haile Selassie, New Yorh, N.D., P. 20.

الوقت نفسه وقع اتفاق آخر ينص على منح إيطاليا امتياز إنشاء طريق للسيارات من ميناء عصب إلى مدينة ديسى (Desse) عاصمة اقليم والو مقابل منح أثيوبيا منطقة حرة فى هذا الميناء لمدة ١٣٠ عاماً ، ونص الاتفاق على أن تتعهد كل دولة ببناء الطريق فى المنطقة التى تمر بأراضيها ، وكان معنى هذا أن أثيوبيا كان يتعين عليها أن تمد الطريق لمسافة ٤٥٠ كيلو متراً مقابل التزام إيطاليا بمده لمسافة ٥٠ كيلو مترا فقط(١) .

ولم تستطع أثيوبيا الالتزام بمد نصيبها من الطريق السالف الذكر لطول الخط وتكلفته العالية وإلى جانب هذا شعرت إيطاليا أن مد هذا الخط لن يفيدها كثيراً لأن مصالحها الحقيقية فى الشمال والغرب وبدلا من هذا حاولت الحكومة الإيطالية أن تحصل من الحكومة الأثيوبية على امتياز لمد خط حديدى من جوندار إلى تاكازى على بحيرة تانا ، لكن الرأس تافارى (هيلاسلاسى فيما بعد) رفض منح الامتياز ، وكان يعتقد أنه بإمكانه الاعتماد على تأييد عصبة الأمم وعلى فرنسا التى كانت ترى فى الخط الحديدى المقترح منافسا خطيرا الخط حديد جيبوتى — أديس أبابا بالاضافة إلى أن هذا الخط الإيطالى من شأنه أن يخترق الصومال الفرنسى من الغرب (٢) . وأدى رفض الرأس تافارى منح إيطاليا الإمتياز المطلوب إلى توتر العلاقات بين البلدين ، واستقرت إيطاليا على الحل العسكرى لتحقيق نفوذها فى اثيوبيا .

ولنا ملاحظات حول سياسة المحورين الأولين اللتين انتهجتهما إيطاليا خلال الفترة ما بين ١٩١٩ و ١٩٣٠ :

١ — أن التقارب مع انجلترا فى فترة الحرب العالمية الأولى لم يؤت أكله بالدرجة المطلوبة ، لأن انجلترا لم تتمكن من مساعدة إيطاليا على تحقيق نفوذها

---

(١) زاهر رياض . مرجع سابق . ص ١٤٧ .

(٢) Hollis, C., Italy in Africa, London, 1941, PP. 134—137.

فى اثيوبيا ، وباءت بالفشل اتفاقية عام ١٩٢٥ ومع هذا فإن التقارب الإيطالى الإنجليزى قد أفلح فى منح إيطاليا جزء من الجوبالاند وميناء قسمايو .

٢ ـ أن اثيوبيا بدأت تنفض يدها عن سياسة التقارب مع انجلترا وفرنسا بعد اتضاح التواطؤ الإنجليزى الإيطالى الذى ظهر فى اتفاقية عام ١٩٢٥ ، وسكوت فرنسا على هذه الاتفاقية ، وكان من نتائج ابتعاد أثيوبيا عن انجلترا أن منحت امتياز بناء السد على بحيرة تانا إلى شركة أمريكية .

٣ ـ أن السياسة الفرنسية فى أثيوبيا انتقلت من سياسة المعارضة الصريحة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى للنفوذ الإيطالى إلى سياسة الترقب والحذر وعدم التورط فى العشرينات من هذا القرن لأنها أرادت أن تضمن تأييد إيطاليا لها فى سياستها ضد ألمانيا ، ومن ثم خفضت فرنسا من حجم صادراتها من الأسلحة إلى اثيوبيا حرصاً على عدم إغضاب ايطاليا وأدى هذا إلى إضعاف اثيوبيا عسكريا .

٤ ـ أن زواج المصلحة بين أثيوبيا وإيطاليا ، والذى بدأ بتأييد إيطاليا لأثيوبيا للانضمام إلى عصبة الأمم فى عام ١٩٢٣ وانتهى بمعاهدة التعاون بين البلدين فى عام ١٩٢٨ ، كان زواجاً عارضاً سقيما لانعدام الثقة بين الطرفين ، ومن ثم انهارت أسس هذا الزواج ، وحلت علاقات العداء محل علاقات التعاون .

إيطاليا والاتجاه إلى الحل العسكرى (المحور الثالث) :

تزعم هذا الاتجاه كورادو زولى (Corado Zoli) حاكم أريتريا ، وكان فاشستيا ، وتقوم سياسته على استخدام القوة والتهديد من أجل حمل بعض الرؤوس الأثيوبية على الانضمام إلى إيطاليا ومعاداة الحكومة المركزية(١) ، واختارت حكومة روما هذا الاتجاه وبدأت تثير المصاعب أمام الرأس تافارى (٢) ، وأيدت بعض الدوائر السياسية فى وزارة الخارجية الإيطالية

(١) Vedovato, G., Accord Italo Ethiopici dell Agosta, Florence, 1965, PP. 140—156.

(٢) Coia, J., Il Trato Italo Ethiopici del 1928, Rome, 1930, P. 217.

الاتجاه نحو الحرب ، وكان ــ جوارجليا (R. Guarigalia) المدير السياسى للشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية من أكبر مؤيدى الحل العسكرى ، وطالب بسرعة اللجوء إلى هذا الحل من أجل استخدام اثيوبيا كسوق التجارة الإيطالية ومورد للمواد الخام ، واستيعاب المهاجرين الإيطاليين ، وأوصى جوارجليا بأن تحيط إيطاليا انجلترا وفرنسا بنيتها فى شن الحرب على أثيوبيا والحصول منهما على عدم معارضة ضمنية حتى تضمن ألا تثير الدولتان ضدها معارضة قوية فى عصبة الأمم ، ومن أجل أن تتمكن إيطاليا من نقل قواتها من أوروبا إلى شرق أفريقيا دون أن تخشى على سلامة جمهتها الحربية من ناحية الألب ، والاستفادة بحسن النوايا البريطانية فى تأمين سلامة مواصلات إيطاليا إلى شرق أفريقيا(١) .

وقد ذكرت أسباب كثيرة للغزو الإيطالى على الحبشة من هذه الأسباب أن الحكم الفاشيستى أراد أن يمسح عار الهزيمة فى عدوة ، هذا فضلا عن أنه لم يستطع أن يحقق الرفاهية للشعب الإيطالى ، وعم الكساد الاقتصادى فى إيطاليا ، ومن ثم رأى الفاشيون أن خير علاج لتلك الأحوال المتردية فى الداخل هو الاستيلاء على أملاك جديدة فى الخارج لتكون متنفساً للشعب الإيطالى وإنعاش اقتصادياته(٢) كما أن لأثيوبيا موارد غنية ومناخ معتدل يصلح لسكنى المهاجرين الايطاليين والاستيلاء على أثيوبيا يمكن الحكومة الإيطالية من تشديد قبضتها على أريتريا والصومال الإيطالى(٣) ، هذا فضلا عن أنها ستربط اقليما أريتريا والصومال وسيمكن بعد الاستيلاء عليها تحقيق حزام إيطالى من شرق أفريقيا إلى شمالها فى ليبيا . وأغرى ضعف أثيوبيا

---

(١) Hughes, E., The Early Diplomacy of Italian Fascism, PP. 226—227.

(٢) تمام همام تمام ، موقف عصبة الامم من الغزو الايطالى للحبشه . العدد التاسع ١٩٨٠ . مجلة الدراسات الافريقية ص ٣ .

(٣) شوقى الجمل ، الغزو الايطالى لاثيوبيا واثره على الاوضاع فى القرن الافريقى بحث مقدم الى ندوة القرن الافريقى ٥ — ١٠ يناير ١٩٨٥ . جامعة القاهرة ص (٥) .

العسكرى الفاشيين للقيام بمغامراتهم العسكرية ، وأكد الرغبة فى غزوها أن رصيدها من الأسلحة كان قليلا بعد قلة شحنات السلاح التى كانت ترد إليها من الخارج ، وشعرت إيطاليا أن استعادة مجدها واسترداد توازنها تتطلب الإقدام على عملية الغزو لأنها خدعت من جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى ولم تحصل على مكاسب استعمارية رغم انتصارها فى الحرب(١) . وقد ذكر المؤرخون مبررات أخرى للغزو الإيطالى لأثيوبيا منها أن الأحباش كانوا يقومون بغارات على حدود أرتيريا والصومال الإيطالى بعلم الحكومة المركزية بالإضافة إلى أن شكل الحدود الأثيوبية مع جيرانها لم يكن قد تم تحديدها بدقة ، ومن ثم فإنه من الممكن التوسع عبر هذه الحدود ، ووجد موسولينى أن إيطاليا ليست لها أملاك استعمارية تساوى فى قيمتها الاقتصادية أملاك غيرها كانجلترا وفرنسا وكانت إيطاليا تحت الحكم الفاشستى قد وجهت جزءاً كبيراً من ميزانيتها إلى التسلح ، وتعرضت لمشكلات مالية حادة نتيجة محاولات موسولينى إصلاح الأحوال الداخلية ، وأراد النظام الفاشيستى تحول الأنظار عن الموقف الداخلى من خلال غزو أثيوبيا ليعيد للشعب الإيطالى ثقته بنفسه وتبرر ترسانة السلاح الكبيرة التى كدسها النظام فى إيطاليا(٢) .

ومنذ عام ١٩٢٩ بدأت القوات الإيطالية تتوغل فى اثيوبيا داخل منطقة الأوجادين وفى عام ١٩٣٠ أقامت هذه القوات بعض المواقع العسكرية فى ولوال وواردير . ورفعوا عليها الأعلام الإيطالية(٣) وفى عام ١٩٣١ حاول الرأس تافارى أن يواجه الإيطاليين بالقوة العسكرية فاستدعى بعض القوات من هرر ، ولكنه لم ينجح فى زحزحتهم من مواقعهم بسبب تفوقهم العسكرى وتحكمهم فى المنطقة ، ولم يسمح الإيطاليون لأى أفريقى سواء فى أوجادين

(١) Thompson, V. & Adloff, R., Dijbouti & The Horn of Africa, PP. 13—15.

(٢) تمام همام تمام : مقال سابق ص ٥

(٣) Lewis, I., Modern History of SomaliLand, P. 108.

أو الصومال الإنجليزى أن يستخدم مياه آبا ولوال إلا بعد تصريح من السلطة الإيطالية فى واردير(١) .

وفى عام ١٩٣٢ أرسل موسولينى الماريشال اميليليو دى بونو إلى أريتريا فى بعثة من أجل التدبير للهجوم على أثيوبيا(٢) ، وفى الوقت نفسه أقدمت إيطاليا على بناء أربع قنصليات فى الأجزاء الشمالية والغربية من أثيوبيا بالإضافة إلى المفوضية الإيطالية فى أديس أبابا والمفوضية الإيطالية فى ديرداوا (Diredawa) ، وانتاب الشك الأحباش من هذه الخطوة لأنه لم يكن يوجد فى المناطق التى تأسست فيها هذه القنصليات تجار أو مستوطنون إيطاليون ، غير أن الحكومة الأثيوبية لم تعترض على تأسيسها(٣) . وانبث العملاء الإيطاليون فى أنحاء ثيوبيا يمسحون اجزاءها ويتصلون بمن خيل إليهم أنهم من الزعماء لشراء ضمائرهم و من المبشرين الذين تظاهروا بإسداء الخدمات الطبية للأهالى .

وفى ١٨ مارس ١٩٣٢ أفاد الكابتن الإيطالى روبرتو كامادونا المشرف على القوات الإيطالية على الحدود اللجنة الإنجليزية الأثيوبية التى تقوم بأعمال المسح وتعيين الحدود بين أثيوبيا والصومال البريطانى بأن التعليمات الخاصة باستخدام مياه آبار والوال تنطبق أيضاً على تلك اللجنة . وحاول الرأس تافارى استخدام أسلوب الدبلوماسية مع الإيطاليين بعد أن عجز عسكرياً أمامهم فى عام ١٩٣١ ، غير أنه شجع حرب الاستنزاف بواسطة الفدائيين الأحباش ضد الإيطاليين ، واتفق مع عمر سمنتار أحد زعماء القبائل الموالية للحكومة الأثيوبية على شن حرب عصابات ضد الإيطاليين لإعادة منطقتى والوال وواردير ، وسببت هذه الأعمال الفدائية للإيطاليين الكثير من القلق واحتجت الحكومة الإيطالية لدى الحكومة الأثيوبية وتلكأت الحكومة الأثيوبية فى الرد واتبعت أسلوب المراوغة وانضمت القوات الفدائية مع

---

(١) Ibid., PP. 115—117.

(٢) Schwab, P., Op.. Cit., P. 21

(٣) Baer, G., Op. Cit., PP. 22—23.

القوات النظامية الأثيوبية وبلغ حجم هذه القوات ستمائة جندى ، ورافقت هذه القوة اللجنة المشتركة الإنجليزية الأثيوبية ، وتحركت معها نحو والوال فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ وكانت على مقربة منا الحامية الإيطالية المعسكرة فى وارديرا(١) واعترضت الحامية الإيطالية فى وارديير على تحركات اللجنة المشتركة فى ولوال فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بحجة أن تلك الأراضى وما عليها من الآبار تخضع للحماية الإيطالية ، واستنكر رئيس البعثة البريطانى هذا العمل ، غير أن رئيس الحامية الإيطالية أصر على انسحاب اللجنة من المنطقة ، وهدد بإطلاق الرصاص عليها فى حالة عدم الانسحاب ، واستجاب رئيس البعثة الإنجليزى وانسحبت اللجنة إلى منطقة أدو (Ado) التى تبعد نحو ثمانية عشر ميلا حتى لا يورط حكومته فى نزاع مع الحكومة الإيطالية على أملاك أثيوبية(٢) وظلت القوة الحبشية فى موقعها فى منطقة الآبار ، وزادت الشكوك بين الجانبين الإيطالى والأثيوبى واصطدم الأحباش ببعض العاملين فى الوكالة الإيطالية فى جوندار ولاست هيادار(٣) وراحت إيطاليا تدعى وقوع اعتداء أثيوبى على أملاك إيطاليا .

وفى الرابع من ديسمبر ١٩٣٤ حدث طلق نارى من أحد الفريقين وبدأ الاشتباك بين الإيطاليين والأثيوبيين عند والوال التى تقع على بعد نحو ١٠٠ — ١٥٠ كيلو متر داخل الأراضى الأثيوبية ، وخسرت القوات الإيطالية ثلاثين قتيلا ومائة جريح ، بينما خسر الأثيوبيون ١٠٧ قتيلا و ٤٥ جريحا ، وانسحب الأثيوبيون إلى آدو ، وظل الإيطاليون يسيطرون على والوال ، وحاولت الحكومة الأثيوبية حل النزاع بالوسائل الدبلوماسية من خلال التفاوض المباشر مع الإيطاليين كما سعت إلى اللجوء إلى عصبة الأمم من أجل التحكيم وفقاً لمعاهدة ١٩٢٨ بين البلدين دون جدوى ، ورفضت إيطاليا مساعى السلام ،

---

(١) تمام همام تمام . مقال سابق . ص‌ص ٩٠٨ .

(٢) تمام همام تمام . مقال سابق . ص ١٠ .

(٣) Elizabeth, M., A History of Ethiopia, Washington, 1964, PP. 182—184.

وطالبت إيطاليا بأن تعترف أثيوبيا بحقها فى احتلال المنطقة ودفع تعويض مالى قدره ٢٠٠ ألف دولار لها . ولم تتحرك عصبة الأمم لحل النزاع ، وأرسلت أثيوبيا نداءاً آخر للعصبة فى يناير ١٩٣٥ التدخل ويبدو أن إيطاليا كانت قد رتبت تحركاتها وكسبت فرنسا إلى جانبها بعد أن وقعت اتفاقية صداقة معها فى عام ١٩٣٥ ، وكان من أثر هذه الاتفاقية أن بدأت الصحف الفرنسية حملتها لتأييد إيطاليا الفاشية (١) وقضت الاتفاقية بالوقوف المشترك ضد ألمانيا ، وإطلاق يد إيطاليا فى أثيوبيا لأغراض استثمارية وتجارية (٢) ويلاحظ فى هذه الأحداث :

(ا) التواطؤ الفرنسى الإنجليزى مع إيطاليا ، واتضح هذا التواطؤ فى انسحاب اللجنة المشتركة الإنجليزية الأثيوبية من والوال رغم علم بريطانيا بأن والوال منطقة أثيوبية ، كما اتضح التواطؤ الفرنسى من خلال التزام الصمت خلال الأحداث والعمل على غل يد العصبة عن تسوية النزاع الإيطالى الأثيوبى ومنع شحنات الأسلحة الفرنسية إلى أثيوبيا .

(ب) أن الموقف الإيطالى اتسم بالعناد والتصلب واتضح هذا فى الإصرار على رفض التسوية وعلى فرض شروط قاسية تطلب التخلى عن المنطقة ودفع الغرامة الحربية والاعتذار الرسمى وقبول السيطرة الإيطالية هذا فى الوقت الذى حرصت فيه حكومة أثيوبيا على عدم المجابهة العسكرية واللجوء إلى التحكيم .

(جـ) أن الغموض ظل يكتنف مسألة الطرف البادئ بالعدوان فى أحداث والوال وإن كان من المرجح أن يكون الجانب الإيطالى هو الذى بدأ بإطلاق الرصاص لحرص أثيوبيا على عدم المجابهة العسكرية .

وكانت بريطانيا حريصة على حل النزاع خشية أن يندفع موسولينى إلى عمل قد يلحق الضرر بعصبة الأمم ، ومن ثم عرضت عليه أن تتنازل هى

(١) زاهر رياض . مرجع سابق ص‌ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٢) تشرشل ، ونستون : مذكراته (ترجمة عميد محمد شلبى جـ١ ص‌ص ٦٨ – ٧٠ .

لأثيوبيا عن قطعة من أرض الصومال الإنجليزى بما فى ذلك ميناء زيلع مقابل أن تقدم أثيوبيا لإيطاليا امتيازات اقتصادية فى أراضيها ، ورفض موسولينى هذا الاقتراح(١) وتقدمت بريطانيا وفرنسا بمشروع آخر يهدف إلى إعطاء إيطاليا نصف أثيوبيا الجنوبى ، ورفض موسولينى وهيلاسلاسى هذا الاقتراح ، وإزاء هذا شددت بريطانيا المعارضة ظاهرياً ضد إيطاليا فى مناقشات العصبة ، وتمكنت بريطانيا من استصدار قرار من العصبة بتوقيع العقوبة الاقتصادية على إيطاليا بسبب عدم احترام قراراتها ورفضها مبدأ التحكيم ، كما حظرت العصبة توريد السلاح إلى طرفى الخصومة ، وكان هذا الحظر ضاراً بأثيوبيا أكثر من إيطاليا لأنه كان لدى إيطاليا مخزون كبير من السلاح ، كما أن قرار فرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا كان حبراً على ورق لأنه كان الأول من نوعه فى تاريخ عصبة الأمم ، ولم يكن لدى العصبة وسائل ناجحة لتنفيذه كما لم تخلص الدول الأعضاء فى تطبيقه .

وفى مايو ١٩٣٥ قررت العصبة وضع المسألة الأثيوبية فى يد لجنة عليا مكونة من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا ، وكانت اللجنة صورية لأن إيطاليا وفرنسا كانتا متفقتين على الوقوف معاً منذ يناير ١٩٣٥ ، كما أن فرنسا أيدت طلب إيطاليا الخاص بطرد أثيوبيا من العصبة بدعوى تأخرها وممارستها لسياسة الرق والاتجار فى الرقيق(٢) وكان لا يعنى بريطانيا سوى المحافظة على المصالح البريطانية فى أثيوبيا والبحر الأحمر ، وبينما تظاهرت بريطانيا بالتنديد الشديد بإيطاليا فى عصبة الأمم أعلنت أنها لن تغلق قناة السويس فى وجه السفن التى تحمل الجنود الإيطاليين والأسلحة إلى شرق أفريقيا ، وكانت بريطانيا تخشى من انتصار أثيوبيا فى الحرب خشية انهيار النظام الفاشيستى الذى نجح فى حماية إيطاليا من الشيوعية ، كما كانت تكره أن تنتصر دولة أفريقية ضد الأوروبيين

---

(١) Ehiopia N. I, 1936, Dispute between Ethiopia & Italy. Documents & Proceedings of The League of Nations, Oct.1935 to Jan. 22,1936

(٢) تمام همام تمام . مقال سابق . صص ٥٢ — ٥٣

لأن هذا سيؤدى بالتالى إلى إثارة المقاومة الأفريقية فى المستعمرات البريطانية المجاورة كالصومال وأوغنده وكينيا(١) .

وازاء فشل العصبة فى حل النزاع الأثيوبى الإيطالى أصدر مجلس الوزراء الإيطالى فى ١١ /٩ ١٩٣٥ قراراً طالب فيه كحل للمشكلات الأثيوبية الإيطالية بضم كل المناطق الأثيوبية إلى أملاك إيطاليا فى شرق أفريقيا ما عدا مقاطعة الأمهرا الواقعة حول بحيرة تانا وتجريد الجيش الأثيوبى من السلاح ، وقيام إيطاليا بإعادة تسليحه ، كما طالبت بألا يكون لأثيوبيا منفذ إلى البحر عن طريق أريتريا ، ورفضت أثيوبيا هذه المطالب واستعدت إيطاليا للحرب(٢) .

وفى الثانى من أكتوبر ١٩٣٥ اتخذ موسولينى قرار الحرب ، وزحفت القوات الإيطالية بعد انتهاء فصل الأمطار فى أثيوبيا من أريتريا والصومال الإيطالى ، واشترك فى هذه الحرب أربعة آلاف شاب صومالى ، ولاقت هذه القوات صعوبات كبيرة بسبب وعورة الأرض ، غير أنها تمكنت من دخول عدوه فى ١ مارس ١٩٣٦ ، وغسل الإيطاليون عار هزيمتهم القديم ، وتقدمت القوات الإيطالية إلى تيجرى (Tigri) ووصلت إلى العاصمة القديمة جوندار وسقطت مدينة ديسى (Dessye) فى أبريل ١٩٣٦ ، واقتحمت إيطاليا أديس أبابا العاصمة فى ٥ مايو ١٩٣٦(٣) ومع هذا ظلت مناطق كثيرة بعيدة عن السيطرة الإيطالية واستخدمت إيطاليا الغازات السامة والسوائل الحارقة كما اتبعت سياسة الإبادة والقتل الجماعى والتخريب ، وخرج الرس تافارى (هيلاسلاس (إلى انجلترا لمحاولة الدفاع عن بلاده فى المحافل الدولية ، وبدأ الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا ، غير أن أمد الاحتلال لم يدم نتيجة نشوب الحرب العالمية الثانية وانضمام إيطاليا إلى جانب ألمانيا ، وهجوم الحلفاء على المستعمرات الإيطالية فى شرق أفريقيا ، وكانت النتيجة سقوط أثيوبيا فى يدهم فى عام ١٩٤٢

---

(١) زاهر رياض مرجع سابق ص ص ١٤١ - ١٤٥ .

(٢) Ethiopia No. I, Op.Cit., PP. 15—17.

(٣) شوقى الجمل ، كشف أفريقيا واستعمارها ص ٣٧٣ .

وخروج إيطاليا منها ومن مستعمرتيها الأخرتين أريتريا والصومال الإيطالى وضاعت ثمرة النشاط الاستعمارى الإيطالى(١) .

وبغزو أثيوبيا أعلنت إيطاليا قيام امبراطوريتها الاستعمارية فى شرق أفريقيا وبتحقق الحلم الاستعمارى الإيطالى بعد ن تم ربط المستعمرات الإيطالية معاً ووضعت إيطاليا نظاماً جديداً لحكم هذه الإمبراطورية وقسمت الإمبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا إلى ست وحدات إدارية(٢) هى أمهره ، وجالا سيدام ، وهرر وأريتريا والصومال وأثيوبيا ، وأصبح نائب الملك فى أديس أبابا على رأس هذه الإدارة(٣) وصدرت القوانين والتشريعات لتشجيع هجرة الإيطاليين إلى شرق أفريقيا ، ووجه الاقتصاد لخدمة أهداف الاستعمار الإيطالى وأصبحت اللغة الإيطالية هى اللغة السائدة ، وسيطر الإيطاليون على وظائف الإدارة ولم يستفد الأفريقيون فى ظل الاستعمار الإيطالى لأنهم ظلوا يعيشون على الفطرة .

ورغم التقارب الفرنسى الإيطالى وتسهيل فرنسا لإيطاليا مهمة استخدام خط حديد جيبوتى أديس أبابا ، وعقدها معها اتفاقية تعاون فى ٢٦ يونيو ١٩٣٦ فإن فرنسا ظلت ترفض المحاولات الإيطالية للسيطرة على ميناء جيبوتى لأن هذا الميناء كان موطئ القدم الوحيد لفرنسا فى منطقة القرن الأفريقى ، وفشلت المحاولات الإيطالية لبيع خط حديد جيبوتى أديس أبابا لها ، وعملت فرنسا على التقرب من بريطانيا لمجابهة الأطماع الإيطالية فى شرق أفريقية ، وعقد اجتماعان بين الفرنسيين والإنجليز الأول فى عدن فى يونيو ١٩٣٩ والثانى فى جيبوتى فى يناير ١٩٤٠ من أجل التصدى لهذه الأطماع . وكان الغزو الإيطالى الأثيوبى قد مهد للحرب العالمية الثانية فى القرن الأفريقى وكان إعلان

---

(١) Schwab, P., Oip.Ct.,P. 25.

(٢) أنظر الخريطة الملحقة بالبحث .

(٣) شوقى الجمل . الغزو الإيطالى لاثيوبيا مقال سابق ص ١٠ .

Bandini, F., Italy in Africa, Rome, 1971, PP. 16—18.

إيطاليا الحرب ضد الحلفاء فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ هو الشرارة الأولى لهذه الحرب في المنطقة (١).

وانتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج :

النتيجة الأولى : أن إيطاليا فشلت حتى احتلالها لأثيوبيا فى عام ١٩٣٦ فى الحصول على مستعمرات ذات قيمة فى شرق أفريقيا وكان هذا الفشل يرجع إلى الضعف العسكرى الإيطالى وقلة الإمكانات المالية الإيطالية وسوء الأحوال الاقتصادية فيها وعدم قدرتها على الاضطلاع بأعباء الإدارة فى المستعمرات وفقر المناطق الأفريقية التى استحوذت عليها وانعدام وسائل الاتصال بينها وقلة موانئها . ولم تفلح المستعمرات الإيطالية فى أن تتحول إلى مستوطنات للإيطاليين بسبب عدم صلاحية مناخها وقلة مواردها ، كما لم تنجح فى أن تصبح مورداً للمواد الخام و سوقاً للمصنوعات الإيطالية لفقر سكانها وقلة قوتهم الشرائية .

النتيجة الثانية : أن إيطاليا لم تستطع أن تحقق مطامعها الاستعمارية فى شرق أفريقيا بسبب هزيمتها العسكرية أمام أثيوبيا واستهانة الحلفاء بإيطاليا لضعفها العسكرى وضآلة إسهامها فى الحرب العالمية الأولى ، هذا بالإضافة الى ضخامة حجم المطالب الاستعمارية الإيطالية وعدم واقعيتها وتعارضها مع المصالح الإنجليزية والفرنسية . والغريب أن إيطاليا لم تستطع تحديد مطالبها الإستعمارية تحديداً دقيقاً فى مفاوضاتها مع الحلفاء كما لم يكن هناك اتفاق حول شكل هذه المطالب بين وزارة المستعمرات الإيطالية ووزارة الخارجية الإيطالية أو حول أساليب تحقيق هذه المطالب . وكان من الواضح أن الحصول على هذه المطالب يعتمد على حسن النوايا من جانب الحلفاء تجاه إيطاليا وعلى هذا فشلت إيطاليا خلال الحرب العالمية الأولى فى الحصول على مطالبها ومع هذا ظلت إيطاليا لعجزها عسكرياً تعتمد على أسلوب الضغط الدبلوماسى على الحلفاء وخاصة انجلترا لتحقيق مطالبها طيلة العشرينات من هذا القرن ، وحين

فشل هذا الأسلوب اضطرت إلى سياسة التعاون مع أثيوبيا ومنيت هذه السياسة بالفشل أيضاً .

النتيجة الثالثة :

أن إيطاليا حين نجحت فى غزو أثيوبيا حرمت من جنى ثمار جهودها لانضمامها إلى جانب المحور ، وكان هذا الانضمام ناجماً عن عدم قدرة إيطاليا على التنسيق بين سياستها الخارجية فى أوروبا وسياستها الاستعمارية فى أفريقيا . وكان لعدم ثقتها بالحلفاء بعد تخليهم عنها فى الحرب العالمية الأولى وعدم ثقتها بنفسها والذى ظهر فى ترددها وتأخر قرارها بالانضمام إلى دول المحور حتى أواسط عام ١٩٤٠ دور فى انضمامها إلى ألمانيا .

وخلاصة القول أن تجربة المستعمرات الإيطالية فشلت فشلا ذريعاً .



« مكتبة البحث »

أولا : وثائق أصلية غير منشورة : وتشمل :

(أ) وثائق إيطالية :

1.—Documenti Diplomatici Presentati al Parleamento Italiano du Ministre degali Affari Esteri, No. XIII,

2.—Documenti del Archivio del Ministero dell Africa, Italiana, (A.M.A.I.), 4 Vols, (Secret), 1917—1919 .

(ب) وثائق إنجليزية : وتشمل :

Public Record Office (P.R.O.), F.O. 403/221.
P.R.O. (S.A.D.), 125/8.

(ﺣ) وثائق فرنسية :

Documentes Diplomatiques Francais, Xi, 85.

ثانياً : وثائق منشورة وتشمل :

Hertslet,E., The Map of Africa by Treat, 3 Vols., London, 1909

(ب) وثائق عصبة الأمم وتشمل :

1.—Ethiopia No. I, 1936, Dispute between Ethiopia & Italy, Documents & Proceedings of the League of Nations, Oct. 7, 1935, to Jan. 22, 1936.

2.—The League of Nations Official Journal, Geneva, 1926.

ثالثاً : حلقات دراسية ومجلات متخصصة باللغة العربية :

١ – تمام همام تمام : موقف عصبة الامم من الغزو الايطالى للحبشة ، العدد التاسع ، مجلة الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة .

٢ – رأفت الشيخ غنيمى : الاستعمار الروسى فى القرن الافريقى فى أواخر القرن التاسع عشر ، الندوة الدولية القرن الافريقى ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة (٥ – ١٠ يناير ١٩٨٥ م) ، بحث تحت الطبع .

٣ – السيد علي فليفل : تصور بريطاني الخريطة السياسية للقرن الافريقي و السودان و الحبشة بعد الحرب العالمية الاولى ، الندوة الدولية للقرن الافريقي ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية جامعة القاهرة (٥ – ١٠ يناير ١٩٨٥) ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية . جامعة القاهرة . بحث تحت الطبع .

٤ – شوقي عطا الله الجمل : الغزو الايطالي لاثيوبيا وأثره على الاوضاع في القرن الافريقي الندوة الدولية للقرن الافريقي (٥ – ١٠ يناير ١٩٨٥) معهد الدراسات والبحوث الافريقية . جامعة القاهرة ، بحث تحت الطبع .

٥ – عبد الله عبد الرازق ابراهيم : الصراع الاوروبي في القرن الافريقي في القرن التاسع عشر ، الندوة الدولية للقرن الافريقي (٥ – ١٠ يناير ١٩٨٥) معهد الدراسات والبحوث الافريقية . جامعة القاهرة . بحث تحت الطبع

٦ – محمد عبد الغني سعودي : مشكلة الحدود الصومالية والأراضي المقتطعة ، الندوة الدولية للقرن الافريقي (٥ – ١٠ يناير ١٩٨٥) ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، بحث تحت الطبع .

رابعاً : مجلات متخصصة ودوريات وبحوث وحلقات دراسية باللغة الإنجليزية :

1.—Akiki, B., Some Reflections on Africa's Interest on Eriteria, A Paper Presented to the International Symposium on the Horn of Africa (I.S.A.H.), (Jan. 5 – 10, 1985), Institute of African Studies & Researches, Cairo University, (Under Print).

2.—Hess, Robert, Italy & Africa, Colonial Ambitions in the first world war, Journal of African History, Vol. 4, No. I, 1963.

3.—Marcus, H.G., A preliminary History of the Tripartite Treaty of December, 13, 1906, Journal of Ethiopian Studies, July, 1964.

4 .—Rubenson, Sven, A Century Perspective of the Horn of Africa, I.S.A.H., (5—10 Jan., 1985), Institute of African Studies & Researches, Cairo University, (Under Print).

5.—Triulzi, Alessandoro, Italian Colonialism & Ethiopia, Journal of African History, Vol. XXIII, No. 2, 1982.

خامساً : مراجع عربية :

١ – زاهر رياض : تاريخ أثيوبيا ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ – السيد رجب حراز : تأسيس مستعمرتي أرتيريا والصومال ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ — شوقي عطا الله الجمل ، كشف أفريقيا واستعمارها ، القاهرة ١٩٨٠ .

سادساً : مراجع باللغة الأجنبية :

1.—Baer, G., The Comping of Italian Ethiopian War, London, 1967.

2.—Bandini, F., Italy in Africa, Rome, 1971.

3.—Beer, G., L., African Questions at the peace conference, New York, 1923.

4.—Castomet de Fosses, H., L'Abyssinie et Les Italiens, Paris, 1902.

5.—Constanzo, G., Politica Italiana Per L'Africa Orientale, Rome, 1957.

6.—Cora, J., IL Tratto Italo Etiopici del 1928, Rome, 1930.

7.—Elizabeth, M., A History of Ethiopia, Washington, 1964.

8.—Hollis, Christopher, Italy in Africa, London, 1941.

9.—Hughes, E., The Early Diplomacy of Italian Fascism, London, 1750.

10.—Lewis, I., M., The Modern History of Somaliland, London, 1965.

11.—Louis, J., M., Histoire de L'Ethiopie, Paris, 1904.

12.—Peter, D., & Gann, L. (eds.), Colonialism in Africa, London 1970.

13.—Schwab, Peter (ed.), Ethiopia & Haile Selassie, New York, N.D.

14.—Slato, F., IL Nodo de Gibuti, Milan, 1937.

تم الطبع بمطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
المـدير العـام
البرنس حموده حسين
١٩٩٣/٢/٦

(مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ١٩٩١/١١٣٧/٢١٠٠)

16. LE FLOC'H (E.), 1981. - Mapping of land occupation, REMDENE Progress Report No. 2, vol. 1 b, ch. 5 : 20 pp.

17. LONG (G.), 1979. - Mapping of renewable resources for land development and land use decision with special reference to the coastal western desert of Egypt. In : Analysis and Management of Mediterranean Desert Ecosystems, ed. M. KASSAS, Proc. Int'l SAMDENE Workshop, Jan. 1979, Univ. of Alexandria : 37-60.

18. ROBERTS (S.R.) and HSI (B.P.), 1979. - An index of species abundance for use with mosquito surveillance data. Environ, Entomol. 8 : 1007-1013.

19. UNDP/FAO 1971. — Preinvestment Survey of the Northwestern Coastal Region, United Arab Republic. ESE : SF/UAR 49, FAO, Rome, Technical Reports 1-6, varying pagination.

received and accepted 1982
printed 1992.

---

* This paper is dedicated to Prof. M. Kassas, eminent Egyptian ecologist and teacher of generations of Egyptian ecologists, in honour of his seventieth birthday.

REFERENCES

1. ABDEL-KADER (F.), 1979. - Soil type. Paper pressented at : REMDENE Seminar on Olive, 6 Sep. 1979, Univ. of Alexandria : 1 p. (typescript).

2. AYYAD (M.A.), 1981.-Foreword. REMDENE Progress Report No. 2, Vol: I, a. Producers and Consumers, b. Mapping and Modelling : 1-8.

3. BARAKAT (S.E.), 1979. - Nutrition requirements and physiological diseases. Paper presented at : REMDENE Seminar on Olive, 6 Ssp. 1979, Univ. of Alexandria : 12 pp.

4. EL-AZZOUNY (M.M.), 1979. - Working paper on rationalization and adaptation of cultivation and production of olive within agricultural development plans in desert regions of the Arab Republic of Egypt. National Council for Production and Economic Affairs, Cairo : 11 pp. (typescript in Arabic).

5. El-KHOLY (A.F.), NOUR (G.M.), MOHAMED (F.A.), HASANIEN (AA.) and TAIER (Y.R.), 1978. - Evaluation of Some Imported Olive Varieties. Atomic Energy Establishment, Cairo, A.R.E.A.E.E./Rep. 211 : 52 pp. (typescript).

6. EL-SHOURBAGY (M.N.), 1979. - Water requirements of the olive tree in the Mediterranean littoral of Egypt. Paper presented at : REMDENE Seminar on Olive, 6 Sep. 1979, Univ. of Alexandria : 1 p. typescript).

7. FATHI (A.M.), 1979. = Water supply. Ibid. : 1 p. (typescript).

8. GARAD, 1980 - Technical guide-lines for cultivation of olive and almond saplings imported from Spain. General Authority for Reconstruction and Agricultural Development, Cairo : 5 pp. (typescript in Arabic).

9. GHABBOUR (S.I.) and SHAKIR (S.H.), 1980. - Ecology of soil fauna of Mediterranean desert ecosystems in Egypt. III. - Analysis of Thymelaea mesofauna populations at the Mariut frontal plain. Rev. Ecol. Biol. Sol. 17 : 327-352.

10. GHABBOUR (S.I.) and SHAKIR (S.H.), 1982 a. - Population parameters of soil mesofaune in agro-ecosystems of the Mariut Region, Egypt. I. - Under dry-farmed almond. Ibid. 19 : 73-87.

11. GHABBOUR (S.I.) and SHAKIR (S.H.), 1982 b. - Idem. II. - Under dry-farmed fiig. Ibid. 19 : 383-401.

12. GOMAA (A.M.), FATHI (A.M.), ZAHABY (E.M.), MOUKABEL (M.) and NAGUIB (M.), 1978. — Microbiological, Chemical and hydrophysical soil characteristics. SAMDENE Progress Report No. 4, Vol. 3, ch. 5 : 87 pp. Proc. Int'l

13. IMAM, (M.), 1979. - On the weed flora of olive orchards. Paper presented at : REMDENE Seminar on Olive, 6 Sep. 1979, Univ. of Alexandria : 1 p. (typescript).

14. KASSAS (M.), 1972. - A brief history of land use in Mareotis, Region, Egypt. Minerva Biol. 1 : 167-174.

15. KASSAS (M.), 1979. - Mareotis : past, present and future. In : Analysis and Management of Mediterranean Desert Ecosystems, ed. M. KASSAS, Proc. Int'l SAMDENE Workshop, Jan. 1979, Univ. of Alexandria : 24-28.

SUMMARY

A survey of soil mesofauna in two rain-fed olive orchards in the Mariut Region, in the vicinity of Burg El-Arab town, 48 km west of Alexandria, was carried out in 1977-1978. The two farms are situated in a depression of calcareous loamy soil. One is about 30 years old, the Haj Ali (HA) with 450-470 trees/ha, and the other, Rest House (RH) is more than 45 years old with 270-290 trees/ha. Population density in the HA farm varied from 5.2 to 22.0/m², with an annual average of 14.3/m², and varied in the RH farm from 10.4 to 33.5/m², with an annual average of 26.3/m². Biomass of alcohol preserved specimens varried at the HA farm 274.0 to 3097.8 mgm/m², with an annual average of 1346.3mgm/m², and varied in the RH farm from 398.0 to 1204.3 mgm/m², with an annual average of 805.9 mgm/m². The dominant taxon in the HA farm was Cicadidae, followed by Tenebrionidae, earthworms and spiders. At the RH farm, the dominant taxon was Tenebrionidae, followed by Isopoda, ants and Pyrrhocoridae. Predators were more abundant at the HA farm, although their prey population was at a lower density (but higher biomass) than at the RH farm. In this particular pair of dry-farmed olive, differences of slope, tree density, ground cover, and introduction of grazing animals, are suggetsed to account for differences in community structure of mesofauna populations.

Résumé

Sur quelques paramètres définissant les populations de la mésofaune du sol dans agrosystèmes de la région de Mariut, Egypte. III. — Dans deux plantations non irriguées d'oliviers.

Un échantillonnage de la mésofaune du sol de deux plantations à sec d'oliviers, dans la dépression au sud de la troisième crête, près du village de Burg El-Arab, à 48 km à l'ouest d'Alexandrie, a été, effectué durant la période 1977-1978. La densité annuelle de la population dans une d'elles (dite Haj Ali) passait de 5,2 à 220/m², avec un moyenne annuelle de 14,3/m², tandis que la biomasse (des individus préservés en alcool) passait de 274,0 à 3 097,8 mgm/m², avec une moyenne annuelle de 1 346,3 mgm/m². Pour l'autre plantation (dite Rest House), les valeurs correspondantes sont : 10,4 - 33,5 - 26,3 pour la densité, et 398,0 - 1 204,3 - 805,9 pour la biomasse. Le taxon dominant dans HA était les cicadides, suivi par les ténébrionidés, les vers de terre, et les araignées. Le taxon dominant dans RH était les ténébrionidés, suivi par les cloportes, les fourmis, et les pyrrhocoridés (hémiptères). Les prédateus représentent une plus importante densité et biomasse dans HA, malgrès que leurs proies ont une basse densité, mais une biomasse assez importante.

IV. — CONCLUSIONS

In the previous study on fig farms, it was found that differences in soil structure, the number of manure applications, and gains from run-on rain-water, may account for the observed diffeences in faunistic composition and population variables. In the present study on rain-fed olive farms, differences of slope, tree density, ground cover, and introduction of grazing animals, are the chief causes that can be suggested to account for differences in the populations of soil mesofauna. While some taxa are characteristically common to both farms which were chosen for this investigation, e.g., cicadas, some others are associated with the higher inputs of organic matter in the older and neglected Rest House farm. This organic matter input comes from two sources : the litter of a dense weedy cover, attracting isopods and Lepidopteera, and seeds attracting, ants, or from egesta of domestic animals, attracting tensbrionids and scarabaeids. The high similarity between spring and autumn seasons, shown in dry-farmed figs as well as olives, indicates that these two transitional seasons provide the opportunity for several taxa to flourish simultaneously, taking advantage of the more clement climatic conditions, relief from excessive heat as they emerge from summer, or from excessive cold as they emeerge from winter.

ACKNOWLEDGEMENTS

This research was carried out withing the framework of SAMDENE Project (Systems Analysis of Mediterranean Desert Ecosystems of Northern Egyp) sponsored by the University of Alexandria and supported by the U.S./E.P.A. Grant PR-3-54-1 and Ford Foundation Grant 740-0478. We thank these organizations and Prof. M. AYYAD, Principal Investigator of the Project and Professor of Plant Ecology, Dept. of Botany, Faculty of Science, University of Alexandria, for facilities and help offered during the work. Thanks are also due to Prof. Tarek Labib, Head of DNR, IARS for helpful advice.

The use of SORENSEN's andGLEASON's similarity coefficients between seasons (Tab. VI), based on A.I.V., shows that summer season is least similar to other season in both farms. The highest similarity is observed between spring and autumn seasons in both farms. This phenomenon repeats what was observed in the fig farms. The overall similarity between the two farms is 57%, which is much less than the similarity between the two fig farms of the previous study (GHABBOUR and SHAKIR1982 b). Application of the Index of Species Abundance (I.S.A.), as proposed by ROBERTS and HSI (1979), gives the order shown in Tab. VII. It is to be noted that the smaller figures on the I.S.A. scale denote greater abundance. The diversity indiees based on R.I.V. are 0.78 (SIMPSON) and 0.71 (SHANNON-WIENER), and based on A.I.V. they are 0.81 (SIMPSON) and 0.81 (SHANNON-WIENER), for the HA farm. For the RH farm these values are:0.76, 0.76, 0.83, and 0.85 respectively.

Since a difference in tree density from 450-470/ha in the HA farm to 270-290/ha in the RH farm has resulted in a drastic change in the soil mesofaune, notably a significant reduction of cicadas and a tendency towards more xeric conditions, it would be logical to expect that the soil mesofauna of newly established orchards will be more similar to the fauna of the RH farm rather than the HA farm. This is because the tree density recommended by GARAD (1980) is 280-290/ha, as in the RH farm. If the new orchards are to be tilled regularly and effectively and grazing animals will not be allowed in, as is usually the case, taxa associated with weeds (Isopoda, ants Lepidoptera larvae), and taxa associated with animal egesta, will not be significantly present. The weed flora of olive orchards in the coast is known to be especially impoverished due to careful cutting and ploughing (IMAM 1979). However, certain taxa, like Pyrrhocoridae, might still be expected to make their appearance. Such taxa may well be ubiquitous in the area.

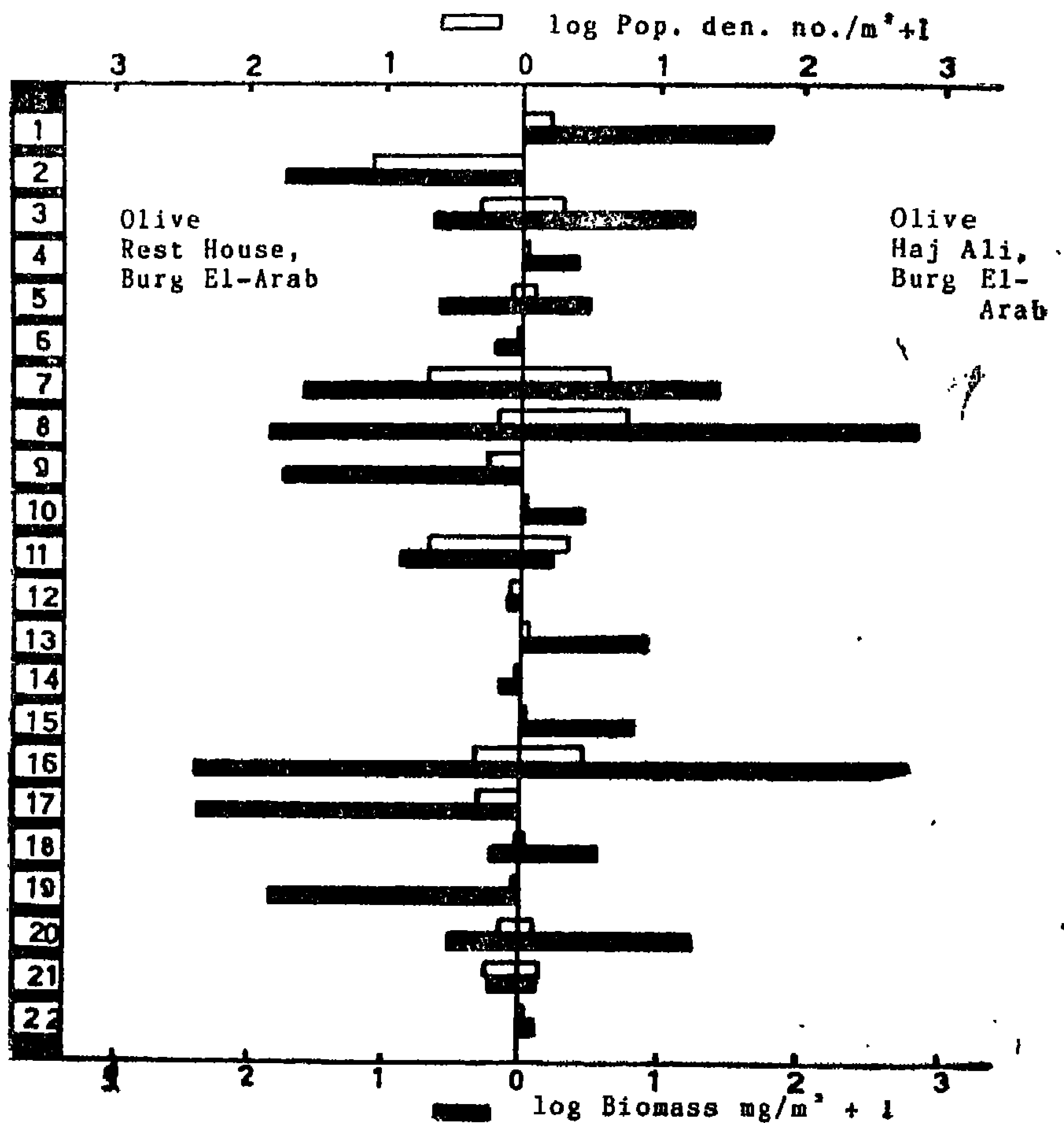


Fig. 9. Comparison of population density (open bars) and biomass (closed bars) of the 22 taxa appearing in the Haj Ali and Rest House olive orchards, on the log scale. Arrangement of taxa is in the order as in Tab. VII

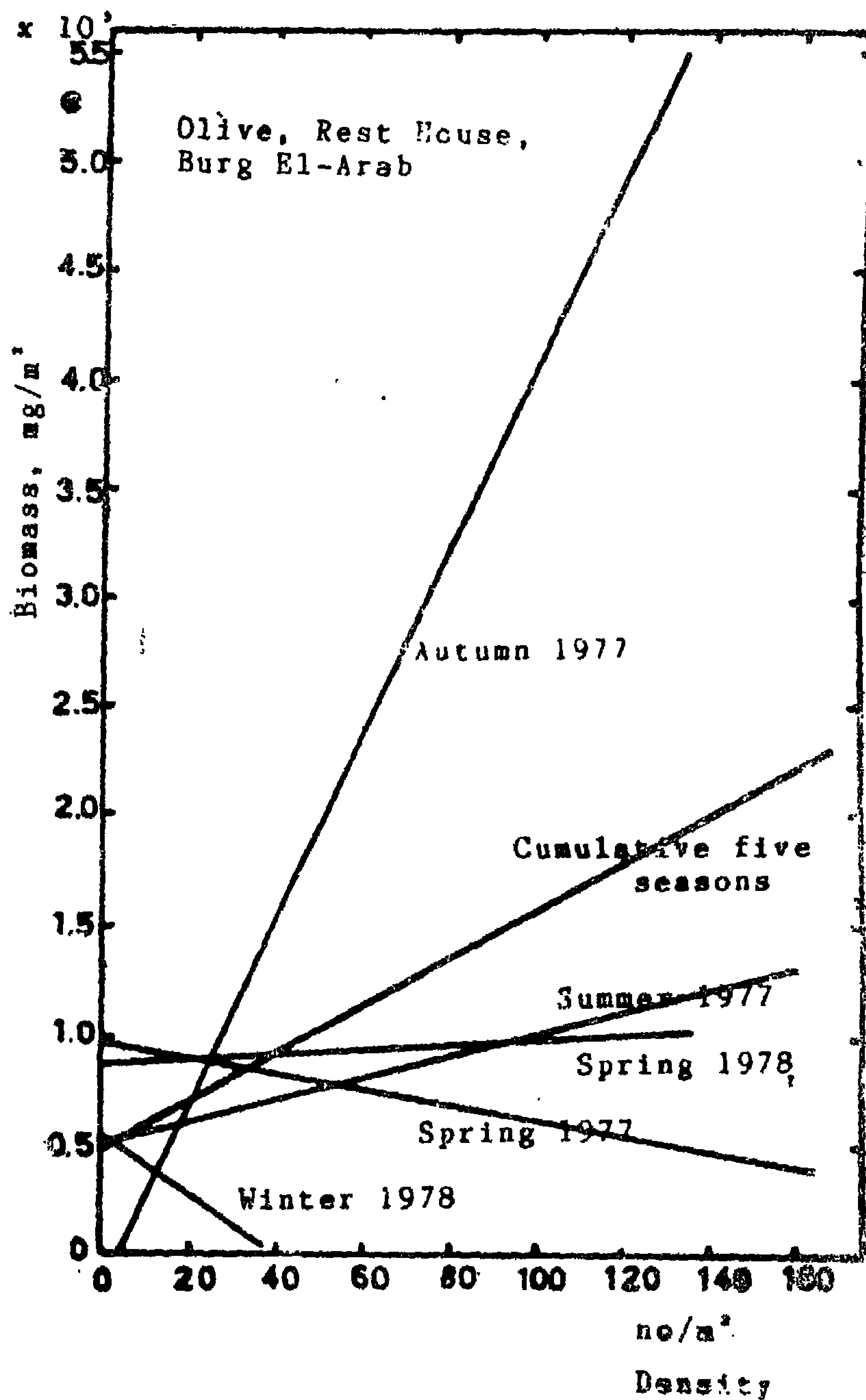


Fig. 8. Same as in Fig. 7, for the Rest House orchard.

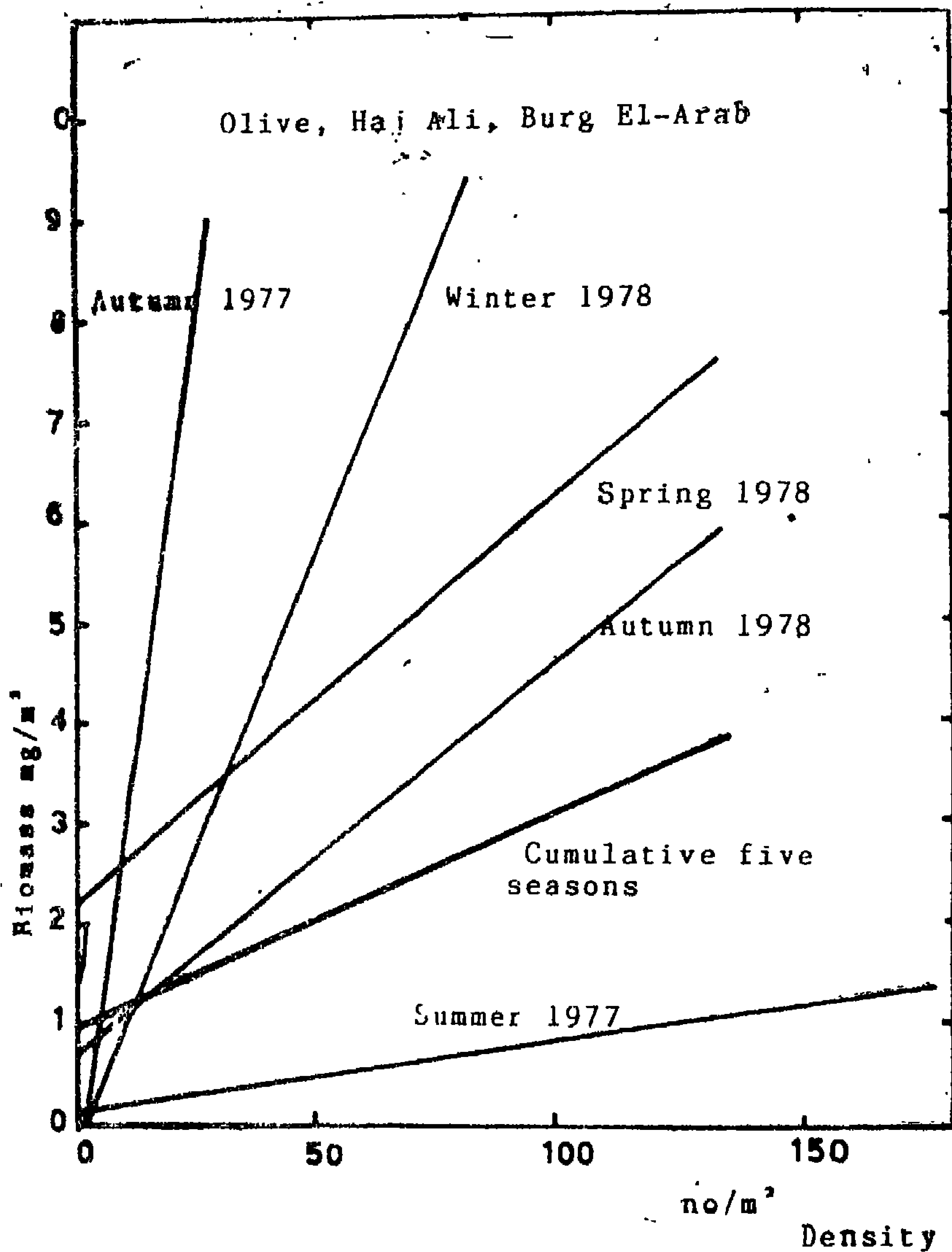


Fig. 7. Regression lines for population density and biomass of soil mesofauna in different seasons, Haj Ali farm.

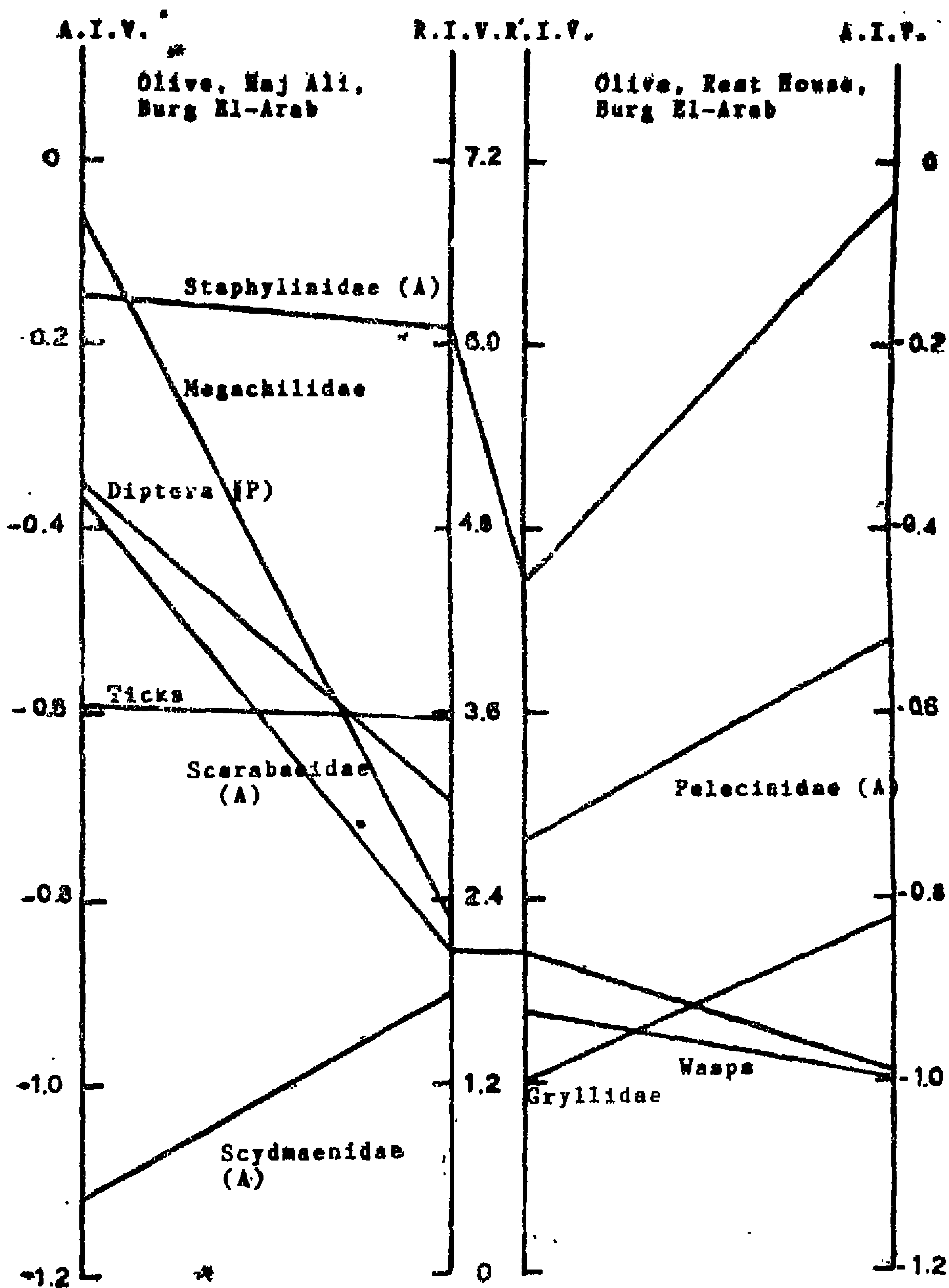


Fig. 6. Position of taxa with an A.I.V. less than O, on the A.I.V, and R.I.V. scales, for the two olive orchards.

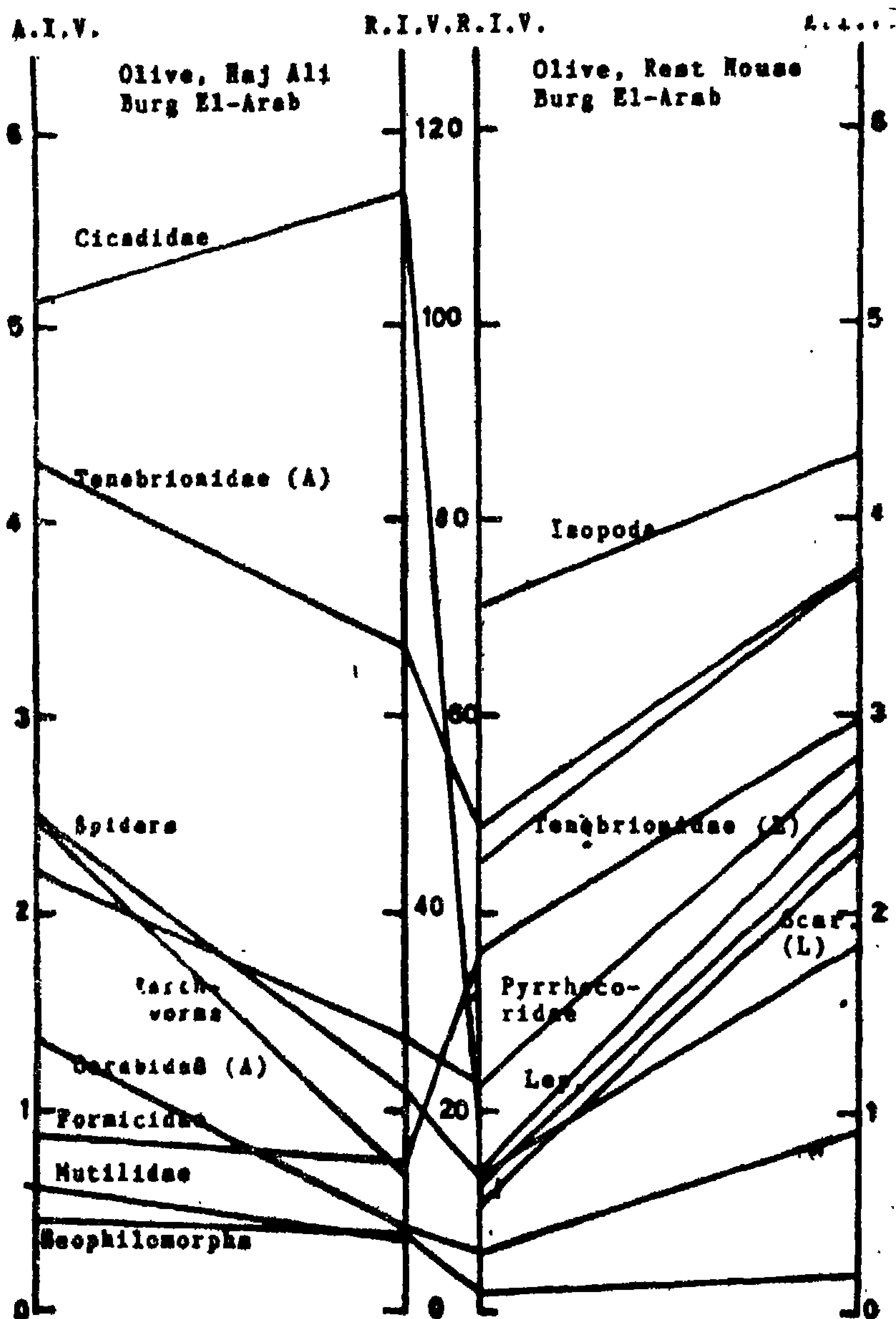


Fig. 5. Position of taxa on the A.I.V. and R.I.V. scales, excluding those with A.I.V. less than O, at the dry-farmed olive orchards of Haj Ali and Rest House.

Olive, Rest House, Burg El-Arab

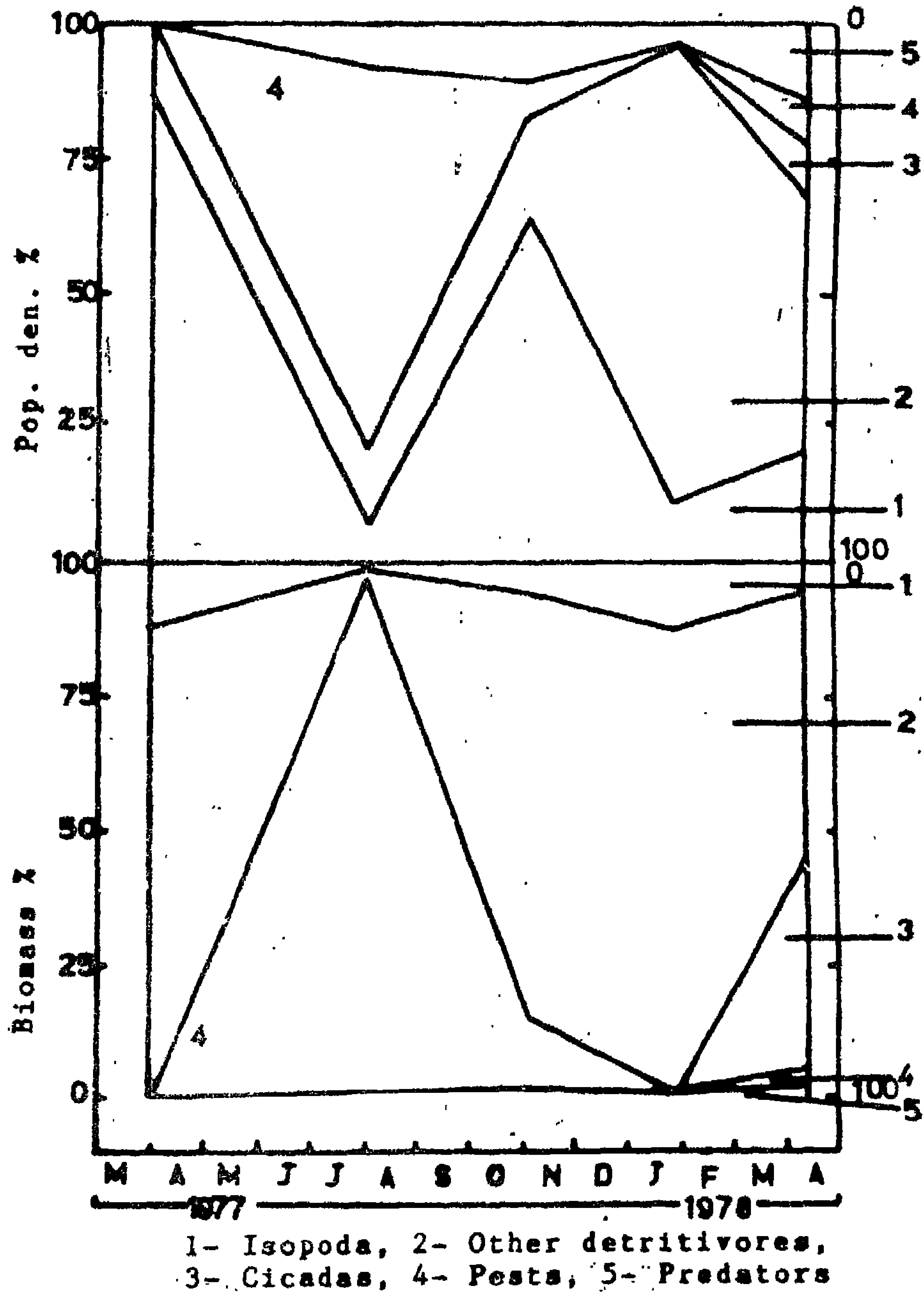


Fig. 4. Seasonal variation of faunistic groups shown in Fig. 2, expressed as %.

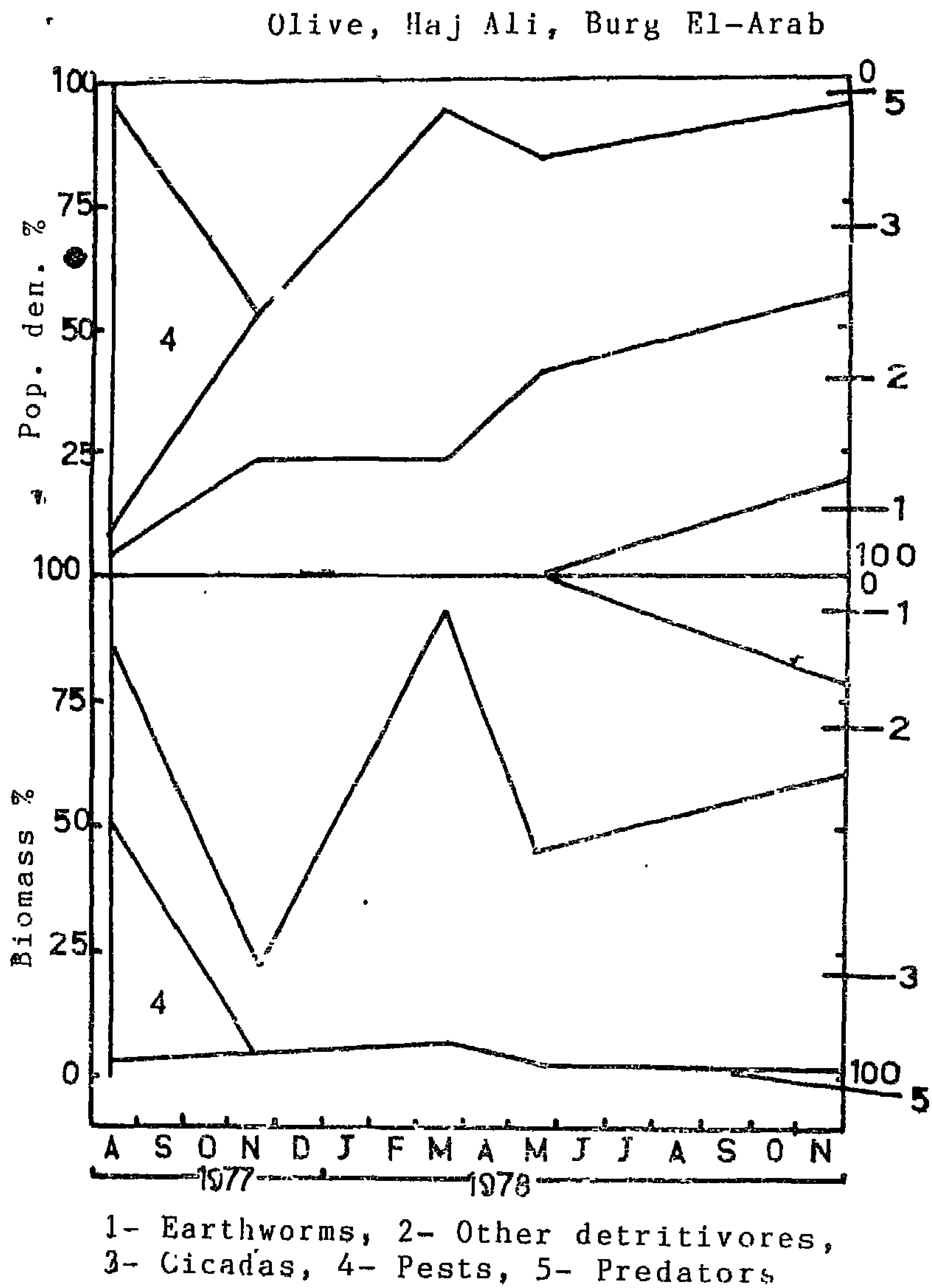
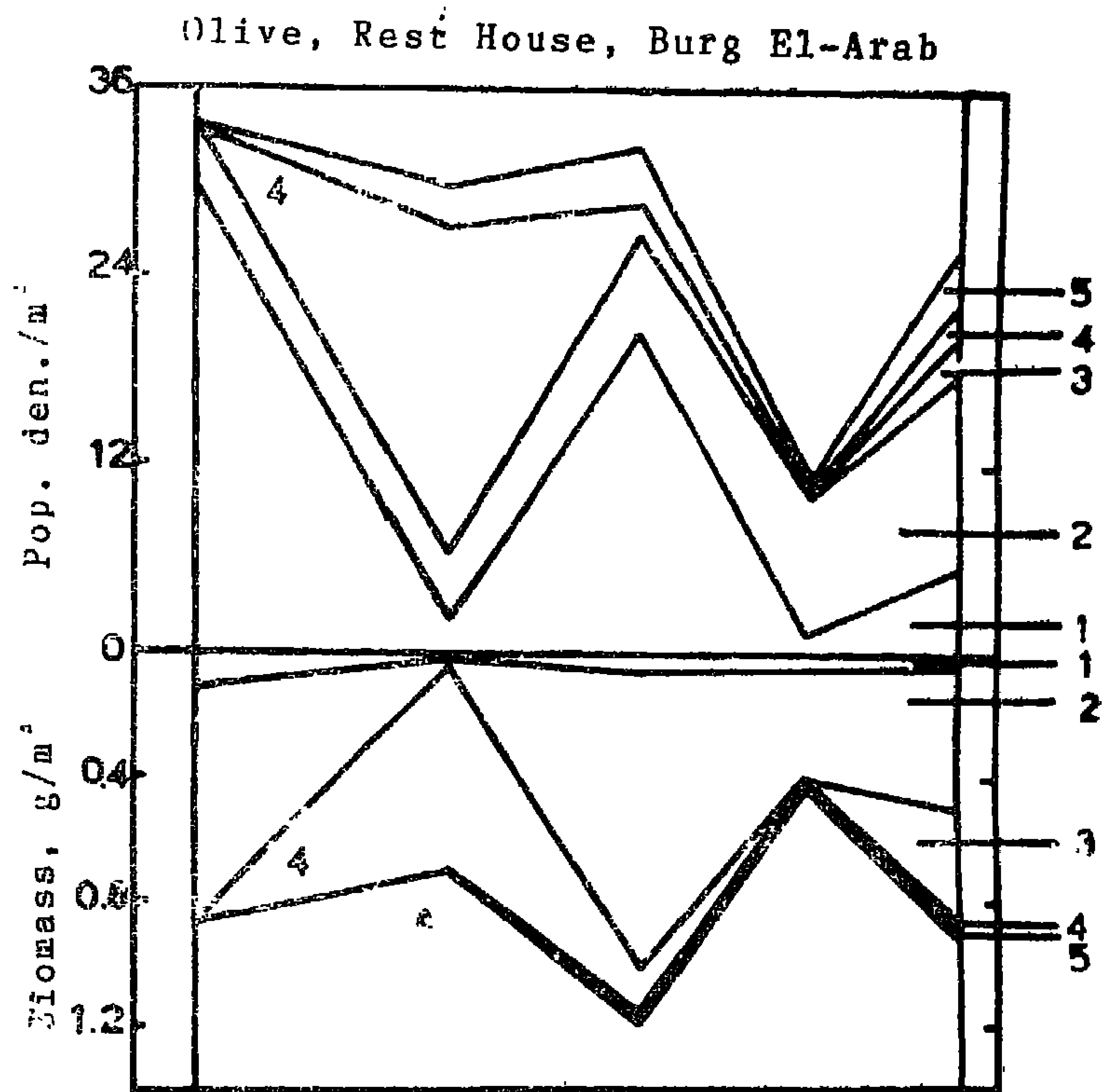


Fig. 3. Seasonal variation of faunistic groups shown in Fig. 1, expressed as %.



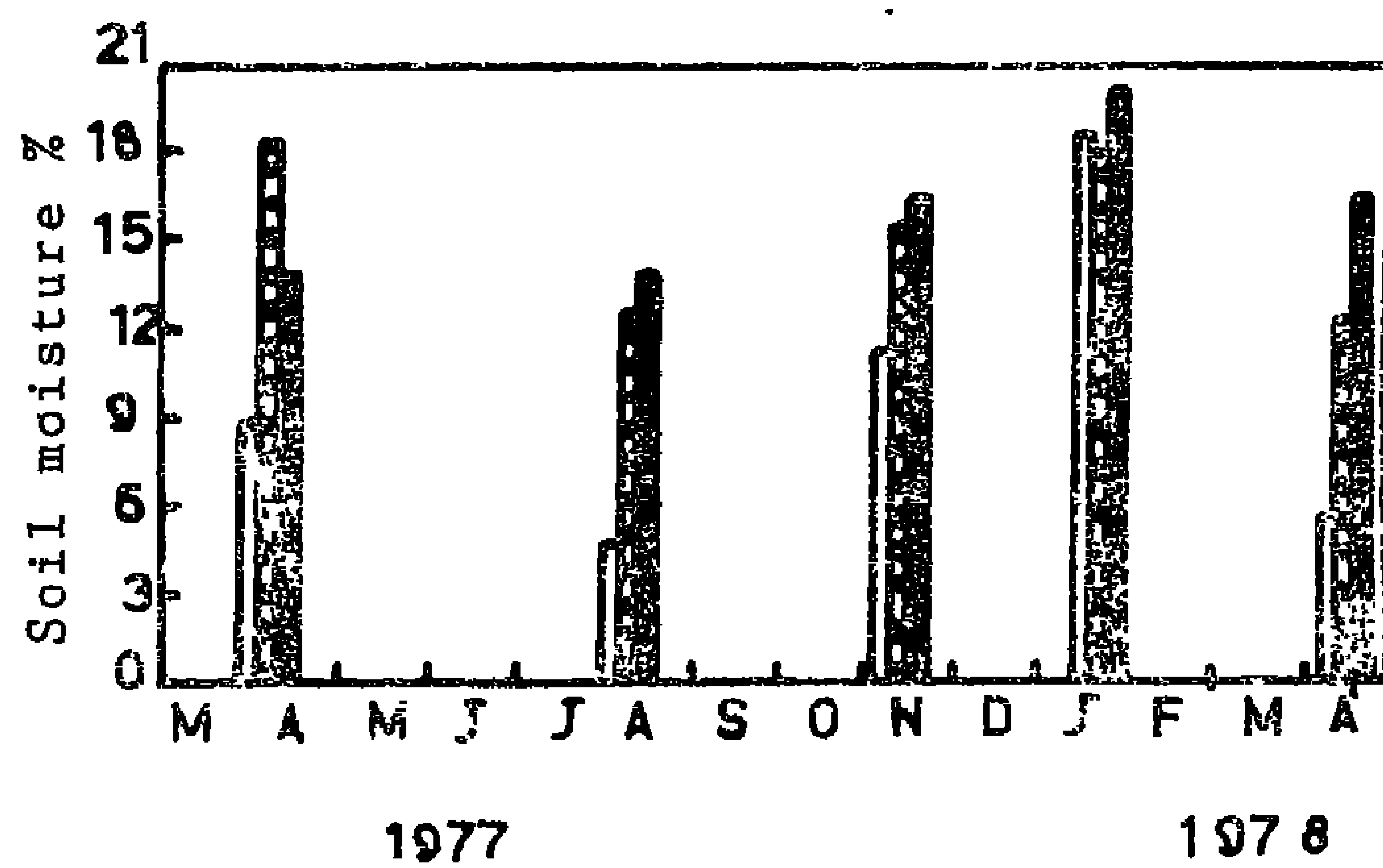
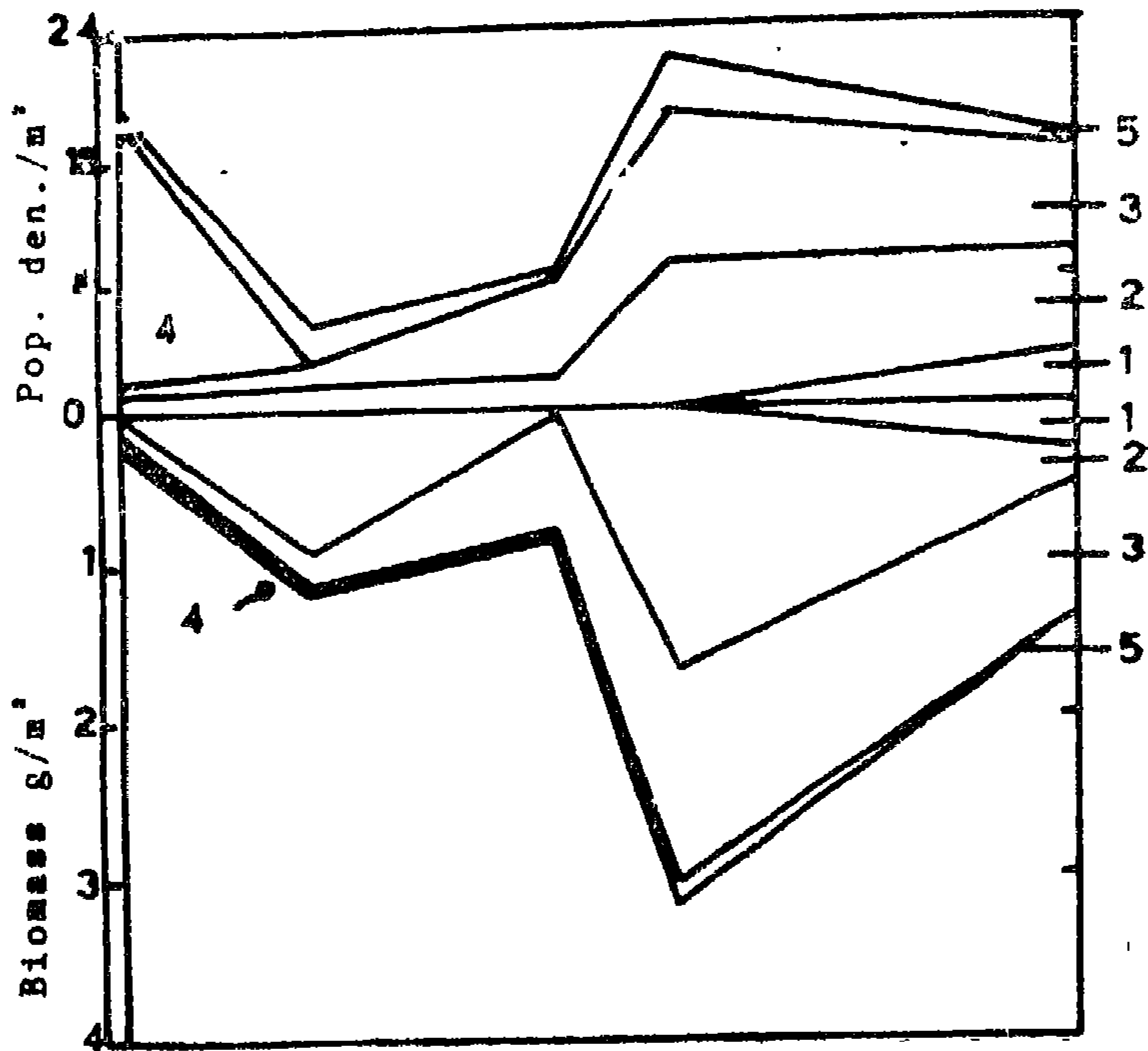


Fig. 2. Same as in Fig. 1, for the Rest House olive farm at Burg El-Arab. Isopoda and cicadas are shown separately.



1- Earthworms, 2- Other detritivores,
3- Cicadas, 4- Pests, 5- Predators

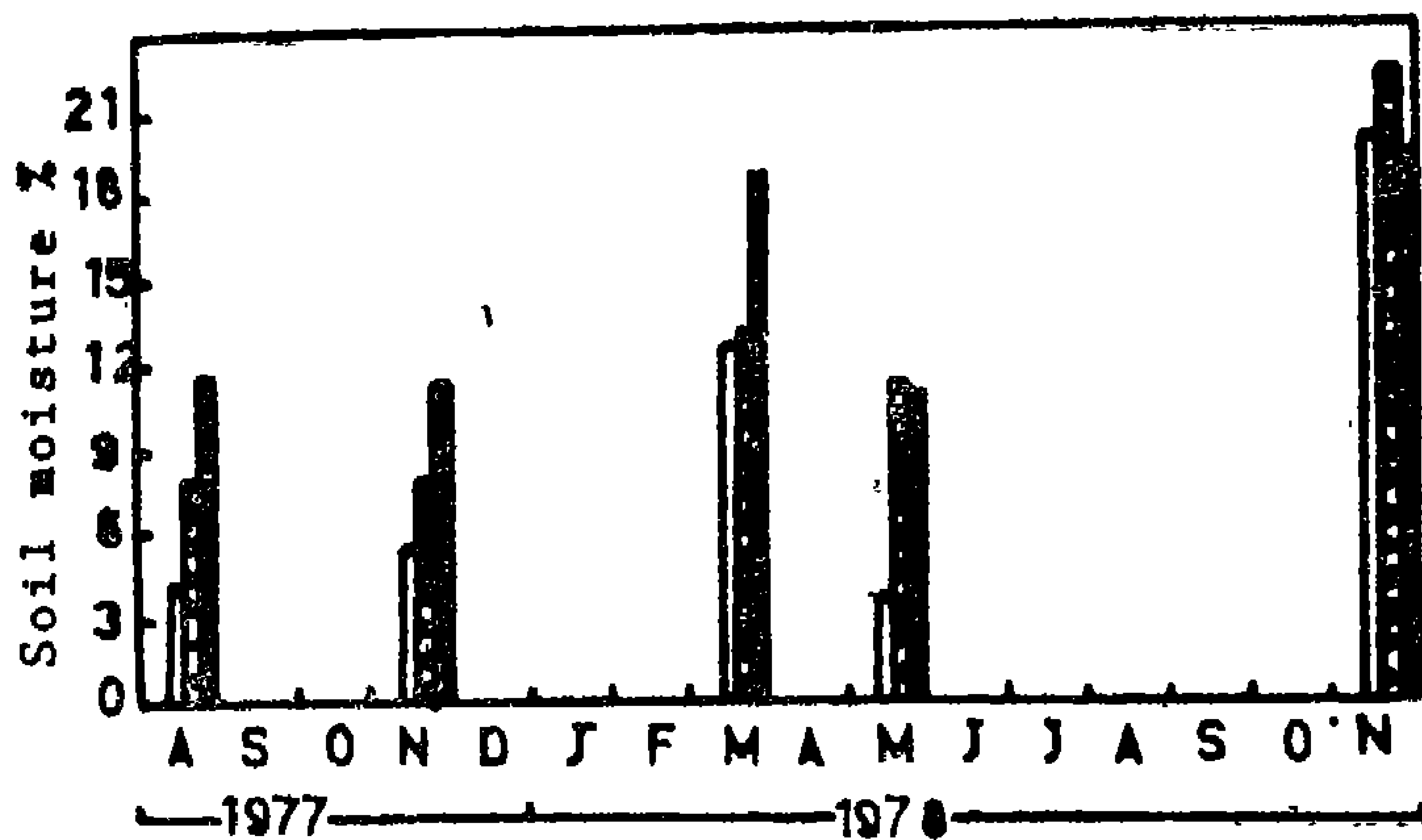


Fig. 1. Seasonal variation in density and biomass of ditritivores, grazers (phytophages) and predators, among the mesofauna sampled in the Haj Ali farm. Earthworms and cicadas are shown separately. Soil moisture content as % at 3 depths during the sampling period are also shown.

The breakdown of the fauna into functional groups, based on annual averages, shows the following pattern :

	HA		RH farm	
	PD/m²	BM,mgm/m²	PD/m²	BM,mgm/m²
Detritivores	4.5	647.8	18.9	560.9
Grazers (pests)	8.2	662.7	5.4	235.4
Predators	1.6	35.8	1.9	9.6
(as %)	12.6	3.9	7.8	1.2

Thus predators are much more common, in relation to their ptey population, at the HA farm, which has however a lower average prey density, but a higher prey biomass, than at he RH farm. The BM of predators is also proportional to the BM of prey.

III. — DISCUSSION

As was previously shown for two fig farms (GHABBOUR and SHAKIR 1982 b), the overall seasonal occurrence of taxa is not the same in the two olive farms. Although both are on the same soil formation, are under the same tree crop (old enough to reach stability), with minimal agricultural practices, yet there are subtle differences between the two farms which greatly affect the soil mesofauna. In general, the hardened soil allows for the establishment of large populations of truly fossorial species such as: cicadas, ants, wild bees, tenebrionids, but other differences, such as tree density, tillage, grazing by sheep and goats, among other things, determine secondary differences in community struture and species composition. Sand-swinmming species such as sand roaches did not appear here. Where a dense litter layer is formed by a rich ground weedy cover, isopods, lepidopterous larvae, and gryllids, are present. Differencees in PD and BM of taxa are shown in Fig. 9 on a log scale, where both qualitative and quantitative differences can be easily observed. In the densely spaced HA farm (450-470 trees/ha), ticks and earthworms could appear in response to the specially favourable micro-climatic conditions, less exposed to direct sunlight effects. The HA farm has a higher proportion of phytophages, due to the abundance of cicadas. The present study confirms the results of the study on fig farms, viz., that extensive seasonal sampling reveals taxa unexpected from single season sampling. Pyrrhocoridae, for example, appeared abundantly in both farms, but only in summer.

Table (VII) : Arrangement of soil mesofauna taxa in the dryfarmed olive orchards of Haj Ali and Rest House at Burg El-Arab, according to the Index of Species Abundance proposed by ROBERTS and HSI (1979).

Serial No.	Taxon	I.S.A. Haj Ali	I.S.A. Rest House
1	Earthworms	6.0	—
2	Isopoda	—	1.0
3	Spiders	5.0	5.0
4	Ticks	14.0	—
5	Geophilomorpha	9.0	12.0
6	Gryllidae	—	16.5
7	Pyrrhocoridae	2.0	2.5
8	Cicadidae	1.0	9.0*
9	Lepidoptera (l.)	—	7.0
10	Diptera (p.)	11.5	—
11	Formicidae	4.0	2.5*
12	Pelecindae	—	12.5
13	Mutilidae	10.0	—
14	Wasps	—	16.5
15	Magachilidae	14.0	—
**	Hymenoptera (indet.)	—	12.0
16	Tenebrionidae (a.)	3.0	4.0
17	Tenebrionidae (l.)	—	6.0
18	Scarabaeidae (a.)	14.0	10.0
19	Scarabaeidae (l.)	—	15.0
20	Carabidae (a.)	8.0	14.0
21	Staphylinidae (a.)	7.0	8.0
22	Scydmaenidae (a.)	11.5	—

* Difference significant at $p > 0.01$ level for PD.

** Not shown in Fig. 9.

Table (VI) : Matrix of SORENSEN'S similarity coefficients between seasons (presence or absence of taxa, qualitative), in the lower left hand corner, and matrix of GLEASON's similarity coefficients between seasons (quantitative presence of taxa), using A.I.V., in the upper right hand corner.

(A) Olive Haj Ali, Burg-El-Arab.

	Summer 1977	Autumn 1977	Winter 1978	Spring 1978	Autumn 1978
Summer 1977		34	22	23	31
Autumn 1977	50		67	70	63
Winter 1978	18	54		57	49
Spring 1978	31	77	67		53
Autumn 1978	46	61	33	43	

(B) Olive, Rest House, Burg-El-Arab.

	Spring 1977	Summer 1977	Autumn 1977	Winter 1978	Spring 1978
Spring 1977		16	82	47	43
Summer 1977	18		33	19	36
Autumn 1977	43	42		46	61
Winter 1978	57	33	53		54
Spring 1978	50	47	70	62	

Table (V) : Seasonal Variation of Biomass (BM) per m^2 and Percentage of Total Biomass of Soil Mesofaunal Taxa, Olive Rest House, Burg-El-Arab.

Taxa of Soi Mesofauna		Spring 1977		Summer 1977		Autumn 1977		Winter 1978		Spring 1978		AnnualW	
		BM	%	BM	%	BM	%	BM	%	BM	%	BM	%
Non-insect arthropods													
Isopoda		104.50	12.19	9.20	1.38	61.00	5.07	48.00	12.06	44.00	4.88	53.34	6.62
Spiders		—	—	3.60	0.54	3.00	0.25	—	—	11.00	1.22	3.52	0.44
Geophilomorpha		—	—	—	—	15.50	1.27	—	—	—	—	3.10	0.38
Insecta													
Orthoptera		—	—	—	—	—	—	—	—	3.00	0.33	0.60	0.07
Gryllidae		—	—	—	—	—	—	—	—	3.00	0.33	0.60	0.07
Hemipterc		—	—	198.80	29.78	—	—	—	—	—	—	39.76	4.93
Pyrrhocoridae		—	—	178.80	29.78	—	—	—	—	—	—	39.76	4.93
Homoptera		—	—	—	—	—	—	—	—	352.00	39.00	70.40	8.74
Cicadidae		—	—	—	—	—	—	—	—	352.00	39.00	70.40	8.74
Lepidoptera	(L)	—	—	109.60	16.42	150.00	12.46	—	—	29.00	3.21	57.72	7.16
Hymenoptera		4.50	0.53	—	—	6.75	0.56	5.60	1.41	22.50	2.49	7.87	0.98
Formicidae	(A)	4.50	0.53	—	—	1.25	0.10	5.60	1.41	22.50	2.49	6.77	0.84
Pelecinidae	(A)	—	—	—	—	1.50	0.12	—	—	—	—	0.30	0.04
Wasps		—	—	—	—	2.00	0.17	—	—	—	—	0.40	0.05
Indet.		—	—	—	—	2.00	0.17	—	—	—	—	0.40	0.05
Coleoptera		748.00	87.28	346.40	51.89	968.00	80.38	344.40	86.53	441.00	48.86	569.56	70.68
Tenebrionidae	(A)	748.00	87.28	—	—	490.50	40.73	—	—	39.00	4.32	255.50	31.70
	(L)	—	—	5.20	0.78	475.00	39.44	343.60	86.33	394.00	43.60	243.56	30.22
Scarabaeidae	(A)	—	—	3.20	0.48	—	—	—	—	—	—	0.64	0.08
	(L)	—	—	344.80	51.65	—	—	—	—	—	—	68.76	8.56
Carabidae	(A)	—	—	—	—	2.50	0.21	0.80	0.20	8.00	0.89	2.26	0.28
Staphylinidae	(A)	—	—	3.20	0.48	—	—	—	—	—	—	0.64	0.08
Total		857.00	100	667.60	100	1204.25	100	398.00	100	902.50	100	805.87	100
Standard Error		165.80	—	44.96	—	57.34	—	82.05	—	51.86	—	19.53	—

Table (IV) : Seasonal Variation of Population Density (PD) per m2 and Percentage of Total of Soil Mesofaunal Taxa, Olive Rest House, Burg-El-Arab.

Taxa of Soil Mesofauna		Spring 1977		Summer 1977		Autumn 1977		Winter 1978		Spring 1978		Annual	
		PD	%	PD	%	PD	%	PD	%	PD	%	PD	%
Non-insect arthropnds													
Isopoda		29.50	88.06	2.00	6.76	20.50	64.06	1.20	11.54	5.50	21.15	11.74	44.64
Spiders		—	—	2.40	8.11	0.50	1.56	—	—	2.50	9.62	1.08	4.11
Geophilomorpha		—	—	—	—	1.00	3.13	—	—	—	—	0.20	0.76
Insecta													
Orthoptera		—	—	—	—	—	—	—	—	0.50	1.92	0.10	0.38
Gryllidae		—	—	—	—	—	—	—	—	0.50	1.92	0.10	0.38
Hemiptera		—	—	19.60	66.22	—	—	—	—	—	—	3.92	14.90
Pyrrhocoridae		—	—	19.60	66.22	—	—	—	—	—	—	3.92	14.90
Homoptera		—	—	—	—	—	—	—	—	2.50	9.62	0.50	1.90
Cicadidae	–	—	—	—	—	—	—	—	—	2.50	9.62	0.50	1.90
Lepidoptera	(L)	—	—	0.40	1.35	2.00	6.25	—	—	1.50	5.77	0.78	2.97
Hymenoptera		2.00	5.97	—	—	4.00	12.50	7.60	73.08	8.50	32.69	4.42	16.81
Formicidae	(A)	2.00	5.97	—	—	1.50	4.69	7.60	73.08	8.50	32.69	3.92	14.90
Pelecinidae	(A)	—	—	—	—	1.00	3.13	—	—	—	—	0.20	0.76
Wasps		—	—	—	—	0.50	1.56	—	—	—	—	0.10	0.38
Indet.	(A)	—	—	—	—	1.00	3.13	—	—	—	—	0.20	0.76
Coleoptera		2.00	5.97	5.20	17.57	4.00	12.50	1.60	15.38	5.00	19.23	3.56	13.54
Tenebrionidae	(A)	2.00	5.97	—	—	3.00	9.38	—	—	1.00	3.85	1.20	4.56
	(L)	—	—	0.40	1.35	0.50	1.56	1.20	11.54	3.00	11.54	1.02	3.88
Scarabaeidae	(A)	—	—	0.40	1.35	—	—	—	—	—	—	0.08	0.30
	(L)	—	—	0.80	2.70	—	—	—	—	—	—	0.16	0.61
Carabidae	(A)	—	—	—	—	0.50	1.56	0.40	3.85	1.00	3.85	0.38	1.44
Staphylinidae	(A)	—	—	3.60	12.16	—	—	—	—	—	—	0.72	2.74
Total		33.50	100	29.60	100	32.00	100	10.40	100	26.00	100	26.30	100
Standard Error		9.17	—	2.31	—	1.82	—	1.68	—	0.86	—	0.70	—

Table (III) : Seasonal Variation of Biomass (BM) per m² Rnd Percentage of Total Biomass of Soil Mesofaunal Taxa Olive-Haj Ali, Burg—El-Arab.

Taxa of Soil Mesofauna		Summer 1977		Autumn 1977		Winter 1978		Spring 1978		Summer 1978		Annual	
		BM	%	BM	%	BM	%	BM	%	BM	%	BM	%
Earthworms		—	—	—	—	—	—	—	—	295.60	21.83	59.12	4.39
Non-insect arthropods		15.60	5.69	7.60	0.65	—	—	63.75	2.06	13.20	0.97	20.03	1.49
Spiders		3.60	1.31	6.40	0.55	—	—	63.75	2.06	8.80	0.65	16.51	1.23
Ticks		7.60	2.77	—	—	—	—	—	—	—	—	1.52	0.11
Geophilomorpha		4.40	1.61	1.20	0.10	—	—	—	—	4.40	0.32	2.00	0.15
Insecta		258.40	94.31	1160.00	99.35	838.25	100.00	3034.00	97.94	1045.20	77.20	1267.20	94.12
Hemiptera		128.00	46.72	—	—	—	—	—	—	—	—	25.60	1.90
Pyrrhocoridae		128.00	46.72	—	—	—	—	—	—	—	—	25.60	1.90
Homoptera		96.00	35.04	218.80	18.74	727.00	86.73	1325.00	42.77	811.20	59.91	635.60	47.21
Cicadidae		96.00	35.04	218.80	18.74	727.00	86.73	1325.00	42.77	811.20	59.91	635.60	47.21
Diptera	(P)	—	—	—	—	9.00	1.07	—	—	—	—	1.80	0.13
Hymenoptera		34.40	12.55	0.40	0.03	—	—	3.00	0.10	27.20	2.01	13.00	0.97
Formicidae	(A)	—	—	0.40	0.03	—	—	3.00	0.10	—	—	0.68	0.05
Mutilidae	(A)	34.40	12.55	—	—	—	—	—	—	—	—	6.88	5.01
Megachilidae	(A)	—	—	—	—	—	—	—	—	27.20	2.01	5.44	0.41
Coleoptera		—	—	940.80	80.58	102.25	12.20	1706.00	55.07	2206.80	15.77	591.17	43.91
Tenebrionidae	(A)	—	—	915.20	78.38	50.00	5.97	1694.00	54.68	193.60	14.30	570.56	42.38
Scarabaeidae	(A)	—	—	—	—	—	—	—	—	13.20	0.97	2.64	0.20
Carabidae	(A)	—	—	25.60	2.20	52.00	6.20	9.00	0.29	—	—	17.32	1.29
Staphylinidae	(A)	—	—	—	—	0.25	0.03	1.50	0.05	—	—	0.35	0.03
Scydmaenidae	(A)	—	—	—	—	—	—	1.50	0.05	—	—	0.30	0.02
Total		274.00	100	1167.60	100	838.25	100	3097.75	100	1354.00	100	1346.32	100
Strndard Error		144.55	—	721.00	—	310.00	—	1665.23	—	337.77	—	474.74	—

* See Table (II).

Table (II) : Seasonal Variation of Population Density (PD) per m^2 and Percentage of Total of Soil Mesofaunal Taxa Olive Haj Ali, Burg-EM-Arab.

Taxa of Soil Mesofauna		Summer 1977		Autumn 1977		Winter 1978		Spring 1978		Autumn 1978		Annual	
		PD	%	PD	%	PD	%	PD	%	PD	%	PD	%
Earthworms		—	—	—	—	—	—	—	—	3.20	19.05	0.64	4.46
Non-insect arthropods		1.20	6.24	2.00	38.46	—	—	2.50	11.36	0.80	4.76	1.30	9.06
Spiders		0.40	2.08	1.60	30.77	—	—	2.50	11.36	0.40	2.38	0.98	6.83
Ticks		0.40	2.08	—	—	—	—	—	—	—	-	0.08	0.56
Geophilomorpha		0.40	2.08	0.40	7.69	—	—	—	—	0.40	2.38	0.24	1.67
Insecta		18.00	93.76	3.20	61.54	8.50	100.00	19.50	88.64	12.80	76.19	12.40	86.48
Hemiptera		16.40	85.42	—	—	—	—	—	—	—	—	3.28	22.87
Pyrrhocoridae		16.40	85.42	—	—	—	—	—	—	—	—	3.28	22.87
Homoptera		0.80	4.17	1.60	30.77	6.00	70.59	9.50	43.18	6.40	38.10	4.86	33.89
Cicadidae		0.80	4.17	1.60	30.77	6.00	70.59	9.50	43.18	6.40	38.10	4.86	33.89
Diptera	(P)	—	—	—	—	0.50	5.88	—	—	—	—	0.10	0.70
Hymenoptera		0.80	4.17	0.40	7.69	—	—	5.50	25.00	0.40	2.38	1.42	9.90
Formicidae	(A)	—	—	0.40	7.69	—	—	5.50	25.00	—	—	1.18	8.23
Mutilidae	(A)	0180	4.17	—	—	—	—	—	—	—	—	0.16	1.12
Megachilidae	(A)	—	—	—	—	—	—	—	—	0.40	2.38	0.08	0.56
Coleoptera		—	—	1.20	23.08	2.00	23.53	4.50	20.45	6.00	35.71	2.74	19.11
Tenebrionidae	(A)	—	—	0.80	15.39	1.00	11.76	2.00	9.09	5.60	33.33	1.88	13.11
Scarabaeidae	(A)	—	—	—	—	—	—	—	—	0.40	2.38	0.08	0.56
Carabidae	(A)	—	—	0.40	7.69	0.50	5.88	0.50	2.27	—	—	0.28	1.95
Staphylinidae	(A)	—	—	—	—	0.50	5.88	1.50	6.82	—	—	0.40	2.79
Scydmaenidae	(A)	—	—	—	—	—	—	0.50	2.27	—	—	0.10	0.70
Total		17.20	100	5.20	100	8.50	100	22.00	100	16.80	100	14.34	100
Standard Error		16.11	—	1.79	—	2.44	—	9.62	—	5.39	—	3.21	—

A = Adult. L = Larvae. P = Pupae.

Notice : Prcentages in some cases do not always add up exactly to 100 because of rounding off.

Table (I) : Dates of Sampling, Soil Moisture %, and Organic % (at 5 cm Depth).
in the Dry-Farmed Olive Orcdards of Haj Ali and Rest House.

Ecosystem and Site	SEASONS							
	Spring 1977	Summer 1977	Autumn 1977	Winter 1978	Spring 1978	Summer 1978	Autumn 1978	Annul Mean
Olive Haj-Ali Burg-El-Arab	—	12/8	18/11	17/3	18/5	—	30/11	
Soil Moisture %								
— 5 cm		4.40	5.62	12.60	3.64		20.11	9.27
— 30 cm		7.96	8.06	13.24	11.35		22.67	12.66
— 60 cm		11.68	11.51	18.77	11.15		19.65	14.55
Organic Matter %		1.17	0.99	1.66	1.50		1.19	1.30
Olive Rest House Burg-El-Arab	30/3	2/8	4/11	28/1	7—13/4	—	—	
Soil Moisture %								
— 5 cm	8.85	4.68	11.23	18.77	5.69			8.84
— 30 cm	18.46	12.61	15.63	18.09	12.51			15.46
— 60 cm	13.96	14.03	16.67	10.16	16.74			16.31
Organic Matter %	3.33	1.59	2.06	1.02	1.59			1.91

The seasonal relationship between PD and BM (x and y) is shown in Figs. 7 and 8. For the entire sampling period, this relationship could be expressed for the HA farm as such: $y = 994.1 + 20.9 \times$, $r = 0.24$, $n = 46$, p ... ns. The correlation coefficient of these two variables was significant at the 0.01-0.001 level in summer 1977, autumn 1977, and winter 1978 seasons. At the RH farm, the cumulative relationship for the entire sampling period may be expressed as such : $y=503.2+10.8$ X, $r = 0.33$, $n = 50$, $p < 0.05$. The correlation coefficient was significant for the autuman 1977 season only at the 0.01-0.001 level. When comparing seasonal regression lines shown in Figs. 7 and 8, it is clear that summer fauna in the HA farm tends to be very light-weight, while fauna of the following autumn and winter seasons tend to be more heavily-built. The same phenomenon can be observed in the RH farm for the same seasons. Cicadidae and Tenebrionidae appeared in autumn 1977 in both farms in large numbers and this accounts for the phenomenon. It is noteworthy that the RH farm, with higher moisture and richer in organic matter, had almost twice the PD of the RH farm, but a little more than half its BM. This is because lightweight groups, such as Formicidae and Isopoda, constitute the bulk of the fauna in the RH farm (60 %). In winter, when PD is at its lowest at the RH farm ($10/m^2$), ants constitute 73% of the population, but tenebrionid larvae, secluded in the soil, constitute 86% of the biomass. Isopoda were very few in this season, at their lowest density of $1.2/m^2$, but they were especially of heavy weight, an average 40.0 mgm/ind., against 3.0-8.0 mgm in the other seasons. The season of lowest PD in the HA farm was autumn 1977, which was dominated by Cicadidae, Tenebrionidae, and spiders (31, 15 and 31% respectively), but the same taxa constituted 19, 78 and 1% of the BM respectively. Thus it is clear that in the unfavourable seasons, certain «backbone» taxa tolerate the adverse conditions prevailing in the site and are not totally eliminated, and thus constitute the persisting facies of the population. It is notable that sand roaches, which are sand swimmers, did not appear in any of the two olive farms which have a hardened surface; they were replaced by other true fossorial taxa such as cicadas and wild bees. The late November rain in autumn 1978, which produced a surface moisture as high as 20%, resulted in the apparance of earthworms (Allolobophora caliginosa f. trapezoides), whose cocoons may be brought in the organic manure used in fartilization.

In order to resolve these differences, application of A.I.V. and R.I.V. (GHABBOUR and SHAKIR 1980) gives the following results (Figs. 5 and 6) :

	Haj Ali farm		Rest House farm	
	A.I.V.	R.I.V.	A.I.V.	R.I.V
Earthworms	2.5	13.9	—	—
Isopoda	—	—	4.6	71.3
Spiders	2.5	22.1	1.9	13.6
Pyrrhocoridae	2.2	27.7	2.8	23.2
Cicadidae	5.1	113.7	2.4	13.0
Lepidoptera (1.)	—	—	2.6	14.3
Formicidae	0.9	13.5	3.0	36.7
Tenebrionidae (a.)	4.3	67.1	3.7	49.0
Tenebrionidae (1.)	—	—	3.7	45.3
Scarabaeidae (a.)	—0.4	2.1	—1.0	2.0
Scarabaeidae (1.)	—	—	1.3	10.8
Carabidae (a.)	1.5	8.4	0.9	6.1
Staphylinidae (a.)	—0.2	6.1	0.0	4.5

It is thus evident that the order of the seven most important taxa on the A.I.V. scale in the HA farm, to take the dominant and sub-dominant taxa, are : Cicadidea, Tenebrionidae, earthworms, spirers, pyrrhocoridae, Carabidae and Formicidae. On the same scale, the seven taxa in the RH farm are : Tenebrionidae, Isopoda, Formicidae, pyrrhocoridae, Lepidoptera larvae and Cicadidae. It is noteworthy that we have here pairs or triplets of seemingly exchangeable groups : earthworms and lsopora, as well as Cicadidae, Lepidoptera larvae, and Formicidae. Tenebrionidae are dominant in the HA farm, but are much more important in the RH farm, where they are associated clearly with Scarabaeidae, as a response, no doubt, to the presence of egesta of domestic animals brought to graze in this farm. Isopoda and Lepidoptara larvae are also prominent in the fauna of the RH farm. This may be because of the rich weedy ground vegetation. The importance of Formicidae may be ascribed too to the rich seed output of this weedy vegetation, and to the ability of these ants to dig their burrows in the hardened soil, where other fossorial species find it hard to live in.

of 5. Earthworms, ticks, Pyrrhocoridae, Diptera, Mutilidae, Megachilidae, Scarabaeidae and Scydmaenidae, appeared in only one season. On the other hand, persistent taxa in the RH farm were Isopoda and Tenebrionidae. Only Formicidae were absent in one season. Taxa that appeared in just one season were Geophilomorpha, Gryllidae, Pyrrhocoridae, Pelecinidae, wasps, Scarabaeidae and Staphylinidae.

When arranged in descending order according to the annual PD average, the dominant taxa may be arranged in this order :

HA		RH	
Cicadidae	33.9%	Isopoda	44.6%
Pyrrhocoridae	22.9%	Pyrrhocoridae	14.9%
Tenebrionidae	13.1%	Formicidae	14.9%
Formicidae	8.2%	Tenebrionidae	8.4%
Spiders	6.8%	Spiders	4.1%
Earthworms	4.5%	Lepidoptera (1.)	3.0%
Staphylinidae	2.8%	Cicadidae	1.9%

In the case of BM, the seven dominant taxa are arranged in this order :

HA		RH	
Cicadidae	74.2%	Tenebrionidae	61.9%
Tenebrionidae	42.4%	Cicadidae	8.7%
Earthworms	4.4%	Scarabaeidae	8.6%
Pyrrhocoridae	1.9%	Lepidoptera (1.)	7.2%
Carabidae	1.3%	Isopoda	6.6%
Spiders	1.2%	Pyrrhocoridae	4.9%
Mutilidae	0.5%	Formicidae	0.8%

B) Sampling and extraction of soil mesofauna

Sampling of the mesofauna of each of these two farms was carried five times, once for each season, from March 1977 to November 1978. The two farms overlap in four seasons. The Haj Ali (HA) farm was sampled in August and November 1977, and in March, May and November 1978. The Rest House (RH) farm was sampled in March, August and November 1977, and in January and April 1978. The autumn season is thus duplicated for the HA farm, while the spring season is duplicated for the RH farm. Extraction of soil mesofauna was by digging a 50 X 50 X 60 pit in the ground (10 for each season) along a random straight line within the farm, avoiding tree roots. All animals were hand-picked. The rest of the procedure, as well as determinations of moisture and organic matter content of soil samples, were described by GHABBOUR and SHAKIR (1982 a). Treatment of data was also explained in the same publication.

The degree of artificialization of the two olive farms, as conceived by LONG (1979) and LE FLOC'H (1981), ranges from 5.0 to 5.1, but the RH farm must be considered less artificialized because less intensive agricultural practices are applied there, so it will be given the value of 5.0/2 on the scale, and the AH farm will be given the value of 5.1 on the same scale.

II. — RESULTS

Tab. I gives results of soil moisture and soil organic matter analysis for the two olive farms. It is evident that the RH farm has higher moisture and higher organic matter, on the average, than the HA farm. This is probably due to the sloping surface of the latter farm. The hard pan in the RH farm may also help to conserve moisture at the depth of 60 cm, but sub-surface water is drained easily in the HA farm. Soil organic matter is higher in both farms in late winter and in spring, but it is also high in autumn in the RH farm. It appears therefore that weeds and egesta of grazing sheep and goats in the RH farm (for which the main activity season is late winter and spring), are more important as factors in raising levels of organic matter in soil than manure fertilization in the HA farm.

Tabs. II — V and Figs. 1 — 4 show the seasonal fluctuations in population desity (PD) and biomass (BM) of soil mesofauna under olive in the two farms. In the HA farm, Cicadidae are the only persistent taxon, while spiders and Tenebrionidae appeared in 4 seasons out

slope - almost flat,
parent material - calcareous marine deposits,
horizones, depth and description -

A_P	0-20 cm	dull yellow orange, loamy, sticky and plastic in wet, firm in moist, hard in dry, crumb structure, many medium roots, diffuse and smooth boundary, coarse sand 11%, medium sand 15%, fine sand 9%, silt 34%, clay 31%,
A_C	20-35 cm	bright yallowish brown, loamy sticky and plastic in wet, firm in moist, slightly hard in dry, massive structure, few fine roots, diffuse and smooth boundary, coarse sand 9%, medium sand 18%, fine sand 11%, silt 32%, clay 30%,
C	35-90 cm	yellowish brown, clay loam, sticky and plastic in wet, firm in moist, hard in dry, massive structure, coarse sand 8% medium sand 4% fine sand 11%, silt 31%, clay 46%.

The main agricultural practices affecting soil fauna in this farm are : ploughing in December and January (to allow for percolation of rain-water), weed clearing from March to July, fertilization with organic manure (25m^3/ha) and with superphosphate (250 kgm/ha). Leaf litter fall is throughout the year. The crop is collected in September and October.

The other farm is situated in a flat plain near the rest house of the Faculty of Science of Alexandria University at Burg El-Arab town. It is one of the oldest olive orchards in the area, established by the Horticultural Department of the Ministry of Agriculture in the mid-1930's; but it is now neglected and un-managed. The distances between trees in this farm are 6.0-6.25 X 6.0-6.25 m, with 270-290 trees/ha, i.e., it is less densely spaced than the Haj Ali farm. The soil of this farm is of the same formation as the HA farm, as described above, but since it is not tilled or weeded, its surface layer has hardened. At a depth of 50-60 cm a hard pan has developed in some places. Sheep and goats belonging to Bedouins graze freely on weeds and olive branches of this farm, and fertilize the soil with their egesta in the process.

The litter of olive trees, essential as food for soil mesofauna, consists of leaves, flowers and fruits. Leaves may remain for more than 3 years on this evergreen tree, and when thay finally fall, they may have about 1% N (dry weight), but they may also fall prematurely due to deficiency in soil nitrogen or due to drought, and will then have the same N content of 1% (BARAKAT 1979). Final setting is 4-15% in desert farms of NW Egypt (EL-KHOLY et al 1978) so that relatively large amounts of non-setting flowers and fruits reach the soil. But on the other hand, most trees exhibit alternate bearing under this dry climate, and thus may produce reproductive organs every second year.

I.—MATERIAL AND METHODS

A) The sites

Two neighbouring dry-farmed olive orchards were chosen for the present study in the Burg El-Arab town area. The first is a farm owned by a local farmer (Haj Ali) and situated at about 3 km east of the town (plate I). Trees were planted on a slope south of the «third» ridge in the early 1950's, at distances of 4.5×5 m, thus with 450-470 trees/ha. The soil of this farm was described by GOMAA et al. (1978). The main characteristics are :

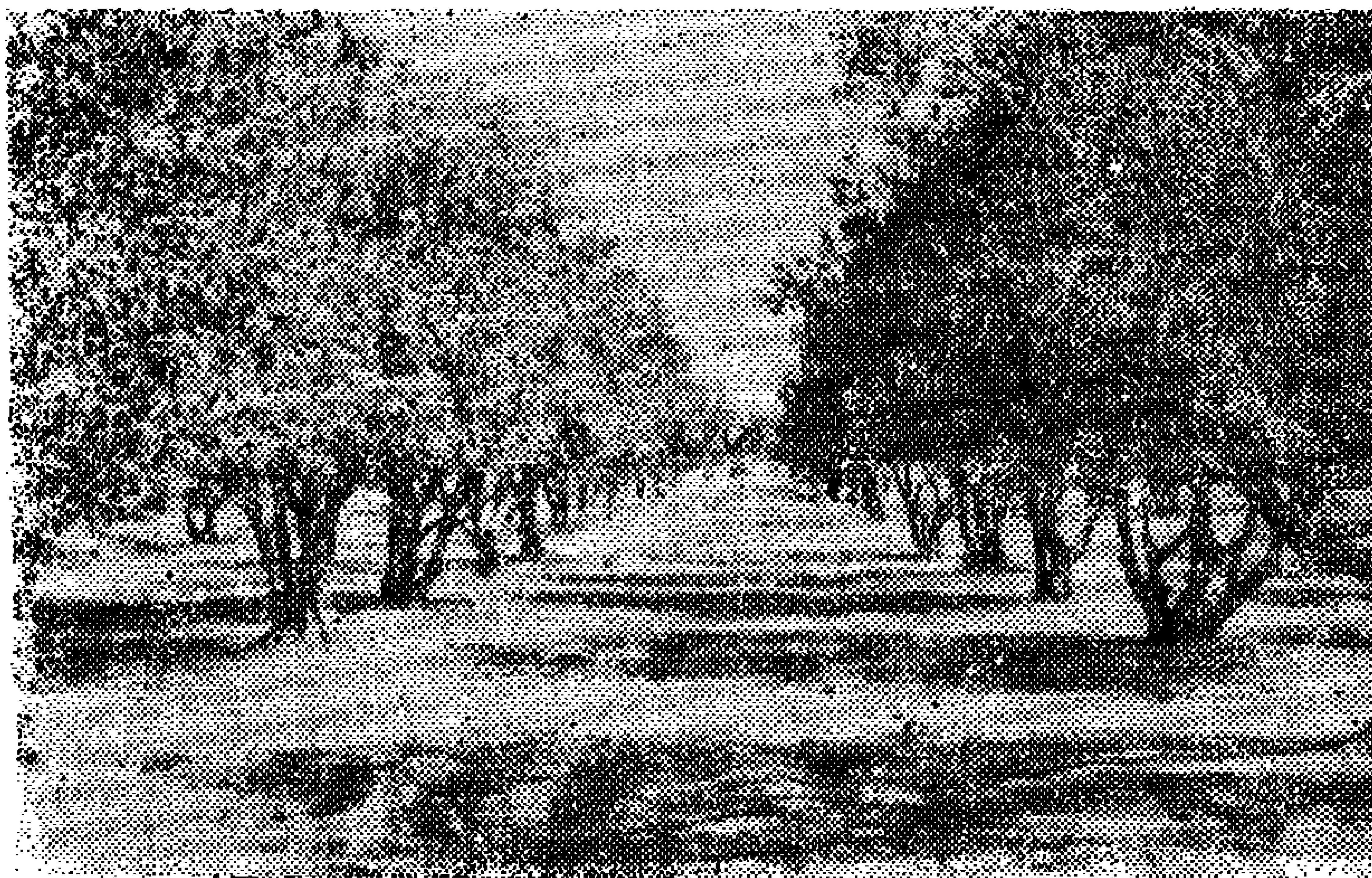


Plate I. Olive farm near rest house at Burg El Arab - Rain fed.

Cairo Univ. Afr. Stud. Rev., 13,14: 15-43, (1984-1985).

SOME FEATURES OF IMPORTANT TAXA OF SOIL MESOFAUNA IN AN AFRO-MEDITERRANEAN COASTAL DESERT.
III. — SOIL MESOFAUNA UNDER DRY-FARMED OLIVE*

By

Dr. S. I. GHABBOUR and Mr. S. H. SHAKIR

Dept. of Natural Resources, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 12613-Giza (Cairo), Egypt.

INTRODUCTION

As a continuation of studies of populations of soil mesofauna in agro-ecosystems of the Mariut Region (GHABBOUR & SHAKIR 1982 a & b), this paper deals with orchards of dry-farmed olives. Olive cultivation was introduced in 1935 at Burg El-Arab and spread successfully along the coast (KASSAS 1972 and 1979). Estimations of the cultivated area vary from 7,000 frddans in 1965, according to the UNDP/FAO (1971) report (1 feddan=0.42 ha), to 2,000 feddans only in 1978 (EL-AZZOUNY 1979). The number of cultivated trees, according again to the UNDP/FAO (1971) report, was estimated at 300,000 in 1965, while according to an estimated density of 120/fed, (GARAD 1980), they may have been only 240,000 in 1978. However, a high-level decision was taken in 1977 to extend the introduction and cultivation of one million olive trees along the coast in a 5-year plan (AYYAD 1981), of which 60,000 were actually planted in 1979 (FATHI 1979). The rainfall requirement of the olive tree on this coast is 220-270 mm (EL-SHOURBAGY 1979), while consumptive water use was calculated as 3466 m^3/fed, thus leaving a potential area of 12,600 fed. for further cultivation (FATHI 1979). Although rainfall along the coast averages only 150 mm, cultivation is possible in depressions allowing run-on water from neighbouring slopes to reach the trees. They are cultivated in depressions of calcareous sandy loam to clay loam of pleistocens origin, with 15-40% clay, 20-80% silt, and 15-50% sand (ABDEL-KADER 1979). These depressions are mostly formed under lacustrine conditions. Cultivation of olives exploits those depressions mostly south of the Mariut Salt Marsh (see map given by GHABBOUR and SHAKIR 1982 a). The phenology of olive trees in this cosat was given by BARAKAT (1979) as : flowering in February, fruiting May, fruit maturity in September.

الاعتبارات البيئية فى مشروع فاس / كاريا / تيسا بالمغرب

تأليف د. ميشيل بومير
المركز الدولى لبحوث زراعة الغابات ، نيروبى ، كينيا

يقع هذا المشروع فى قرب منطقة الريف الى الشمال من مدينة فاس بالمغرب وهى تتميز بخلوها خلوا يكاد يكون تاما من الغابات الطبيعية وبمعدل بطىء جدا من اعادة التشجير وبمعدل عال جدا من الزيادة السكانية وبانحدار شديد للأراضى المنزرعة وبصغر حجم الحيازات وبالانجراف الشديد وفقدان للتربة يصل الى ٢٠٠ طن لكل هكتار فى السنة ، فى بعض الأحيان .

ويشمل المشروع المسمى « مشروع التنمية الريفية المتكاملة » : المعدات والبنية التحتية وتحسين الأراضى المتدهورة والزراعة التلية وتحسين المراعى والتوعية العامة وادارة الأراضي والتدريب والمعونة الفنية والبحوث وارشاد ، وتربية الحيوان وتوفير القروض للمزارعين والطرق والتعليم والصحة .

ولكن هناك نقص مؤسف فى صياغة المشروع ، وفيما يتعلق بالبيئة ، هناك عدة اعتبارات منها :

ـ افساد لاندسكيب متجانس من خلال انشاء المبانى الأسمنتية بدلا من المبانى التقليدية التى كانت تحمى من البرد والحر .

ـ القضاء على الطيور الجارحة وعلى موائلها المفضلة مما أدى الى انتشار القوارض والطيور آكلة الحبوب (مثل العصفور الدورى الأسبانى) .

ـ الاستخدام المكثف للكيماويات لمقاومة الحشرات والزرازير ، مما أدى خسائر جسيمة فى النحل والطيور المهاجرة (وخاصة البط) والى التسمم البطىء للأسماك .

ـ غياب وحدة حقيقية لصيانة التربة يمكنها معالجة المستجمع الكامل للأمطار من القمة الى القاع ، اذ ربما يكون فقدان التربة أهم ما يهدد هذه المنطقة .

ـ قد تكون أراضى المقابر والأضرحة أماكن مناسبة لصيانة الأنواع النباتية .

ـ غياب سياسة رشيدة ومناسبة لصيانة الموارد المائية ولحسن استخدامها .

وفى النهاية ، يدعوا المؤلف الى مسألة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمتجددة فى المشروعات الانمائية .

Bibliographie

1. AGARWAL, A. (1981) : Mud, mud. The potential of earth-based materials for Third World housing. London, Earthscan, 100 p.

2. BAUMER, M. et p. A. REY (1974) : Pastoralisme, aménagement, cartographie de la végétation et développement intégral harmonisé dans les régions circum-sahariennes, Genève, Inst. univ. d'étude du développement, gras-Afrique : Acta africana, 13 (1) : 1-18.

3. BOUDY, p. (1958) : Economie forestière nord-africaine Tome III : Description forestière du Maroc. Paris, Larose, 375 p. + h t.

4. LEBRET, L. parenthèse (1961) : Dynamique concrète du développement. paris, Ed. ouvrières, 550 p.

5. REHIOUI O. (janv 1978) : Les limites supérieures de la végétation forestière en région mediterranéenne, particulièrement au Maroc. Nancy, ENGREF, 40 p. + annexes.

ENVIRONMENTANT CONSIDERATIONS IN THE FES-KARIA-TISSA PROJECT

The Project concerns the pre-Rif Hills, North of Fes, an area characterized by a nearly total disappearance of natural forest with a very low rate of reforestation, by a high rate of population increase, by steep gradient soils yet cultivated, with parcelling of land, extremely severe erosion, and with soil losses exceeding 200 t. ha^{-1}. yr^{-1} sometimes.

The Project, called Integrated Rural Development Project includes : equipment and infra-structure, improving of degraded soils, hill farming, improving of ranges, vulgarisation, land management, training and technical assistance, research and demonstration, animal breeding, creation of order for agriculture, roads,education and health.

There is a regrettable lack of imagination in the Project, and, as far as environment is concerned, some considerations are mentionned, such as ;

— spoiling of an harmonious landscape through building of houses in concrete in villages once built in mud, those giving a lesser protection against heat and cold than traditional houses ;

— destroying of birds of prey and of their favourable biotopes, entailing proliferation of Rodents as well as as of graing - eating bird (Spanish sparrow for example);

— massive use of chemicals against insects and starlings, entailing heavy losses of bees and migratory birds (particularly ducks) and slow poisoning of fish;

— the absence of a real Soil Conservation Unit competent to deal with the whole of watersheds from top to bottom, whereas losses of soil probably are the most important threat for this area ;

— graveyards and marabouts might be interesting places for preservation of plant species ;

— the absence of an appropriate policy for preservation and rational use of water.

In conclusion, the problem of optimizing natural and renewable resources in development Projects is called forth.

annuel par tête est à peine de l'ordre du millier de dollars, s'est accrue au taux moyen annuel de 3% entre 1970 et 1980, ce qui laisse présager quelques 36 millions d'habitants à nourrir en l'an 2000, alors que la balance des comptes fait apparaître en 1980 un déficit de plus de 1,4 milliard de dollars, avec un service de la dette représentant 27,5% des exportations et alors que l'indice de la production agricole par tête ne cesse de baisser, de l'indice 100 pour 1969-1971 à l'indice 87 pour 1978-1980 et probablement à l'indice 85 pour 1980-1982. Devant cette situation, et dans l'état actuel de nos connaissances, deux mesures environnementales s'imposent impérativement : contrôler les naissances, pour freiner la demande, et donner une absolue priorité à la conservation des ressources naturelles renouvelables. Conservation non pas dans le sens de protection intégrale avec défense de s'en servir, mais dans le sens qui lui a été donné depuis longtemps par l'U.I.C.N. parenthèse Union internationale pour la conservation de la nature),qui est optimisation de l'utilisation en bon père de famille des ressources naturelles renouvelables en vue d'une production régulière et soutenue. Régulière, c'est-à-dire subissant le moins possible d'à-coups, donc organisée pour amortir les variations externes, et en partiulier celles du climat; soutenue, c'est-à-dire susceptible de se maintenir indéfiniment dans le temps, donc n'entamant pas le capital et se contentant de récolter le revenu annuel.

Ce sont là des principes simples mais pour les appliquer il faut une éthique qui fait encore souvent défaut chez les responsables et les preneurs de décision.

Ceux-ci sont quelquefois mal informés du danger mortel que court le monde à surutiliser les ressources naturelles; mais lorsqu'ils le savent, ils se refusent généralement à en tirer les conséquences logiques, par manque de courage, par crainte de la vérité, par peur de devoir partager.

Dr Edouard SAOUMA, Directeur général de la F.A.O. et le Dr Mustapha TOLBA, Directeur exécutif de l'UNEP, une attention insuffisante est donnée à l'environnement. Nous n'avons qu'une seule Terre, et nous savons mal nous en servir.

Dans le domaine du développement rural, il ne faut pas certes subordonner les activités sur le terrain qui sont susceptibles d'apporter rapidement un mieux être ou simpiement plus de sécurité aux populations concernées à l'obtention de tous les résultats scientifiques désirables ; ce serait folie que d'installer un puissant aérogénérateur sans bien connaître le régime des vents et en particulier les vitesses de pointe, et cela nécessite de longues séries de relevés; mais le risque n'est pas grand d'installer une petite pompe éolienne sans ces relevés; tout est question de mesure. Par contre, un minimum d'outils doivent être rassemblé le plus vite possible avant d'être à même de fixer qualitativement et quantitativement ce que l'on devra tirer de l'environnement ; par exemple, il faut conseiller le type et la quantité d'engrais à utiliser sur une culture. Cela parait étonnant qu'on ose encore se lancer dans une programmation de l'agriculture saus un minimum de données fondamentales, mais puisqu'on le fait encore, il faut bien rappeler l'utilité de quelques unesl de celles-ci : reconnaissance des sols, étude climatologique, exigences des cultures pour ce qui est de l'environnement physique, coût réel des intrants et en particulier de l'eau et des conseils techniques, budgets familiaux, facilités de commercialisation et promotion sociale en ce qui concerne l'environnement socio-économique.

Schématiquement, un projet, pour être réussi - c'est-à-dire satisfaisant certains besoins de la population - et viable - c'està dire susceptible de se perpétuer de lui même dans le temps - (et l'addition de ces deux qualités en fait généralement un projet reproductible), devra présenter les caractères suivants eu égard à l'environnement :

— au stade de l'inventaire (1) : récolte et mise à jour permanente d'un minimum de données (sols, climat, économie, démographie, ...) ;

— au stade du calcul de la possibilité (1) et du choix du produit final et de la rotation (1) : prise en compte du degré d'élasticité de la production agricole en fonction du terroir, de façon à ajuster l'offre et la demande. Cependant, presque partout, la demande croît, du fait de l''augmentation du niveau de vie, mais plus généralement du fait de l'accroissement de la population : celle du Maroc, où le revenu moyen

(1) ces trois expressions sont les trois composantes d'un aménagement.

Il aurait été souhaitable :

a) qu'une cartographie des sites pour lacs collinaires soit faite et que quelques lacs collinaires soient construits, pour satisfaire des besoins ponctuels ;

b) de faire une démonstration d'irrigation en goutte à goutte ;

c) de faire un essai d'élevage de poisson en cages flottantes sur le réservoir du barrage Idriss Ier ;

d) de développer l'aquiculture en petits bassins en tête de tous les réseaux d'irrigation ou de distribution d'eau actuels et futurs, et partout où l'eau est abondante (Aïn Kansara, Aïn el Felej chez les Oulad Ayyad, Ouadi Fès, sources de Bensouda, Aïn Chkef,...), de façon à mieux valoriser cette précieuse ressource qu'est l'eau.

Conclusion

Bien que s'intitulant «Projet de développement rural intégré», le Projet Fès-Karia-Tissa ne se présente pas en tous points comme un exemple ; ses composants sont imparfaitement intégrés d'une part, et il n'est pas jusqu'à présent susceptible d'entraîner un «développement intégral harmonisé» au sens où on l'entend depuis LEBRET (1961); par ailleurs, technocratiquement conçu, il se soucie peu des aspirations du monde rural et de l'utilisation rationnelle de l'environnement en vue d'une production régulière et soutenue, comme l'impliquerait un véritable aménagement du territoire (1).

On pense qu'une profonde remise en question des projets de développement est nécessaire, surtout mais pas exclusivement de ceux qui sont soutenus par des capitaux externes. Remise en question tout particulièrement de leurs objectifs, qui sont en général fortement marqués par la volonté d'insérer les pays en voie de dévéloppement dans des circuits économiques puis politiques qu'ils ne contrôlent pas. Le Nouvel Ordre Ecoromique International dont la nécessité été soulignée par le président Boumedienne devant l'Assemblée générale des Nations unies, est trop long à naître. Malgré les cris d'alarme qu'ont emis de nombreur spécialistes et parmi eux, avec une constance et une vigueur courageuses le

(1) Sur le sens qu'il convient de donner à ce mot, voir BAUMER et REY, 1974. Une fâcheuse tendance lui donne le sens d' «équipement», contre laquelle il convient de lutter.

plus concevable d'en aborder les problèmes autrement qu"en équipes réunissant diverses disciplines. Comme l'ingénieur des Eaux et Forêts doit faire appel à des topographres à, des entrepreneurs de génie civil, à des transporteurs, à des météorologues, à des entomologues, à des parasitologues, à des ornithologues, à des juristes, à des pédologues, et à toutes sortes d'autres spécialistes qu'il lùi faut coordonner et contrôler, de même l'ingénieur en C.D.S. doit faire appel à beaucoup de spécialistes qu'il lui faut aussi coordonner et contrôler, par exemple des spécialistes de la fertilisation, des physiciens du sol, des hydrologues, des hydrauliciens, des étanchéistes, des phytosociologues, des phytophysiologues, etc.

Quelle que Aoit L'importance des travaux conhe lérosion, zéalites par les forestiers au Maroc, il faut reconnaître :

— que ces travaux ne sont pas suivis d'assez près et assez longtemps, faute de moyens, ce qui revient à avoir investi en capital (oliviers plantés en D.R.S. par exemple) sans en tirer tous les fruits qu'on pourrait;

— que ces travaux sont assez peu diversifiés (les banquettes fruitières en prenant une large part) et ne couvrent que peu des activités qu'un Service de C.D.S. se doit de faire.

Conservation génétique

La péforestation est qusai totale. pour le Maroc BOUDY (1954) signalait déjà que 67% de la surface potentielle en cèdre et 70% en génévrier thurifère et 37% en chêne vert avaient déjà disparus, et ceci sans tenir compte de l'ancien Maroc espagnol. De son côté, REHIOUI (1978) signalait que les cultures de blé et d'orge sur défrichements forestiers récents montaient jrsqu'au col du Zad à 2 180 m d'altitude, et indiquait qu'à son avis les surfaces de forêt défrichées chaque année étaient supérieures aux surfaces reboisées.

Cependant très peu est fait pour reboiser, et rien pour reboiser en bois de feu, qui est ce dont manquent le plus les populations.

Conservation de l'eau

Dans une région considérée comme semi aride rans son ensemble, où l'eau est traditionnellement considérée comme rare et culturellement comme un trésor et un don de Dieu, il est étonnant que le gaspillage d'eau soit aussi élevé : mauvaises méthodes d'irrigation, absence de recyclage, bornes fontaines et robinets qui coulent jour et nuit, compteurs d'eau cassés ou inexistants (fondations religieuses par exemple).

L'utilisation massive de parathion et d'autres produits toxiques sans respect strict des réglementations internationales est une catastrophe : par exemple, à la Dayat Afourga, au sud de Fés, on les a utilisés si largement conre les étourneaux que les poissons ont un contenu de parathion dangereusement élevé, ce qui n'empéche pas les pécheurs du dimanche et les populations locales, non prévenus, de les consommer. Par ailleurs en tuant les étourneaux on a tué a tué aussi des milliers de canards migrateurs et beaucoup d'oiseaux utiles.

Conservation des sols

An Maroc commedans becaucoup d'autres pays qu' ont subi l'influence française, ce sont les forestiers qui ont pris l'initiative de la C.D.S. L'administration compétente s'appelle d'ailleurs Administration des Eaux et Forêts et de la Conservation des sols. La meilleure justification des forestiers à s'occuper de C.D.S. est leur formation, qui est à la fois large et fortement biologique et qui les prépare à la fois à l'aménagement du territoire - le terme «aménagement» a d'ailleurs été créé par les forestiers français du XVIIè siècle (BAUMER et REY, 1974) - et aux perspectives à long terme. Par contre, si l'on imaginait qu'aucune structure administrative n'ait été héritée de la période coloniale, et que l'on soit dans un pays entièrement neuf, c'est probablement un Service tout à fait autonome de C.D.S. qu'il serait souhaitable de créer. D'ailleurs, si les activités forestières avaient toutes la place qu'elles devraient avoir au Maroc - notamment pour résoudre le problème du combustible domestique rural - l'importance de l'Administration forestière deviendrait telle que son association avec la conservation des sols, si celle-ci prenait elle aussi la place qu'elle devrait logiquement prendre, en ferait une Administration géante, une sorte de Ministère au sein du M.A.R.A. Toutefois, en faveur du maintien des deux séries d'activités, forestières et de C.D.S., sous une seule Administration, on mentionne quelquefois la nécessité d'une polce de C.D.S. et l'avantage qu'Il y a à confondre ces deux polices sous une seule autorité; cet argument est bon, mais puisqu'on est dans l'abstrait on peut dire aussi que cette police répressive unique ne devrait pas être placée sous la tutelle des forestiers, ce qui a pour résultat de faire craindre leur uniforme et les empêche de jouer le rôle d'éducateurs du public qui devrait être le leur; elle pourrait avantageusement être confiée à la gendarmerie, qui devrait être évidemment formée à cet effet et deviendait l'administration unique responsable de la foresterie et de la C. D. S. Les forestiers ont eu le mérite de commencer la C.D.S, mais la C.D.S. a beaucoup évolué depuis une trentaine d'années surtout; elle est devenue plus scientifique, et si complexe qu'il n'est

dans le paysage. Par ailleurs les constructions en terre sont beaucoup moins chères, environ 3 à 4 fois moins que celles en ciment. Elles sont aussi durables et elles sont moins froides en hiver et moins chaudes en été Tout plaidait donc pour des constructions en terre, comme le recommandent les Nations unies depuis la Conférence de Vancouver sur l'habitat (cf. AGARWAL, 1981) mais :

— les commissions et les bénéfices des entrepreneurs sont moins élevés,

— cela fait moins «moderne» dans la pensée de dirigeants mal informés.

Conservatios de la nature et produits toxiques

«. . . Les agriculteurs de la zone éprouvent de l'animosité contre les arbres parce que ceux-ci abritent les oiseaux granivores, moineaux d'Espagne en particulier, qui causent des dégâts considérab'es aux récoltes de céréales, et lors de leurs migrations les étourneaux qui causent des dégâts non moins considérables aux oliveraies. Ces prédateurs pullulent parce que les équilibres biologiques ont été maladroitement modifiés par l'homme; de même que les Rongeurs sont très nombreux en partie parce qu'on a bêtement détruit systématiquement tous les Reptiles alors que beaucoup d'entre eux, comme les couleuvres, sont des animaux utiles.

Un sous-projet Rapaces a été proposé pour aider à la sauvegarde et au développement des oiseaux de proie, dont la seule présence suffit souvent à éloigner les moineaux (1 couple de faucons chasse les moineaux sur 1 000 ha environ) et les étourneaux. Les composantes de cette activité devraient être :

— une action de vulgarisation en faveur de la protection des Rapaces, appuyée par des sanctions très lourdes contre ceux qui les détruisent, même accidentellement ;

— une action de reconstitution et de protection des biotopes favorables aux Rapaces : haies, bosquets, falaises, plantations d'ados, etc.

— la coopération du Service de la protection des végétaux (P.V.), notamment pour que, simultanément, un peu plus de discipline et des restrictions sévères soient apportées aux traitements terrestres ou aériens utilisant des produits dangereux.

La population de la zone est dense et dépasse 100 ha. km-² dans certains douars : un recensement général a été fait en 1982 dont on ne connait pas encore les résultats. Le taux d'accroissement est supérieur à 3%. En application de la loi islamique, les propriétés sont partagées à chaque héritage : aussi la surface des propriétés est-elle souvent très faible : dans certains douars, plus de 10% des propriétés sont d'une taille inférieure à 0,25 ha. Avec les spéculations traditionnelles : céréales, fèves, oliviers, quelques ovins, le maintien et à plus forte raison l'élévation du niveau de vie sont quasi impossibles. Aussi constate-t-on un fort mouvement d'exode vers les villes, vers Fès surtout, où rien n'est préparé pour recevoir les migrants, qui viennes s'entasener dans des bidonvilles et alourdir les charges déjà lourdes de parents, de cousins ou de relations antérieurement urbanisées.

Absence de considération pour l'environnement dans la préparation du Projet :

L'absence de considération pour l'environnement se constate dès le stade de préparation du Projet. Les orientations du Projet ne prennent même pas en compte les contraintes imposées par la nature : on a fixé des objectifs de production a priori (tant d'hectares de ceci, tant d'hectares de cela),sans justification, sans se demander si c'était possible et surtout sans se demander si c'était souhaitable pour arriver à une production régulière et soutenue, caractéristique d'un bon aménagement, et susceptible d'améliorer le niveau et au moins la qualité de vie des populations. Populations et sous-populations concernées qu'on n'a d'ailleurs pas consultées.

Par ailleurs les objectifs ont été fixés sans qu'on connaisse bien auparavant non pas même le potentiel de la zone mais seulement de quoi elle est faite. En plus de la méconnaissance climatologique due à l'insuffisance de données météorologiques, il faut signaler : l'absence d'une reconnaissance des sols, l'absence d'une couverture photographique aérienne, l'ancienneté des cartes, qui n'ont pas été revues depuis 1960 ou depuis longtemps, où même le tracé des routes est souvent erroné, parce qu'il a été amélioré dans les dernières décennies.

L'envirénnement esthotique

De nombreuses constructions sont réalisées en ciment : écoles, maisons, bureaux, .. Il est regrettable qu'on n'sait pas constuit en terre compactée et renforcée, comme savent faire traditionnellement les habitants. Les constructions locales aux angles arrondis sont beaucoup plus belles que les constructions en dur, trop rectilignes et s'intègrant mal

très sèches, 1982 à peu près normale, si l'on considère les quantitées enregistrées :

	1970-1980	1981	1982
Douiet	env. 400	340	360
Karia	env. 550	410	455
Tissa	env. 500	396	429

Mais la répartition est très irrégulière d'une année à l'autre.

La normale est : pluies d'automne commençant entre le 1 et le 20 octobre, petite sécheresse de janvier, pluies de fin d'hiver. Or, en 1981, les pluies d'automne ont été nulles et les premières pluies ne sont tombées qu'en janvier ou même février, et mars a été très sec, entrainant des récoltes très faibles aux communes d'Oulad Ayyad, Mikkès et M'Kansa. En 1982, les pluies d'automne sont bien tombées en début d'octobre (mais beaucoup de préparés n'avaient pas été faits), mais la sécheresse a été quasi totale en décembre, et absolue en janvier.

L'extrême irrégularité des précipitations et de leur répartition entraîne des différences considérables de production d'une année àl'autre. Les rendements moyens obtenus ont été par exemple (en $q.ha^{-1}$).

	1981	1982
blé tendre	6	19
blé dur	4	16
orge	6	16
sorgho	4	10
fèves	2,5	13
lentilles	1	9
pois chiche	2	8
petits pois	1	10

Bien que le Projet soit dit de développement rural, le budget est consacré en grande partie à des infrastructures lourdes dont l'utilité est discutable : construction d'écoles en dur, ouverture et amélioration de routes, construction de bureaux, construction de logements pour le personnel, etc. Ainsi, au 30 septembre 1982, plus de 90 millions de dirhams de crédits avaient été affectés aux infrastructures sur environ 158 millions de dirhams de crédits ouverts, mais l'élevage et al recherche nêavaient reçu chacun que 2,5 millions de dirhams environ.

Description de l'environnement

Le Projet couvre un quadrilatère d'une cinquantaine de kilomètres de côté, dont la limite sud passe par Fès, et qui comprend les cercles de Fès-banlieue, et ceux de Karia Ba Mohamed et de Tissa, tous les deux dans la Province de Taounate. La surface concernée est d'environ 350 000 ha dont 266 600 ha cultivables, avec 58% de céréales, 30% de Légumineuses alimentaires, 7% d'arboriculture (oliveraies surtout), le reste étant réparti entre cultures fourragères, jachère, et rares cultures industrielles (betterave sucrière, tournesol). La plus grande partie du Projet s'étend donc sur les collines prérifaines qui entourent la moyenne vallée du Sebou et les vallées de l'Inaouène et du Wargha; les sols sont en pente assez forte (40% des terres ont une pente supérieure à 25%) Les sols sont généralement argileux (84%) ou marneux, avec une bonne rétention d'eau, ou calcaires, avec des plis diapirs et des affleurements salés ou gypseux permo-triasiques nombreux. Sols difficiles pour l'agriculture donc, à cause du sel, du gypse, de la pente, de la sécheresse et du fendillement en été, de l'imperméabilité et du glissement en hiver, de la faible teneur en matière organique. L'altitude varie de 400 à 900 m. Dans la partie sud-ouest de la zone du Projet sur la commune des Oulad Ayyad, qui appartient au système des collines du piémont pré-atlasique, le relief est moins accentué et les sols plus riches. Le climat est un climat méditerranéen semi-aride de moyenne altitude avec une influence continentale marquée : les étés sont très chauds et très secs, avec des maxima pouvant atteindre 45°C sous abri (Karia, 1982), le thermomètre ne descendant pas en-dessous de 25°C pendant 3 mois au moins. Les hivers sont assez rudes, et le gel n'est pas inconnu. Les précipitations théoriques sont de l'ordre de 500 à 600 mm mais elles sont très variables d'une année à l'autre et probablement d'un point à l'autre de la zone du Projet, où il n'y a encore que trois stations météorologiques assez régulièrement relevées. Il est probable en particulier que le relief joue un rôle important dans la répartition des pluies. Les années 1980 et surtout 1981 ont été

Cairo Univ. Afr. Stud. Rev., 13,14 : 1-13, (1984-1985).

CONSIDERATIONS ENVIRONNEMENTALES DANS LE PROJET FES - KARIA - TISSA (Maroc)

Par

Michel BAUMER

Received 20/4/1984

Le Projet Fès-Karia-Tissa (F.K.T.) est un projet de développement rural intégré assisté financièrement par un prêt de 62 millions de dollars de la Banque mondiale au Gouvernement marocain.

Description du Projet :

Le Projet est dit intégré non pas parce que les différentes composantes en sont harmonieusement coordonnées, mais parce que l'administration et la gestion du Projet n'ont pas d'autonomie : c'est l'administration marocaine classique qui en a la charge. Au contraire de projets financés par les organisations internationales, il y a dix ou vingt ans, qui avaient une indépendance plus ou moins grande, et qui permettaient donc de tester des structures et des méthodes nouvelles, le Projet F.K.T. est, avec son budget, entièrement englobé dans l'administration. Cette nouvelle formule est préférée parce qu'elle est censée éviter les discontinuités qui se produisaient dans l'ancien système à l'arrêt du financement international. Mais elle ne facilite pas le contrôle de l'emploi des fonds par le bailleur, et elle ne permet guère d'innover même quand des réformes sembleraient nécessaires.

Le Projet comprend plusieurs composantes : santé, éducation, vulgarisation agricole, amélioration des terres dégradées, élevage, cultures en pente, recherche et démonstration, infrastructures, ... Ces composantes sont mal coordonnées. Il existe simultanément un Service du Projet au sein de la Direction provinciale de l'Agriculture de Fès/Taounate, des Commissions de coordination au niveau des Provinces de Fès et de Taounate et une Commission nationale de coordination. La lourdeur de l'appareil est grande et une Direction autonome du Projet serait moins coûteuse et plus efficace.

CONTENTS

Editor : Prof. Dr. Soliman ABD EL - SATTAR KHATER

Cntributions to this magazine are welcomed and should be sent to :
Prof. Dr. T. EL - HOSSINY ABDOU
P. O. Box 12613 Giza Egypt

AFRICAN STUDIES REVIEW



Vol. 13 & 14 1978

Issued by the Institute of Research and African-Studies, Cairo University.
P. O. Box 12613 Giza Egypt

AFRICAN STUDIES REVIEW



Vol. 13 & 14 1984 - 1985

Issued by the Institute of Research and African-Studies, Cairo University.
P. O. Box 12613 Giza Egypt